

رَدُّ دُرِّ عَلَيَّابِطَائِكَ

وتحقيقات بحث الحق دينية

القسم الثالث

العلامة المجاهد
الشيخ محمد الحامد



- * كلمة
- * الفصل الأول: في الطهارة
- * الفصل الثاني: في الصلاة
- * الفصل الثالث: في الزكاة ١
- * الفصل الرابع: في الصوم ٧
- * الفصل الخامس: في الحج والتمر ١
- * الفصل السادس: في النكاح والطلاق والرضاع والتبني وأحكام النساء ٥
- * الفصل السابع: لقاءات مع الشيخ الحامد ١

كلمة ..

ليس مثل الشيخ محمد الحامد - رحمه الله - من يجهل، وليس ما يكتب بحاجة إلى تقديم.

فالشيخ فقه عليم، ما تشاء أن ترى فيها إلا رأيت، أو نسمع منها إلا سمعت. وارث نبوة متهاجاً وطريقاً وتحققاً في زمن حديم فيه الوزاث أو كادوا.

حامل إسلام عدل، لا تقع العين على مثله. يذكرك حاله بمثاله في حديث رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين».

ولئن حدد الحديث الحامل للإسلام العدل، الذي يرجع الناس من الغلو إلى القصد، ويفضح زيف الباطل ولا يسي رداؤه باسم الإسلام زوراً، ويرد الناس إلى التأويل الصحيح للدين القيم.

فإن هذا الكتاب - الذي بين يديك - صورة عملية لهذا الحديث تشهد أن صاحبه كان صاحب هذا الحديث.

وإننا نضع بين يديك أيها القارئ الكريم هذه الأقسام من كتاب (ردود على أباطيل) التي لم تتم طباعتها في حياة المؤلف، نضع هذا الجزء بين يديك من أمتع وأهدع ما كتبه الشيخ الحامد رحمه الله في حياته، لتستبين في نظرك عناصر شخصيته، ولتستنتج من خلالها الأهداف التي ينبغي أن تمارسها جادين عبر المسيرة. وإلى الله نضرم أن يكلأ خطراتنا بالعمون والزلزلي.

الفصل الأول

في الطهارة

- * مس المصحف بغير طهارة.
- * وضوء المريض وتيممه.
- * توسع النجاسة.
- * اللصقة الطيبة، وأنها كالجبيرة.
- * ما رأيكم في المسح على الجوارب؟
- * صحة التيمم بالحجر المجرد.
- * هل ينتقض الوضوء بالدم المتجمع في الإبرة؟
- * حول الدم المتجمع تحت الجلد.
- * رفع الجنابة في صور فقهية متعددة.
- * أجوبة تتعلق بالحيض.
- * مسائل في النفاس.
- * حكم الدم الذي يخرج من المرأة بعد استئصال رحمها بعملية جراحية.
- * إيضاح حول قربان الحائض والنفساء بالوطء ونحوه.
- * ما حكم النظر إلى ما بين الركبة والسرة لكلا الزوجين في الحيض والنفاس؟
- * ما حكم النظر في الفرج في غير أيام الحيض والنفاس بالنسبة للزوجين؟
- * جواب سؤال عن الكولونيا من حيث نجاستها.
- * ما حكم غسل الثياب بألة كهربائية لها خزانان؟

مس المسحف بغير طهارة

أما مس المسحف بغير طهارة فتعبر جائر في مذاهب الأكثرين من أئمة المسلمين وفقهاء العلماء، وقد استدلوا له بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (*) في كتاب مَكْتُونٍ (*) لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧/٥٦-٧٩] فإنه إن كان الضمير في ﴿لا يَمَسُّهُ﴾ عائداً إلى القرآن الكريم فقد ثبت الحكم.

والمطهرون هم غير الحديثين. وقد فهم الصحابة هذا، فإن أخت عمر بن الخطاب رضي الله عنه منعت من مس القرآن قبل أن يغتسل حين دخل عليها غضبان، وقد أسلمت قبل أن يسلم رضي الله عنه وعنهما وعن سائر الصحابة والقراة.

الطهارة إذا أطلقت في لغة الشرع عند بيان الأحكام، فالمتبادر منها الطهارة من الحديثين الأكبر والأصغر، وعلى احتمال معنى آخر للآية الكريمة، وهو أن يكون المراد بالمطهرين فيها الملائكة الكرام عليهم الصلاة والسلام، وأن الضمير عائداً على اللوح المحفوظ، فإن المدعى ثابت أيضاً، لأن الكلام مسوق لمدح القرآن الكريم بأنه مصون ومحفوظ من مس غير المطهرين إياه، لأن اللوح المحفوظ الذي هو فيه لا يمس إلا الملائكة المطهرون، وإنه لأشرف ما في اللوح المحفوظ وأكرم على الله سبحانه وأعز، فلا ينبغي أن يمس من البشر إلا الظاهر من الحديثين. فإن قيل: إن الجملة خبرية غير ناهية قلنا: إن الخبر هنا معناه النهي، وهو أسلوب بليغ من أساليب العرب في مكالماتهم، والقرآن نزل طبق طرائقهم فيها.

والذي يقطع الاحتمال ويحسمه نهائياً كتاب سيدنا رسول الله ﷺ لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن إلا طاهر، رواه أبو داود والترمذي عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنهما، وقد تلقى الأئمة هذا الخبر بالقبول. قال ابن عبد البر: إنه أشبه بالمتواتر لتلقي الناس له بالقبول. وقال يعقوب: لا أعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب، فإن أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين يرجعون إليه ويكفون رأيهم. وقال الحاكم:

قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة. اهـ من (الأوطار)^(١).

وضوء المريض وتيممه

المقرر في الفقه أن المريض إذا استطاع التوضؤ فعليه أن يتوضأ، وإن لم يستطع فإن كان له من يرغسه من ولد أو زوجة أو خادم توضأ أيضاً، وإن لم يكن له يرضه تيمم. ولا يشترط الغبار في الصعيد الطيب التيمم به عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، فيصح التيمم عندهما بالحجر الطيب الطاهر، وأبو يوسف رحمه الله تعالى أجاز به بالتراب وبالزمل، فلا يجزئ الحجر عنده ما لم يكن عليه غبار والشافعي رحمه الله تعالى خصه بالتراب، فالغبار الترابي شرط لصحة التيمم في قولهم. وعلى هذا يجوز التيمم بالجدار الإسمنت عند أبي حنيفة ومحمد إذا كان طاهراً متعلق به نجاسة حين جبله بالماء، لا كالذي نراه الآن من العمال الذين يخوضون ط الإسمنت بأحذيتهم المتنجسة، فالأحوط استصحاب حجر كبير مفسول يجففه ثم يتيمم به، فإن طيب الصعيد مشروط بالنص.

توسع النجاسة

إذا كان موضع من الثوب متنجساً، وأصابه ماء توسعت رقعة النجاسة، وإذا في إناء وصب عليه ماء تنجس الإناء بما فيه.

اللصقة الطيبة وأنها كالجبيرة

الذي أراه أن اللصقة الطيبة إذا كانت بمقدار الحاجة وقد دعت إليها الضرورة أنها في حكم الجبيرة، فيمر الماء من فوقها إمراراً عند الاغتسال ولا يكفي بمسح المسح إن لم يخش انقلاصها، وبذا يبين أنها أخص من الجبيرة من هذا الوجه، لا وظيفة الجبيرة المسح عليها فقط، أما هذه فإن تعميمها بالماء لا يضرها، لأنها تشف الماء ولا تنفذ إلى ما تحتها.

(١) انظر بحث (إثبات وجوب الطهارة لمن المصنف الشريف) في فصل (مع القرآن الكريم) في الجزء الثاني من (ردود على أباطيل) من ١٠٨، توزيع: المكتبة العربية - حاة - سرورية.

والأمر مرده إلى الطبيب المسلم الحاذق العدل أو المستور على الأقل، فعل ضوء تعليماته يسبر المريض.

ما رأيكم في المسح على الجوارب؟

المسح على الجواربين جائز بشروط هي:

١ - أن يكونا ثخينين بحيث يمكن المشي ليهما فرسخاً، أي مسيرة ساعة ونصف على الأقل.

٢ - أن يثبتا على الساقين بأنفسهما من غير شد برباط.

٣ - أن لا يرى ما تحتها.

٤ - أن لا يثبثا الماء ولا يشرباه فيبلغ ظهور القدمين، والمراد بالماء ماء المسح، لا ماء الغسل.

وما يجعل لهما نعل من أسفلهما الذي يلي الأرض، يشترط فيهما الضخامة.

أما الجواربان الرقيقان فيشترط لجواز المسح عليهما أن يكونا مجلدين، أي أن يجعل الجلد مغطياً بهما من أسفلهما كله ومن أعلاهما من رؤوس الأصابع إلى ظهور القدمين، ولكن لا يشترط استيعاب جميع الجلد جميع ما يستر القدمين - وإن شَرَطَه بعض الفقهاء - بل يكفي أن يكون الجلد ساتراً لأسفلهما جميعاً، أما لأعلاهما فيشترط ستره لما كان من رؤوس الأصابع إلى ظهور القدمين، وهو موضع المسح. هذا ملخص ما في (تنوير الأبصار) للثمرثاشي، وشرحه (الدر المختار) للعلائي، وحاشية (رد المختار) لابن عابدين، و (التحرير المختار) للرافعي، وكل هؤلاء الفضلاء من فقهاء السادة الحنفية.

صحة التيمم بالحجر المجرد

لا يشترط الغبار في التيمم على الأصح إذا كان التيمم عليه من جنس الأرض مما لا يحترق ويترمد كالخشب، ومما لا ينطبع ويتمدد كالمعادن.

لكن التيمم له ضربتان: كل منهما بكلتا اليدين، فإن كان الحجر صغيراً لا يتسع لليدين معاً يطلب أن يكون من الحجم بحيث يتسع لاستيعاب اليد الواحدة حين ضربها بها، ثم يضرب اليد الثانية بها ويمسح وجهه بهما جميعاً، ويفعل لمسح الذراعين مثل ذلك.

هل ينتقض الوضوء بالدم المتجمع في الإبرة؟

الدم الخارج من بدن الإنسان ينتقض الوضوء إذا كانت فيه قوة السيلان، وهذا الذي يتجمع في الإبرة فيه هذه القوة، فالوضوء به منتقض.

حول الدم المتجمع تحت الجلد

الحمد لله رب العالمين. وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

ما نقل عن كتاب (الأم) للإمام الشافعي - رحمه الله تعالى - من وجوب إخراج الدم المدخل تحت الجلد وإعادة كل صلاة صلاحاً بعد إدخال ذلك الدم. اهـ

لعل المراد منه ما يشبه الوشم الذي ورد لفاعله اللعن في الأحاديث النبوية الشريفة، إذ هو حبس الدم تحت الجلد، وغرزه بإبر، وذُرَّ نحو كحل عليه حتى يبدأ أزرقاً. وهو - على ما فيه من تغيير خلق الله تعالى - حبس لنجاسة هذا الدم المسفوح وإنه مفسد للطهارة المفروضة، فلا تتم بوجوده، والواجب إخراجه قياماً بها كما فرضت. ومذهب الحنفية لا يوجب هذا من حيث إن التطهير بما يعنى به تطهير ما به على سطح الجلد فقط. وهذا الذي تحته له حكم الباطن، وهو غير واجب التطهير. هذا البحث من حيث الطهارة. وهو - فيما أرى - لا يحسم مسألة التناوي بالهرم - الاضطراب إليه، وقد وضحت ذلك سابقاً، وبينت الخلاف فيه ووجهاتنا المختلفين وهم حنفية. والذي أراه هو الرجوع إلى نقهاء الشافعية.

رفع الجنابة في صور فقهية متعددة

الجواب على سؤال عن: مسافرَيْن معهما ماء يكفي لاغتسال من جنابة أو غيميت، ولا يزيد على أحدهما، وفي الليل مات أحدهما، واستيقظ الآخر جنباً. هـ

الماء: إما أن يكون مملوكاً لأحدهما، أو مشتركاً بينهما، أو مباحاً غير مملوك كما لو كان مجتمعاً في صخرة متقورة مثلاً لا يملكه أحد.

الأمر لا يعدر هذه الصور الثلاث؛ فإن كان لأحدهما فهو أولى به، لأنه أحق بملكه كما هو في (رد المختار) عن (السراج) من كتب الحنفية. وعليه فإن كان للحي اغتسل به، ويضم الميت، ودفنه، والتيمم طهارة معتبرة ومعتمد بها شرعاً عند فقد الماء، أو عند عدم القدرة على استعماله. وإن كان للميت غسله الحي به، وتيمم هذا الحي الجنب، وصلى، إذ لا ماء لديه.

وإن كان مشتركاً بينهما ينبغي صرفه في غسل الميت كما هو في (الدور المختار) للعلائي من كتب الحنفية، وأيده المحقق الشيخ ابن عابدين في حاشيته (رد المختار) عليه. والملة الفقهية فيه هو أنه لما كان استقلال الحي به غير ممكن - لمكان حصه الميت منه فهو مشغول بها - تعين صرفه للميت فيغسل به، ولا يباح للحي استعماله وإن كانت الجنابة أغلظ من غيرها من الأحداث، إذ في الإمكان دفعها مؤقتاً بالتيمم.

وأما إذا كان الماء مباحاً فالحي الجنب أولى به، ونصيب الميت التيمم له بالتراب، لأن الجنابة أغلظ الأحداث، فيصرف الماء إلى إسقاطها، وفي الإمكان تطهير الميت بالتيمم له، فتعين المصير إليه.

وبعد: فالمسألة مصورة فقهاً بأوسع مما سألت عنه، وإليك ما كتبه الفقهاء - رحمهم الله - فيها: قال في (الدور المختار): الجنب أولى بمباح من حائض أو ميت، ولو لأحدهم فهو أولى به، ولو مشتركاً ينبغي صرفه للميت. اهـ

وقد كتب عليه الشيخ المحقق ابن عابدين في حاشيته عليه، فقال: «قوله الجنب أولى بمباح.. إلخ» هذا بالإجماع و (التاترخانية) أي: وييمم الميت ليصلى عليه، وكذا المرأة والحديث - أي حدثاً أصغر -، ويقتديان به، لأن الجنابة أغلظ من الحدث، والمرأة لا تصلح إماماً، لكن في (السراج): أن الميت أولى، لأن غسله يراد للتنظيف، وهو لا يحصل بالتراب، اهـ تأمل، ثم رأيت بخط الشارح عن (الظهيرية) أن الأول أصح، وأنه جزم به صاحب (الخلاصة) وغيره. اهـ وفي (السراج) أيضاً: لو كان

الماء يكفي للمحدث فقط كان أولى، لأنه يرفع حدثه. انتهى كلام الشيخ ابن عابدين.

وقد كتب على كلامه الرافعي في تقريراته فقال: «قوله: لأن الجنابة أغلظ من الحدث» إلخ ووجه تقليده على الميت أن مصلحة نفسه مقدمة على مصلحة غيره على ما في (السندي)، وقال الطحطاوي: لعل أوليته عليه بسبب أنه يؤدي ما كُلف به من صلاة وغيرها، فاحتياجه إليه أكثر من الميت. وأما أوليته على الحائض فلأنه لو اغتسل، وتيممت جاز اقتداؤها به اتفاقاً، وبالعكس لا تصلح إماماً، وفي اقتدائها به خلاف محمد حيث قال: لا يصح اقتداء المفتسل بالمتيمم. اهـ عن السندي الفقيه العظيم.

ثم كتب الشيخ ابن عابدين على كلام صاحب (الدر المختار)، فقال: «قوله: ينبغي صرفة للميت» أي ينبغي لكل منهم أن يصرف نصيبه للميت، حيث كان كل واحد لا يكفيه نصيبه، ولا يمكن الجنب ولا غيره أن يستقل بالكل، لأنه مشغول بحصة الميت، وكون الجنابة أغلظ لا يبيح استعمال حصة الميت، فلم يكن الجنب أولى، بخلاف ما لو كان الماء مباحاً، فإنه حيث أمكن به رفع الجنابة كان أولى، فافهم. اهـ كلام المحقق ابن عابدين.

﴿ أجوبة تتعلق بالحيض^(١) ﴾

١ - العادة في الحيض قد تتقدم وقد تتأخر، ولا بد من ملاحظة أن أقل الطهر الفاصل بين الحيضتين أو بين الحيض والنفاس هو خمسة عشر يوماً، فإن كان أقل منهما لم يأخذ حكم الطهر الصحيح الذي يترتب عليه ما قبله وما بعده، بل هو كالدم الجاري. وعلى هذا فإن طلق المرأة دم بعد طهر صحيح اعتبر حيضاً إذا استوفى أقل نصاب له، وهو ثلاثة أيام بلياليها (٧٢ ساعة). ولا فرق فيه بين أن يكون أحمر قانئاً - أي شديد الحمرة - أو دون ذلك من صفرة أو كدرة، فإن ما عدا البياض

(١) انفس كتاب في هذا الموضع هو (إرشاد الناس إلى أحكام الحيض والنفاس) للشيخ عبد الحميد طهناز، تقديم ومراجعة الشيخ محمد الحامد رحمه الله تعالى. توزيع: المكتبة العربية - حاة - سورية

الخالص حيضاً خالص على الصحيح المعتمد. أما إذا كان أبل من خمسة عشر يوماً فإن المرأة مرد إلى عاداتها، أي إلى المدة التي انقطع دم الحيض في نهايتها، وما زاد عليها مما جاوز العشرة يكون استحاضة كدم الجراحة، ويأتي علنا موضحاً في الجواب التالي:

٢ - ليس من شرط اعتبار الدم حيضاً دقته وحرارته، فإن قليله وكثيره سواء، والقطرة منه وما فوقها حيض، وعليه فإن رادت مدة الدم عن سابقتها في الحيض المار قبل هذا الحيض كانت مدة حيض إذا انقطع لدون عشرة أيام أو لثلاثها وهي (٢٤٠) أربعون ومثلاً ساعة بالضغط، وهي أقصى مدة في الحيض، وإذا تكون العادة قد انتقلت إلى ما حصل الانقطاع عليه آخراً

أما إذا جاوز الدم عشرة أيام فإن ما زاد على العادة السابقة يعتبر دم استحاضة، وهو كدم الجرح والرعاف ينقص الوضوء فقط، وليست له أحكام الحيض،

والصفرة والحمرة سواء فيما زاد على العادة كما بينا، فلما تراه من صفرة، أو كثرة وراء العادة، حكمه كالدم الأحمر القاني إن انقطع لتمام عشرة أيام أو لدونها كان حيضاً، والعادة تنتقل به، وإن زاد على العشرة تُرد المرأة إلى أيام عاداتها التي كانت عليها قبل هذه الحبيصة، وما زاد يكون استحاضة. والمعادة تثبت بمرة واحدة، فليتب به إلى هذا، فقد يقع الخلط فيه.

٣ - العبرة في انتقاض الوضوء بما يخرج من المرأة هي في مجاوزة الفرج الداخل - أي المدور، لا كحبه في الدين - أما المستطيل فهو بالنسبة إليه كاللبيث بالنسبة إلى الذكر، وحده: فإن برزت الرطوبة من الفرج الداخل، أو حادت أطرافه انتقض الوضوء، وما دامت داخله فلا انتقاض، لأنها في معدتها ومكنتها لم تبتذل عنه، فلا حكم لها، لا بالبروز أو المخاض.

مسائل في النفاس

وبعد. فإن أقصى مدة للنفاس في مذهب الحنفية أربعون يوماً بدياليتها، فإن زاد الدم عنها كان استحاضة، أي كدم الجراحة والرعاف، فتغتسل المرأة عن تمام

الأربعين، ثم تصلي وتصوم، ولو تضرع الدم على الحصى، كما جاء في الحديث النبوي الشريف، هذا إذا لم يكن قطع الدم باحتشاء قطن ونحوه، فإن أمكن وجب، وفي حالة عدم الإمكان تكون معذورة، لكن بشرط أن يستغرق خروج الدم وقتاً كاملاً للصلاة، أي من أول وقت الظهر إلى آخره لأول مرة، وأن يُرى في الأوقات التالية له - ولو قليلاً - في كل وقت، فإن خلا عنه وقت كامل كانت صحيحة غير معذورة. ويشترط لصحة صلاته - إن كانت معذورة - أن تتوضأ ضمن الوقت على السيلان، فإن توضأت على الانقطاع ثم سال انتفض وضوءه، ويجب عليها أن تبيء ثوباً للصلاة خاصاً في حالة العذر إن كانت ثيابها لا تتلوث إلى أن تفرغ من أداء الفرض أقل من قدر الدرهم - أي مقدار مقر الكف في النجاسة المائعة - أما إذا كان تتلوث أكثر منه فلا يجب.

وملة النفاس - وهي أربعون يوماً - لا يشترط استيعابها بالدم، فإن التقطع فيها كالسيلان، ويعتبر الدم جارياً طول المدة، فخروج الدم في أولها وآخرها يجعلها كغير مدة نفاس. وإن صلت خلالها فصلاً لاغية، وإن صامت وجب عليها قضاء صومها، وغير الحيض كانداء في الحكم، ما لم تر الأبيض الخالص الذي هو يابس لقطن، فقد كانت أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها تقول للنساء - «لا تعجلن حتى توين الغضة البيضاء»، أي حتى يوين قطعة القماش التي يصعب النسوة في خرج لدم بيضاء ناصعة، فالخمر والصفرة والكدر سواء في الحكم، وكلها كالدم لأحر القامح

وحيض ولفاس لا يمتنع الذكر والدعاء والاستغفار، لكن لا ينبغي أن يكون هذا والعورة منكشمة، إنما يمنعان تلاوة القرآن ومسّ المصحف الشريف بغير غلاف منفصل، أمّا به منفصلاً عن الماسّ وعنه فيجوز، فجلد المصحف كالمصحف، والثوب المنبوس كاليد. ويمنعان أيضاً للصلاة والصوم ودخول المسجد والطواف بالكعبة المعظمة، زاد الله بركة وشرافاً وتكريماً وتعظيماً، آمين.

ودم الاستحاضة، وهو ما زاد على أربعين في النفاس، وعين عشرة في الحيض، أو نقص عن ثنتين وسبعين ساعة في الحيض، ودم انقطاع انداء خمسة عشر يوماً

فاكثر، دم الاستحاضة هذا كدم الحرح، تكون المرأة معه معنورة كما ذكرنا، وتتوعد لكل صلاة بعد انقضاء مدة الحيض ومدة النفاس كما وصفتها، ولا يحرم صوماً ولا صلاة ولا وطاً

حكم الدم الذي يخرج من المرأة

بعد استئصال رحمها بعملية جراحية

ما يأتي المرأة من الدم بعد استئصال رحمها بعملية جراحية ليس بحيض، لأن دم الحيض ينفضه الرحم، وهو هنا معدوم، فهو إذن دم جراحة. والمرأة تأخذ فيه صفة المعدور إذا استمر بها الدم ولم يمكن جنسه بنحو احتشاء بقطر، فتوضاً لوقت كل صلاة. وصيبتها صحيح لأنها ليست بخائض يحرم الصوم عليها، ولزوجها أن يطأها، لكن يلزم التطهر قبل الوطء بالماء قدر المستطاع تقديراً للنجاسة بحسب الإمكان، وعدتها من الطلاق ثلاثة أشهر، كالتى بنيت سن الإياس وهو خمس وخمسون سنة ثم انقطع عنها فإنها تعدد بثلاثة أشهر، بل إن هذه أولى منها بالحكم، لأن الأيسة إذا عاودها الدم بعد سن الإياس عن الصفة الأولى كان حيضاً، فالحيض منها متصور بالحمل. أما هذه فقد زال رحمها، فلا يتصور منها حيض مطلقاً، فهي أولى من الأيسة بالاعتداد بثلاثة أشهر، وهذا مذهب الحنيفة وإليه بعض النقول الفقهية في أن هذا الدم ليس دم حيض: قال في (مقنن الكثر) لسفني، وشرحه للعيني: (هو دم ينفضه) أي يسكه ويندفعه (رحم امرأة) احترق به عن الرعاف واندماه الخارجة عن الجراحات، ويقول: (سيمة عن داء) عن دم النحاس، فإن النساء لم يحكم المرضة حتى اعتبرت تبرعاتها من الثلث، وهو دم يخرج من جراحة أو دمل في الرحم اهـ

فإذا كان الدم الخارج من جراحة أو دمل في الرحم ليس بحيض، مع أن الرحم باق، فكيف به إذا استؤصل كله؟

وقال في المتن المذكور وشرحه (البحر الرائق) للعلامة ابن نجيم: (وهو دم ينفضه رحم امرأة سليمة عن داء وضفر) فدخل في قوله: دم، غير المعروفه وشمل ابدم

الحقيني والحكمي، وخرج بقوله: ينقصه رحم امرأة، دم الرعاف والخراجات وما يكون منه لا من آدمية، وما خرج من الدبر من الدم فإنه ليس بحيض، لكن يستحب لها أن تغتسل عند انقطاع الدم، فإن أمسك ووجعها عن الإتيان أحب إلي. كذا في (الخلاصة)، ولم تخرج الاستحاضة، لأن المراد بالرحم هنا الفرج، وخرج بقوله سليمة عن داء، أي: داء برجمها. وإنما قيدنا به لأن مرض المرأة لسليمة الرحم لا يمنع كون ما تراه في عانيتها مثلاً حيضاً، كما لا يخفى، وخرج النفاس أيضاً، لأن الرحم داء بسبب الولادة. اهـ. وأنت ترى أن سلامة الرحم مشروطة لا اعتبار بحيضاً، والتي استوصل رحمها أولي بالألا تكون حائضاً من التي في رحمها داء فالخروج من الرحم أصل في اعتباره حيضاً، قال في متن رسالة البركوي في الحيض وشرحه للعلامة ابن عابدين: هو (دم صادر من رحم) أي منبت الولد ووطؤه. اهـ قاموس

إيضاح حول قربان الحائض والنفساء بالوطء ونحوه

وطء الحائض، ومثلها النساء، حرام بصريح القرآن الكريم: ﴿وَسَأَلْتُكَ عَنِ الْحَيْضِ فَرَأَيْتُ أَنَّكَ لَا تَدْرِي مَا هُوَ أَذَى مَا غَضَّرُوا، نِسَاءٌ فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ إِذَا ظَهَرَنَّهُنَّ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢/٢]

إتيان امرأة مدة الحيض حرام بالإجماع، ما لم تطهر، عانس، وأما الاستمتاع به بالوطء فيما دون انقضاء مدة الحيض فهو موضوع خلاف بين أئمة المسلمين وفقهائهم؛ فذهب فريق منهم إلى أن للرجل الاستمتاع بامرأته بغير الوطء حتى فيما بين السرة والركبة، وإنه يجتنب شعاع الدم الذي هو المأق، فلا لمس له، ولا استمتاع به مدة الحيض.

ورأى آخرون قصر جواز الاستمتاع على ما فوق السرة وتحت الركبة ولو بغير حائل، وأما ما بينهما فلا، إلا بمحائل ضعيف يمنع الإحساس بحرارة الجسد.

من الفريق الأول: حكرمة ومجاهد والشعبي والبخمي والحاكم والثوري ولأوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن حسن الشيباني صاحب الإمام أبي حنيفة وأصبغ وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداود.

وبدهي أن يكون لهؤلاء - وقد جوروا الاستمتاع بنحو التعخير والتعطيل - أ.

يسمحوا بالنظر واللمس، باستثناء مكان الوطء الذي هو القبل، لأحدهما دون الاستمتاع بما هو أقوى منهما

ومن الفريق الثاني: مالك وأبو حنيفة والشافعي، وهو قول أكثر العلماء كسميد بن المسيب وشريح وعطاء وطاوس وسيمان بن يسار وقشادة، فلا يسوع عند هؤلاء استمتاع الرجل بامرأته الحائض فيما بين السرة والركبة ولا بجائش غليظ، من حيث أن حرم المأتي به حكمه حشية الرجل والإنسان في القبل، محرم بالإجماع. ومن رتب حول الحمى يوشك أن يقع فيه.

دليل الفريق الأول ما رواه أبو داود عن حكيم عن بعض أرواح النبي ﷺ أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها شيئاً.

وما رواه مسروق بن الأجدع قال: سألت عائشة رضي الله عنها: ما للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً؟ قالت: كل شيء، إلا المرح. رواه البخاري في تاريخه.

وروى الجماعة إلا البخاري عن أنس بن مالك أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة منهم لم يواكلوها، ولم يجامعوها في البيوت - أي لم يجتمعوا بها - فسأل أصحاب النبي ﷺ النبي ﷺ فأنزل الله عز وجل ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَائِضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢/٢] إلى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا التكاثر» وفي رواية: «إلا الجماع».

وحجة الفريق الثاني ما ثبت في الصحيحين عن ميمونة بنت الحارث اهلالية زوج النبي عليه الصلاة والسلام قالت: كان النبي ﷺ إذا أراد أن يباشر امرأة من نسائه أمرها فأتزرت وهي حائض. وهذا لفظ البخاري.

وللبخاري ومسلم عن عائشة نحوه. وروى الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث العلاء عن حكيم بن حرم عن عمه عبد الله بن سعد الأصبهاني أنه سأل رسول الله ﷺ: «ما يصح لي من امرأتي وهي حائض؟» قال: «ما فوق الإزار، ولتعف عن ذلك أفضل».

وروى البخاري ومسلم عن عائشة قالت: كانت إحدانا إذا كانت حائضاً، فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها أمرها أن تأترد بإزار في فور حيفتها، ثم يباشرها.

هذه الأحاديث مخصصة عموم الإباحة في الأحاديث التي احتج بها نفر الأول. ومن القواعد الشرعية أنه إذا اجتمع حاطر ومبيح قدم الحاطر على المبيح، و اجتمع حرام وحلال إلا غلب احرام الحلال، أخفأ بالحيلة واستترأ لدين.

بقي علي أن قول هؤلاء المانعين هل يحل للرجل النظر إلى ما بين السرة والردية مدة الحيض؟ المسألة ذات خلاف بين الفقهاء، والراجع المنع، وقد أوضح هذا إيضاح العلامة الفقيه الشيخ ابن عابدين في حاشيته لمشهورة المسألة (رد المختار الدر المختار)، فإنه بعد أن ذكر الخلاف وتصار بعضهم للقول بحسن النظر قال وأقول. فيه نظر - يعني به عدم تسليمه لدلته - فإنه من غير بالمباشرة أي لنقاء الش ساكت عن النظر، ومن غير بالاستمتاع مانع لنظر، فيؤخذ به لتقديمه على لفتوه

من أنه نقل في (الحقائق) في باب الاستحسان عن (التحفة) و (الخاتمة): يحس الرجل من الخائض ما تحت الإزار عبد الإمام، وقال محمد: يحسب شعار الدم، به الجماع فقط، ثم احتجوا في تفسير قول الإمام: قيل: لا يباح من لظفر ونحوه؛ دون السرة إلى الركبة، يباح ما وراءه، وقيل. يباح مع الإزار. اهـ

ولا يخفى أن الأول صريح في عدم حل النظر إلى ما تحت الإزار، ولثاني مرده منه، وليس معه النقل، لا الرجوع إليه، فافهم. اهـ كلام ابن عابدين، وهو حق، والنظر يدعو إلى الوقع، واللمس كالنظر، وهو المراد بقول الفقهاء (ونحوه)، وسكت عليه الشيخ الرافعي في تقريراته وأقره.

ما حكم النظر إلى ما بين السرة والركبة

لكلا الزوجين في الحيض والنفاس؟

حكم نظر الرجل إلى ما بين السرة والركبة - والركبة من العورة - من امراته ز الحيض ممنوع في أقوى الوجهين للفقهاء، لئلا يُعفي هذا النظر إلى الوطء لمخطو واللمس كالنظر، أما هي منه، أن تنظر إلى ما بين سرتها وركبتها، بل ها أن تلبه أيضاً، لكن لا بما بين سرتها وركبتها، والمسألة المذكورة في باب الحيض من كتا (الدر المختار) للعلائي، وحاشية (رد المختار) للعلامة ابن عابدين الحنفيين.

ما حكم النظر في الفرج

في غير أيام الحيض والنفاس بالنسبة للزوجهين؟

حكم نظر الرجل إلى فرج امرأته في غير زمن الحيض، ونظرها إلى ذكره، الجلب، بشهوة وبغير شهوة. والأولى أن لا يكون هذا النظر لقول السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها في سيدنا رسول الله ﷺ: «ما رأيت منه، وما رأيته». تحي المورة، وإن هذا النظر يورث النسيان، كما في (الدر المختار)، ويضعف البدن، كما نقله في (رد المختار) عن العلامة الطحطاوي الحنفى، وذكره صاحب (الهداية) أيضاً. وفي (الخواهر) من (السيابى) يباح للرجل أن ينظر إلى فرج امرأته ومملوكته وفرج نفسه، إلا أنه ليس من لأدب. اهـ

قال الشيخ ابن عابدين في الجزء الخامس من (رد المختار) في كتاب الحظر والإباحة، قال في (الهداية). الأولى أن لا ينظر كل واحد منهما إلى جورة صاحبه، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أتى أحدكم أهله فليستر ما استطاع، ولا يتجردان تجرد العورة». بالمعنى المهمة وهو الخمر - ولأن ذلك يورث النسيان لورود الأثر، وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول: الأولى أن ينظر ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة. اهـ وتعبه الشيخ ابن عابدين، فقال: لكن في شرحها - أي (الهداية) للمصنف - أن هذا لم يثبت عن ابن عمر لا بسند صحيح ولا بسند صحيح وعن أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته، وهي تمس فرجه ليتحرك عديها، هل ترى بذلك بأساً؟ قال: لا، وأرجو أن يعظم الأجر. اهـ من كتاب (الدخيرة في الفقه). ويعظم الأجر المذكور مأخوذ من قوله عليه وآله الصلاة والسلام في حديث رواه الإمام مسلم في صحيحه. «... وفي بضع أحدكم صدقة - أي في جماعه امرأته ثواب صدقة - قالوا: يا رسول الله، أياي أحدنا شهوته، ويكون له فيها أجر؟ فقال: أرايتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ قالوا: نعم، قال: فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر».

جواب السؤال عن الكولونيا، من حيث نجاستها

أما ميزالكم عن الكولونيا، بجوابه أنها نجسة عند الحنفية، لأن (الإسبيرو) نجس

نجاسة غليظة عند الإمام، وخفيفة عند صاحبه - ورحمهم الله تعالى كلهم أجمعين -
والخلاف بينهم قائم في الأثرية المسكرة المتحللة من غير ماء العنب، أما المتحد من
مائه فتجس غليظ قطعاً بتمدد وقد حكى الخلاف في (الدر المختار) للمعاني، ونقل
عن صاحب (النهر) ترجيح التخفيف، أي فيعفى عما دون ربع الثوب منها. وفي (رد
محتار) لابن عابدين. ونقل هذا عن صاحب (البحر) ترجيح التغليظ وهو أحوط،
لا سيما وهو قول الإمام رحمه الله تعالى ورضي عنه. والذي نقله صاحب كتاب (الفقه
على المذهب الأرميني) عن سادة الشافعية، يترجم الناظر فيه طهرتها. ولكن هذا
الوهم غير سافح، ذلك أن قال ومنها - أي المعصوات - المانعات النجسة التي تضاف
على الأدوية والروائح العطرية لإصلاحها فإنه يعفى عن القدر الذي به الإصلاح
قياساً على الأنحة المصلحة للجبر، اهـ

إن المفهوم من هذه العبارة هو أن المضاف قليل، والمضاف إليه كثير، والكولوب
يمكس هذا، لأن (الإسبيرتو) التجس كثير، والرائحة العطرية قليلة، فلا ينطبق
كلام الشافعية على رقع حال الكولوبا. هذا ما ظهر لي، والله سبحانه أعلم،
وَيُسْتَفْتَى فقهاء الشافعية عن حكم الكولونيا عندهم.

ما حكم غسل الثياب بآلة كهربائية لها خزانان؟

يرتفع الماء من أحدهما، ثم يصب إلى الآخر، ثم يعود مرتفعاً كما كان، ثم ينخفض
ثانية، وهكذا... فهل تنجس الثياب بصلها فيها إذا كان بعضها نجساً؟

أما جواب السؤال عن الغسل بالآلة الكهربائية المذمومة المسمى بالكلور؛ فإن
الحكم فيه أذكره على مذهب السادة الحنيفة الذين يرون أن المانعات الطاهرة غير الماء
تقوم مقام الماء في التطهر من النجاسة الحقيقية، لا في التطهر من النجاسة الحكمية
الذي هو الوضوء والغسل، فإنه لا يجوز ولا يكفي فيها إلا الماء.

وغير الحنمية لا يجوزون التطهر من النجاسة الحقيقية أيضاً إلا بالماء، فجواباً إذن
عن السؤال قصر على مذهب الحنمية، وإليك هو

الكلور مائع إذا صب على ثوب نجس تنجس تبعاً له إذا كان قليلاً كرميل مثلاً عن

نحو ما ورد في السؤال. أما إذا كان كثيراً، بأن كان عشرة أذرع في مثلها وألقيت به
انقطعه لتنجسه لأنه لا يتنجس إلا إذا ظهر فيه أحد أوصاف النجاسة من لون أو
طعم أو ريح، ومقدار البرميل ونحوه يتنجس وإن لم يظهر فيه أثر النجاسة لثقلته،
فالحكم في الماء والمائع واحد من هذا الوجه.

وإذا حكمنا على الكلور بالتنجس، كما في صورة السؤال، فإن مروره عن الثوب
المتنجس من جانب في الوعاء إلى جانب آخر منه لا يطهره، بل يبقى متنجساً،
والخزانان (١ و ٢) في آلة الغسل هما بجانبان منه ثم إن العصر والتنشيف بعد الغسل
بالكلور المتنجس لا يطهران الثوب المتنجس، إذ الجفاف يطهر الأرض وما في
حكمها - كالجدران مثلاً - بشرط ذهاب أثر النجاسة منها من لون وطعم وريح، ولا
يُطهر الجفائف الثياب ولأيدي والوجوه إذ دهنت بسجس كالإسبيرتو الذي هو من
المواد الغولية المسكرة التي تُعرب الآن بالكحولية، وكون تبخره سريعاً لا يخرج منه
كونه جفافاً سريعاً، فلا يطهر الموضع المصاب به.



الفصل الثاني

في الصلاة

- * حكم التسليم بعد الأذان.
- * حكم الدعاء بدعاء الوسيلة عقب إقامة الصلاة.
- * القول الجامع في صلاة الجماعة وحكمها.
- * تعدد صلاة الجماعة في المسجد الواحد.
- * تسليم الإمام الساهي تلقاء وجهه سرّاً قبل سجوده للسهو.
- * تشكيل صف في صلاة الجماعة.
- * ما يبعله أهل مجلس ذكر الله تعالى في تركهم الصلاة بجماعة في مسجد قريب منهم.
- * صلاة النسيح.
- * حكم صلاة النسيح.
- * صلاة التراويح.
- * جواز اقتداء الحنفي بشافعي في صلاة الوتر شريطة أن تكون بثلاث ركعات وتسليمة واحدة.
- * حكم الصلاة خلف الفاسق
- * الصلاة وراء الأثمى، ومن هو الأثمى؟
- * كراهية الاقتداء بمن يخلق لحيته ولو كان أعلم القوم
- * للجمعة سنة قبلية مؤكدة وبعدية مؤكدة.

- * صلاة الظهر يوم الجمعة.
- * حكم صلاة الظهر بعد أداء صلاة الجمعة.
- * حكم إقامة الجمعة في المسجد الذي لا يُلْذَنُ بدخوله دخولاً عاماً بإذن عام.
- * حول ترك الجماعة والجمعة بحجة فساد الزمان.
- * عدم صحة تلحج عمال الترام وانباص بين صلاتين.
- * صلاة المريض إلى غير القبلة.
- * حكم القنوت في الصلاة.
- * التهجد ليلاً
- * قراءة الشافعية الأوراد المأثورة بعد الصلاة وقبل القيام إلى صلاة السنة.
- * حكم كشف الرأس في الصلاة.
- * كراهية تطويل الركعة الثانية.
- * التغميض في الصلاة.
- * ما القول فيمن يقرأ من المصحف أثناء صلاته؟
- * هل يجوز ردّ السلام في الصلاة بالإشارة كمد اليد أو هز الرأس؟
- * لزوم قضاء الموائت من الصلوات.
- * أي الرجلين أقرب إلى رحمة الله . المصلي إن كانت معاملته للناس مبيّة، أو تارك الصلاة لكنه حسنُ المعاملة؟
- * أقل مدة السفر الذي تتغير به الأحكام.

حكم التسليم بعد الأذان

روى الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي عن ابن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما أنه ﷺ قال «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عني، فإنه من صلى عني صلاة صلى الله عليه عشرين ألف مرة، ثم سئوا لله في الوسيلة، فهو منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل الله في الوسيلة حلت عليه الشجرة».

والصلاة على النبي ﷺ مطلوبة بعد الأذان من المؤذن وغيره.

بعم، لم يكن المؤذنون يجهرون بها في السابق، يعني (الدراغون) للعلائي من الحنفية - «التسليم بعد الأذان حدث في ربيع الآخر سنة سبع مئة وأحدى وعشرين هجرية في عشاء ليلة الاثنين» ثم يرم الجمعة، ثم بعد عشر سنين حدث في الكل، إلا المغرب، ثم فيها مرتين، وهو بدعة حسنة. اهـ

وقد كتب عليه المحقق الشيخ ابن عابدين مقال - كذا في (النهر) - عن (حسن المحاضرة) للسيوطي، ثم نقل عن (القول البدیع) للسخاوي أنه في سنة ١٧٩١هـ، وأن ابتداءه كان في أيام السلطان ناصر صلاح الدين بأمره. اهـ، وهو غير السلطان صلاح الدين الأيوبي الشهير، فإنه كان في العصر السادس، وهذا في العصر الثامن.

ومن المعلوم أن البدعة التي يجب قمعها هي التي وقع الاتفاق من علماء المذاهب على أنها بدعة سيئة. أما إذا اختلفوا فيها - فقرأها بعضهم حسنة، وقرأها آخرون سيئة - فإن الأمر فيها واسع، ولا يلتزم الناس اتباع مذهب واحد.

وقد رأيت النقل عن الشيخ العلائي - وهو من المحققين في مذهب الحنفية - أنها بدعة حسنة، وقد أقره عليها الشيخ المحقق ابن عابدين، رحمه الله تعالى، فلا ينبغي التضييق في هذا الأمر. نعم، على المؤذن أن لا يضيع السنة الراتبة قبل الفريضة هذه التسليمات فيخسر.

حكم الدعاء بدعاء الوسيلة عقب إقامة الصلاة

أما سؤلكم عن الدعاء بدعاء الوسيلة بعد الإقامة، فجوابه أن لا شيء فيه

مطلقاً، ذلك أن الإقامة أذن، والدعاء بدعاء الوسيلة بعد الأذن مستحب، وقد رأيت بعض فقهاء الشافعية يفعلونه قبل الإحرام بالصلاة.

القول الجامع في صلاة الجمعة وحكمها

صلاة الجمعة من المشروعات الإسلامية ومن شعائر هذا الدين الحنيف، وقد جاءت الأحبار والآثار تطلبها وتُعنى بها مظهرية غير مُظهِرة، وإياها لعظمة الفوائد، جهة الموائد، يجتمع المسلمون فيها، وهم إخوة في الدين، إلى بعضهم، تختلط أرواحهم، متناجية قلوبهم، مراصة صفوفهم، مراصة في انتظام أقدامهم، رُغم - سبحانه - واحد، ورسولهم - عليه وآله الصلاة والسلام - واحد، وإمامهم واحد، وقبائلهم واحدة، وقد أحصوا لرُغم عمَلهم، وفي هذا كله إجماع بأسمى المعاني التي تنزل بها عليهم رحمة الرب العزيز الرحيم.

وفي الجمعة انتظام الناس، والتصديق على العدل، والتقوُّد على العاجر، وتعليم الجاهل، وتقوُّد انتظام في العمل، فإن الإسلام يأمر القوضى في التصرفات، ويوحى بالحرم، ويشد العزم.

وقد اختلف فقهاء الإسلام في حكمها على خمسة أقوال:

الأول: أنها فرض عين، وهو مذهب عطاء والأوزاعي وإسحاق وأحمد وأبي ثور وابن خزيمة وابن المنذر وابن حبان، ومن أهل البيت النبوي الكريم أبو العباس وبه قلت الظاهرية، وإمامهم داود الظاهري ذكر هذا الشوكاني في كتابه (نيل الأوطار)، شرح منتقى الأخبار). لكن الظاهرية اشتدوا، فزعموا أنها شرط لصحة الصلاة كما في صلاة الجمعة، وهو جدي الروايتين عن الإمام أحمد، لكن الأصح عنه خلافه، وهو أنها فرض عَيْن فقط، وعلى القول بأنها شرط فصلاة المنفردة باطلة لا تصح، وفي هذا ما فيه من شِدَّة مُخْرِجَةٍ مُنَيَّة.

الثاني أنها فرض كفاية يَسْقُطُ طلبها عن تَغْضٍ بِفَعْلٍ تَغْضٍ هـ. وهو قول الجمهور من متقدمي الشافعية. وبه قال كثير من المالكية والحنفية، كما في (نيل الأوطار) للشوكاني، و (سبل السلام) للصنعاني، وبه قال من الحنفية. الكرخي ولطحاوي

وجاعة من أصحابنا - أي الحنفية - كما في (حاشية الطحطاوي على مراقي الملاح) من كتب الحنفية، ونقله الراهبي في تقريراته على (حاشية ابن عابدين) عن (السيدة) من كتبهم أيضاً، وحكاه أيضاً عن النووي من الشافعية، وأنه قد: هو الصحيح، نص عليه الشافعي، وهو قول ابن سريج وأبي إسحاق وجهور المتقدمين من الشافعية - كما أسلفنا - وقال النووي: **وَيَجِبُ سُنَّةٌ**، وفي وجه فرض عَيْن، لكن ليست شرطاً لصحة الفرض، وهو الصحيح من مذهب أحد، وقوله الآخر: لا تصح الصلاة بتركها. اهـ أي فهي شرط لصحة الصلاة كما ذكرنا عن الظاهرية

الثالث أنها واجبة، ولو اجمعه هو ما كان دون الفرض وفوق السنة. وتاركه فسق عن أمر الله تعالى مستحق للعقوبة بالنار، ولكن ليست كعقوبة تارك الفرض، وعليه عامة العلماء من مشايخ الحنفية، وبه جرم في (تحفة الفقهاء) وغيرها.

وقد نقل في (الدر المختار) عن (البحر) أنه الراجح عند أهل المذهب - أي الحنفية - ونقل الشيخ ابن عابدين عن الطحطاوي عن (النهر) هو أعدل الأقوال وأقواها، ولذا قال في (الأجندس): لا تقبل شهادته إذا تركها استحفاً - أي كسلاً، لا جسوداً - ومجاعة، أما سهواً أو بتأويل ككون الإمام من أهل الأهواء - أي لبدع - أو لا يراعي مذهب المقتدي فتقبل. اهـ وفي (الغاية): عامة مشايخنا أنها واجبة. اهـ وفي (المفيد) أنها واجبة، وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة اهـ وفي (فتح القدير) عن (لبدائع): تجب على المعتلاء البالغين الأحرار القادرين على المسامحة من غير حرج اهـ وكلام المحقق الكمال ابن المهام في (فتح القدير) مبال إلى الوجود فليقتصر.

الرابع: أنها سنة مؤكدة، أشد تأكيداً حتى من سنة لغيرها كما في (الطحطاوي)، وأنها تشبه الواجب في القوة كما في (الغاية) وكما في (مراقي الملاح) وفي (حاشية الشلبي على الزيلعي) عن (الغاية) وفي (مختصر البحر المحيط)، الأكثر عن أنها سنة مؤكدة، ولو تركها أهل ناسية أثموا، ووجب قتالهم بالسلاح، لأنها من شعائر الإسلام، وفي شرح (مخاير راده): سنة مؤكدة غاية التأكيد. هـ ومثون المذهب على أنها سنة مؤكدة، وقد جعله اشترنبلالي الحنفي أصح الأقوال في المذهب وقار

الشركاني في (نبيل الأوطار): .. فأعدل الأقوال إلى الصواب أن الجماعة من السن المؤكدة التي لا يُحِلُّ بطلانها ما أمكن إلا محروم أو مشكوك، وأما إنها فرض عين أو كفاية أو شرط لصحة الصلاة فلا. اهـ

وقد قال قبلاً: وذهب الباقر إلى أنها سنة^(١)، وهو قول زيد بن علي والهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وأبي طالب، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة اهـ. زاد المصعاني في (سبل السلام): أن صاحب أبي حنيفة - أبا يوسف ومحمداً - قالوا مثل قوله رحمه الله تعالى: لكن في كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة) للعلامة الشيخ عبد الرحمن الجبريري ما يلي

المالكية قالوا في حكم الجماعة قولان: أحدهما مشهور، والثاني أقرب إلى التحقيق. فأما الأول فهو أنها سنة مؤكدة بالنسبة لكل مُصَلٍّ وفي كل مسجد وفي البلد، على أنه إن قام بها بعض أهل البلد لا يُقاتل الباقر عن تركها، وإلا قُوتلوا لاستحبابهم بالنسبة

وأما الثاني فهو أنه فرض كفاية في البلد، فإن تركها جميع أهل البلد قُوتلوا وإن قام بها بعضهم سقط الفرض عن الباقرين، وسُنَّةٌ في كل مسجد للرجال، ومنسوبة لكل مُصَلٍّ في خاصة نفسه. إلخ.

الخامس أنها مستحبة. قال الطحطاوي في حاشيته على (مرآة الملاح) للشرنبلالي المحتج. وحكى المؤلف في (شرح الوهبانية) عن (جوامع الفقه) أنها مستحبة اهـ. وقد رأيت فيما نقلنا عن الجبريري أنها عند المالكية مندوبة لكل مُصَلٍّ في نفسه، في لقول الثاني من أنواهم.

إلى هنا انتهى تعدادُ الأقوال في صلاة الجماعة، وهي خمسة، ولُفِّرَغَ في بيان الأدلة ومدققتها ثم المواردُ ينتهاء. والله سبحانه هو المستعان، وعليه وحده التكلان.

(١) أي سنة مؤكدة، إذ هي المراد عند الإطلاق. وبليل السبق وقوي نظري عنه ألفاً

الأدلة: استدلل القائلون باقتراض صلاة الجماعة اقتراضاً حينياً بما يلي:

١- عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اتَّقِلُوا الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ لَيْعَاءٍ وَصَلَاةُ لَمَجْرٍ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَزَوَّجَتْهُمَا وَلَوْ خَبِراً - أَي زَحواً إِنْ لَمْ يَسْتَطِيعُوا الْفَتْنَى - وَلَقَدْ قَمَحْتُ أَنْ أَمُرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقْدَمَ، ثُمَّ أَمُرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ، ثُمَّ أُنْصَلِقُ مَعَهُ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ جِرْمٌ مِنْ حَطَبٍ لِي قَوْمٌ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُخَرِّقُ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ بِلَالِي» متفق عليه من رواية البخاري ومسلم، وللإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال عليه الصلاة والسلام: «لَوْلَا مَا فِي الْبُيُوتِ مِنَ النِّسَاءِ وَلِلدِّينَةِ أَفْضَلُ صَلَاةُ الْلَيْعَاءِ» وَأَمَرْتُ فِتْيَانِي يُخَرِّقُونَ مَا فِي بُيُوتِ الْبَالَاءِ.

٢- عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رجلاً أهدى - هو ابن أم مكتوم - قال يا رسول الله ليس لي قائد يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يُرَخِّصَ لَهُ فَيُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ، فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَأَجِبْ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ.

٣- وعن عمرو بن أم مكتوم قال: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا ضَرِيرٌ شَابِعُ الدَّارِ، وَبِي فَتْنَةٌ لَا يُلَاحِظُ، مَهَلٌ لِي رُحْصَةً أَوْ أَصْلِي فِي بَيْتِي؟» قَالَ: «أَتَسْمَعُ لِنَدَائِهِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَجَدُّ لَكَ رُحْصَةً». رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَانَ، وَزَادَ فِي رِوَايَةِ هُوَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ: «فَأَنهَا وَلَوْ خَبْرًا». وَلَا تَنَافِي بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ بِمَحَلِّهِمَا عَلَى تَعَدُّ الْوَاقِعَةِ، أَوْ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الْأَوَّلِ هُوَ الْفَائِدَةُ الْمَلَامَةُ، وَالْمُنَافِقَةُ فِي الثَّانِيَةِ هُوَ غَيْرُ الْمَلَامَةِ. كَذَا فِي (بَيْلِ الْأَوْطَرِ) لِلشُّوْكَانِيِّ.

٤- رَوَى ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَانَ وَالحَاكِمُ، وَاسْتَدْرَجَهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ كَمَا فِي الشُّوْكَانِيِّ عَنِ الْحَافِظِ. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَمِعَ ائْتِدَاءَ فَلَمْ يَأْتِ الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مَنْ عُذِرَ» لَكِنْ رَجَّحَ بَعْضُهُمْ رَفْقَهُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، هُوَ مِنْ قُوَّةِ، لَا مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ رَأَى الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ.

٥- رَوَى الْإِمَامُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَانَ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ غَدًا مَسْجُودًا فَلْيَحَافِظْ عَلَى هَوْلِهِ»

الصلوات حيث يُهدى بهن، فإن الله شرَّع لبيكم سنن الهدى، وإحدى من سنن الهدى، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يُصلي هذا المتحلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم، وما من رجل يتطهر فيحسن تطهراً، ثم يمشي إلى مسجد من هذه المساجد إلا كتب الله له بكل خطوة يخطوها حسنة، ويرفعه بها درجة، ويحفظ عنه بها سيئة، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا مذقُّ معلوم النفاق، ولقد كان الرجل يؤذي به ينادي بين الرجلين حتى يقام في الصف، ومعنى (يهدى) أي يمسكه رحلاً بعضديه.

٦ - عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه قال: «من سمع الداء فارعاً صحيحاً فلم يُجِبْ فلا صلاة له» رواه البراء مرفوعاً على أبي موسى، وقد البيهقي الموقوف أصح، أي أصح من كونه مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ورواه العقيبي في (الصغفاء) من حديث جابر رضي الله تعالى عنه، ورواه ابن عدي من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، اهـ من (بيل الأوطار) للشوكاني.

٧ - وقد يضلح دليل في نظرهم قوله عليه وآله الصلاة والسلام «لا صلاة بغير المسجد إلا في المسجد» رواه الدارقطني عن جابر وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما، عنه عليه وآله الصلاة والسلام.

٨ - كما يضلح أيضاً قوله عليه وآله الصلاة والسلام «بيتا بين المتأخرين شهر» العنمة والصبيح لا يستعليعنهما» ذكره الإمام القرطبي من تفسير قوله تعالى: ﴿وَارْكُمُوا مَعَ الرَّاِكِيِّينَ﴾ (البقرة، ٤٣/٢) في الجزء الأول من تفسيره الكبير. والعنمة هي صلاة العشاء.

واستدل القائلون بأنها فرض كفاية إذا قام بها البعض سقط الإثم عن الباقيين

١ - بقوله تعالى: ﴿وَارْكُمُوا مَعَ الرَّاِكِيِّينَ﴾ (البقرة، ٤٣/٢). قال القرطبي: وقد أرجحها بمص أهل العلم مرضاً على الكفاية، قال ابن عبد البر: وهذا قول صحيح لإجماعهم على أنه لا يجوز أن يجتمع على تعطيل المساجد كلها من الجماعات. اهـ لكن الآية ليست صريحة في هذا، الذي قالوه، فإنها تحتمل مع المؤمنين في صالح العمل

متصفين بصفاتهم. قال ابن كثير في التفسير: أي وكونوا مع المؤمنين في أحسن أحوالهم. ومن أحسن ذلك وأكمل الصلاة، وقد استدل كثير من العلماء بهذه الآية على وجوب الجماعة. وهذا يعني بالوجوب الإقتراض، فإنه وجه الله تعالى شافعي للذهب، ولا واجب عند الشافعية إلا في المحل، فهم ليسوا كاختصاصية فيه.

وقال الألوسي في تفسيره (روح المعاني): واستدل به بعضهم على وجوبها، ومن مقرر له تحريم الأمر على الذنب، أو لمعية على الموافقة. وهذا

ولعله يعني بالوجوب أيضاً الفرضية لكفائية - وإن كان حنفياً - فإنه كثيراً ما يطلق الوجوب عندهم على الفرعي لشمول الوجوب لهما، إذ معناه الثبوت، وبكلاهما ثابت، حتى ما بينهما من تفاوت، وإنا مبرزون إلى هذا التأويل لكلامه تغيير بين قول من يقول باقتراحها كفايياً - ومنهم بعض الحنفية كما مر - وبين من يقول بوجوبها اصطلاحياً، وقد يكون هذا مراداً له، فالآية من أدلة القائلين بوجوبها اصطلاحياً. والله تعالى أعلم.

والمقصود أن الآية الكريمة ليست نصاً صريحاً في كون صلاة الجماعة فرضاً كعبية، لاحتمالها أكثر من معنى، والدليل على طرفة الاختصاص سقط به الاستدلال، لأنه غير ملزم للمخالف.

٢ - واستدلوا أيضاً بقوله ﷺ: «ما من ثلاثة في قرية أو نادٍ لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان» أي غلب، رواه أبو داود، وصححه ابن حبان وغيره، كما قال القسطلاني في شرحه لصحيح البخاري.

٣ - ويضنح دليلاً لهم أنه عليه الصلاة والسلام هم بأن يأمر رجلاً فبصلي بناس، ويذهب لئلا يترقى على لشغلهم عنها بيوهم، ولو أنها فرض حثيث ما تركها مؤقتاً، فتركتها لها مؤقتاً دليل اقتراحها كفايياً. لكن هذا لا يسلم لهم إلا إذا صلاها بعد مفرداً، أما بجماعة ثانية فلا.

ويمكن للمفترضين كفايياً أن يقولوا: إن التهديد بالتحريق وقع في الحديث لتركهم الفرض لكفائي، ونحو تاركه فرض الكفاية مشروع، كما في (القسطلاني على

البخاري)، لكن الشوكي تعقب هذا لاستدلال بقوله: قال الحافظ: وفي نظر، لأن التحريم الذي يقضي إلى القتل أخصر من مقتنوه، ولأن المقاتلة إنما يُشرع فيها إذا تملاً الجميع على الترك. اهـ

وقال المحقق الكمال بن ابي ابيان الحنفي في (فتح القدير) ذاكراً دليل المقترضين كفاً: وكأنه يقول. المقصود من الافتراض إظهار الشعار، وهو يحصل بفعل البعض. وهو - أي هذا لاستدلال - ضعيف إذ لا شك في أنها كانت تقام عن عهده عليه الصلاة والسلام في مسجده، ومع ذلك قال في المتخلفين بما قال، ولم ينههم، ولم يفتدئ مثله عنه فمن تخلف عن أحداث مع إقامتها بغيرهم، اهـ

وهذا من تصحيح القول بفتراضه كعائياً، وقد قدّمنا أنه متّال إلى القول بالوجوب، ومثله في الصعب من يقول بأن صلاة الجماعة مستحبة، مع ما ورد من الأحاديث النبوية الشريفة الكثيرة في طلبها والتهديد على تركها.

وأما القائلون بوجوبها وجوباً اصطلاحياً - أي فوق السنة المؤكدة ودون الفرض - وهم عامة علماء حنفية، فدليلهم أن خبر الواحد الصحيح الذي ليس بمتواتر، لا يفيد عندهم إلا الوجوب فقط، لأن ثبوته - بالنسبة إلى من لم يسمعه من رسول الله ﷺ - ظني، وإن كان قطعاً الدلالة على معناه، أما من سمعه منه عليه وآله الصلاة والسلام فهو في حقه مقيد للفرض، كالمتواتر بالنسبة إلى من لم يسمعه منه ﷺ. والمتواتر هو الذي رواه ثلث من يجمع عنه عليه وآله الصلاة والسلام، وكان عدد الرواة في الطبقات لثلاث كثير، بحيث يُعدّ تصديقهم على الكذب أو الخطأ أو إيهام مستحيلاً، فهو كإقرار لكرام ثبوتاً عنه عليه وآله الصلاة والسلام، وبما صدروا إلى هذا الأصل لأن العقل يجوز على الراوي الواحد الخطأ وإيهام، ومثله الرواة المؤخذاء في هذا، ولذا لا تُنسخ المتواترات بأخبار الأحاد، فليست من أحاديث المؤخذاء الوجوب اعتدداً وعملاً، فمن جمده لا يكون كافراً كجاحد المتواتر، وورد هنا جمود صعب كوني صلاة الجماعة فرض غير، لا جحود أصل مشروعيتها فإنه يُقرّ لأن الإجماع معتد على مشروعيتها، والخلاف إنما هو صحتها فقط.

وتارك الواجب عملاً يستحق العقوبة بالنار، إلا أن يعفو الله تعالى عنه، لكن

القوة على ترك الفرض أشد منها على ترك الواجب؛ فهو في الأمور مقابلاً للمكروه مجزئاً في المكثبات، والقرض يعاين الحرام بها، والكراهة التحريمية إلى الحرام أقرب، والتزنية إلى الجمل أقرب.

وقد قدمنا أن القول بوجوب صلاة الجماعة هو أقوى الأقوال وأغناها في منعم الحنيفة لوفرة الأدلة وكثرتها.

واستدل القائلون بامتناعنا امتناعاً مؤكداً .

١ - بما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «صلاة الجماعة تفضل صلاةً تسع وعشرين درجة».

٢ - ربما رواه أيضاً عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوتيه بضماً وعشرين». وفي الباب عن ابن مسعود عند أحمد بلفظ: «احسباً وعشرين درجة، كُلُّهَا مِثْلُ صَلَاتِهِ»

٣ - واستلذوا بما رويته أحمد وأبو داود وأبو عيسى وابن ماجه عن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه عن رسول الله ﷺ قال: «صلاة لرجل مع الرجل أركم من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أركم من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحق إلى الله عز وجل».

٤ - وعن معاذ أشار إليه الترمذي وذكر لمطه ابن سيد الناس في شرحه فقال : «فصل صلاة الختم على صلاة الرجل وحده خمسا وعشرين».

• وعن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه عند البخاري مرفوعاً إليه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «صلاة الجماعة تفضل على صلاة أحدكم بمائة وعشرين درجة». وعنه عند أبي داود يتحوه.

وهناك روايات عن أس رضي الله تعالى عنه عبد الدارقطني بنحو حديث أبي هريرة السابق، وعن عائشة رضي الله تعالى عنها عند أبي نعيم الشرح مروي بلفظ أصالة الرجل في المجتمع تفصل على صلاته وحده حساً وعشرين درجة. وعن ضهير وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت عبد الطبري.

وقد اتفقوا كلهم على خمس وعشرين درجة، إلا ابن عمر فإن روايته (سبعاً وعشرين) وهي صحيحة، وقد جاء مثلها في رواية أبي هريرة عند أحمد سند فيه شريك القاضي وهو ضعيف الحفظ.

وقد رُجِّعَتْ رواية الخمس والعشرين لكثرة زُواتها. وقيل: بل (السبع والعشرون) أَرْجَحُ لأن فيها زيادةً من حَدِّ. والجمع بين الروايات خير من الترجيح؛ فقل: إن القليل لا يغني الكثير، وإذا قَوْلٌ مَنْ يَغْنِي أَنْ يَكُونَ لِلْعَدَدِ مَفْهُومٌ مَخَالَفٌ، وقد رجَّح الشوكاني هذا الوجه لدخول مفهوم الخمس تحت مفهوم السبع من الجَمْع. ورجَّح الحافظ ابن حجر في (المفتح) أن الخمس في الصلاة الشريفة والسبع في الجهرية. وهناك وجوه عديدة للجمع، لكن هذين الوجهين أقواها فقتصرنا عليهما. ومن أراد معرفتها فليرجع إلى (نبيل الأوطار) للشوكاني.

والاستدلال بهذه الأحاديث على أنها ستة مؤكدة واضح، لأن صِيغَتِي «أفضل» و«أزكى» تدلان على أنَّ أصل الفصص مُشْتَرَكٌ فِيهِ، وهو هنا أجزاء صلاة المنعرد وصحتها. ولو أنها كانت غير صحيحة لافتراضها عيناً فأين الفضل وأين الزكاة؟! إنه لا فضل حيثئذ ولا زكاة.

٦ - واستدلوا أيضاً بما رواه أحمد وصححه ابن حبان والترمذي والحاكم والذهبي وقطبي وصححه ابن السكيت عن يزيد بن الأسود رضي الله تعالى عنه أنه صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الصبح، فلما صلى رسول الله ﷺ إذا هو برجلين لم يُصَلِّ، فدعا بهما فجاء بهما ترعداً فراقصهما، فقال لهما: «مَا مَنَعَكُمَا أَنْ تُصَلِّيَا مَعَا؟» قالا: «قَدْ صَلَّيْنَا فِي رِحَالِنَا، قَالَ: فَلَا تَعْمَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَدْرَكْتُمَا الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلِّيَا مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ».

ولو كانت صلاتهما في رِحَالِهِمَا غَيْرَ مُجَرَّدَةٍ لَمْ يَقُلْ هُمَا: إِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ.

٧ - واستدلوا أيضاً بما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَعْظَمَ النَّاسِ أُخْرًا فِي الصَّلَاةِ أَنْعَدَهُمْ إِلَيْهَا مَمْنًى فَأَنْعَدَهُمْ، وَالَّذِي يَنْتَظِرُ لِمَصَلَاةٍ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْإِمَامِ أَعْظَمُ أُجْرًا مِنَ الَّذِي يُصَلِّيَهَا

ثم يام، وفي رواية أبي كريب عند مسلم أيضاً: «حتى يصليها مع الإمام جماعة». وهذا يفيد أيضاً أن التفاضل بين الانفراد والجماعة إنما هو في عظم الأجر، لا في أصل الصحة والإجزاء.

٨ - واستدلوا أيضاً بأن النبي ﷺ أمر قوماً وقَدرا عليه بالصلاة، ولم يأمرهم بأدائها جمعة، ولو كانت فرضاً لأمرهم، لأنَّ الوقت وقت يَنْبَغ، ولا يجوز تأخير البيان عن وقته، وهو ﷺ معصومٌ من ذلك.

هذا ما استدل به القائلون بأن أداء الصلاة بجماعة سنة مؤكدة، وإنها لأدلةٌ وجيهة مقبولة، وهي لدى التحقيق معقولة، لاسيما إذا قلت - كما قال الحنفية - إنَّ إطلاق قوله عز وجل ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام ٧٢/٦] يقتضي الجواز مطلقاً، فلا يجوز الريادة عليه بخبر الواحد لأنه نَسَخَ على ما حُرِّفَ في موضعه أحد من (شرح الزيلعي لمع الكفر) من كتب الحنفية، ومعنى كونه نَسَخاً أنه يَمْتَنِعُ صحة الصلاة في بعض ما يتناوله النص وهو أداؤها بانفراد، ولا يَقْوَى خَبَرُ الواحد - وهو ظني - على هذا المنع، لأنه ليس في الثبوت كالتقطعي الذي دلَّ على صحته بجماعة وبانفراد، وعلى هذا الأصل تَخْرُجُ الحنفية أسكماً كثيرة، فجعلوها واجبة إذا كان الخبر ظني الثبوت قطعي الدلالة، أو قطعي الثبوت ظني لدلالة على المراد، أما إذا كان هاتيناهما جميعاً وثبت به لديهم الاستئذان المؤكَّد إذا ترك النبي ﷺ العمل بما دلَّ عليه أحياناً قليلة وكان يغله له أكثر من تركه، فإن كان انترك أكثر أفاد الاستصحاب.

وعلى هذا، فالصلاة بجماعة تحتل الوجوب عند الحنفية وتحتل السنة، وهم رُجْهَان قريان، لكن الأكثرين منهم على الأول.

وعبر الحنفية من قبلوا أيضاً بأنها سنة، اضطرت أدلة الاستئذان التي قدمناها إلى تأويل أدلة الافتراض، بجمع بين النصوص، وهو واجب مهما كان ممكناً دعماً لإهدار بعض منها وإعصال بعض، وكلام النبوة لا يتقص، فلا يجوز الإهدار إذا أمكن التوفيق بينهما، ولذا قال الشوكاني بعد هذا التقرير فأغدل الأقول وأقربها إلى الصواب أن الجماعة من الشئ المؤكدة التي لا يُحْسِنُ بِتلازمها ما أمكن إلا محروم أو مشوروم، وأما إنها فرضٌ عيني أو كفاية أو شرطٌ لصحة الصلاة فلا، وهذا قال

المصنف رحمه الله تعالى - يعني ابن تيمية الجذ لا الحفيد - بعد أن ساق حديث أبي هريرة ما لفظه: وهذا لحديث يروى على من أبطل صلاة المنفرد لغير عذر، وجعل الجماعة شرطاً لأن المفاضلة بينهما تستدعي صحتهما، وتخل النص على المنفرد لعدم لا يصحح، لأن الأحاديث قد دلت على أن أجره لا ينقص مما يفعله لولا المنفرد، فروى أبو موسى عن النبي ﷺ قال: «إذا مرض العبد أو سافر كتب الله له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً» رواه أحمد والبخاري وأبو داود. وهو أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «من توضأ فأحسن الوضوء، ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله عز وجل مثل أجر من صلاها وحضرها لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً» رواه أحمد وأبو داود والنسائي. اهـ

قال الشوكاني: استدلل المصنف بهذين الحديثين على ما ذكره من عدم صحة تخل النص عن المنفرد لعذر لأن أجره كأجر المجتمع. ثم قال بعد كلام: وأخرج أبو داود عن سعيد بن المسيب قال: حضر رجلاً من الأنصار الموت، فقال: إني محدثكم حديثاً ما أحدتكموه إلا احتساباً، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إدعوا نوماً أحدكم فأحسن الوضوء» وفيه إيمان أن المسجد فصل في حادثة غفر له، وإن أتى المسجد وقد صلوا بعضاً وبقي بعض صل ما أذكركم وأنتم ما بقي كان كذلك، فإن أتى المسجد وقد صلوا فأنتم كان كذلك» اهـ

واليث بعد هذا تأويل القائلين بالاستدلال للأحاديث التي تُفيد افتراض صلاة الجماعة أجابوا عن الاستدلال بحديث المم بالتحريق على أنه فرض عين، بأجوبة عديدة، وسأقتصر على أهمها إن شاء الله تعالى، وهي كما يلي

١ - إنه عليه وآله لصلاة والسلام تركهم بعد أن هددهم، ولو كان التحريق واجباً لما أعتقهم منه، وإذا يدل على أنها ليست فرض عين، قال القاضي عياض ومن تبعه: ليس في حديث حجة لأنه ﷺ هم ولم يفعل اهـ

راد الإمام اسوي وهو كانت فرض عين لما تركهم اهـ نكن الإمام اس ذميق لعبد تمقبت هذا، خراب بأنه لا يهتم إلا بما يبرز له فنهله لوقمته، والثرك لا يدل على عدم الوجوب لاحتمال أن يكونوا تزعجوا بذلك، على أن رواية الإمام أحمد فيها

بيان سبب الترك وهو «لولا ما في البيوت من النساء والسرية أقمت صلاة العشاء، وأمرت فتباي يحرمون ما في البيوت بالنار».

٢ - إن الحديث وارد في الحث على مخالفة أهل الفسق والتحليل من التشبه بهم، لا لخصوص ترك الجماعة. اهـ ذكر ذلك الشوكاني عن ابن المير.

٣ - قال الحافظ ابن حجر في (الفتح) والذي يظهر لي أن الحديث ورد في مكففين لقوله ﷺ في صدر الحديث: «أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر» ولقوله ﷺ: «وَمَنْ يَغْلَمُونَ مَا فِيهِمَا أَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا» لأن هذا يوصف يليق بهم، لا بالمؤمنين، لكن المراد نقد المعصية لا يعاقب الكفر؛ يدل على ذلك قوله ﷺ في رواية: «لا يشهدون العشاء في الجمع» وقوله ﷺ في حديث أسامة: «لا يشهد الجماعة» وأضرح من ذلك ما في رواية أبي داود عن أبي هريرة: «م أتت قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم صلاة». فهذا يدل على أن عاقبتهم نقد معصية، لا كفر، لأن الكافر لا يصل في بيته، إنما يصل في المسجد رياءً ومصلحة، وإذا خلا في بيته كان كما وضعه الله تعالى من الكفر والاستهزاء.

أقول وأنا العبد الفقير إلى الله تعالى محمد الحامد: هذا القدر من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى يس فيه ما يصلح ردًا عن القائلين بفرضية صلاة الجماعة، كلا بل يكاد يكون مقراً لهم على فكرتهم، ذلك أنه معترف بأن المتحللين قصاة بترك الحضور إليها، وقد استحقوا العقاب عليه، وإذا حث مراو القائلين بفرضيتها أو برجوبها على الأقل، فإن تارك الواجب مستحق العقوبة بالنار في عذاب دون عذاب تارك الفرض.

نعم، سندكر من قوله في الجواب الآتي ما يدل على أنها سنة

٤ - أجاب القاسمي عيصر رحمه الله تعالى أن صلاة الجماعة كانت فرضاً أول الأمر، ثم تيسرت الفرضية. اهـ قال الحافظ: ويمكن أن يتقوى لثبوت النسخ للوعيد المذكور في حقهم، وهو التحريق بالنار. قل. ويدل على النسخ الأحاديث الواردة في تمصيل صلاة الجماعة هي صلاة القدر، لأن الأمضية تقتضي الاشتراك في أصل العضل، ومن لا يرم ذلك الجواز. اهـ

يقول محمد الحامد: هذا الجواب أصح الأجوبة في نظري وأنها رأسها من
الاعتماد والتعقب، لولا تَوَقُّفُهُ على ثبوت نسخ فرضيتها، لكن القاضي هيصاً
وإمام بن حجر استوجها ذلك، وهما من كبار الوجهاء والمحدثين العلماء والسادة
المفتين المحيدين إليها.

وهناك أجوبة أخرى عن حديث المم بالتحريق تركتها لأنها لا تقوى على درء ما
يرد عليها من إيراد وتعقب. لكن قام الصنعاني في (مل السلام): وقد أحال
القائلون بالنسبة الكلام في الجوابات عن هذا الحديث بما لا يشفي، وأقرها أنه
مخرج مخرج الزحر لا الحقيقة، بدليل أنه لم يعمل به.

وأجاب القائلون بفساد صلاة الجماعة مما استدل به القائلون بمرسيتها من
حديثي الأعمى - وهو بن أم مكتوم - أجابوا بأنه سأل عن رخصة للصلاة في بيته مع
تحصيل فضيلة الجماعة، فأجاب به بقوله: «ما أجد لك رخصة»، قال المحقق
الكمال بن الهمام في (فتح القدير)، معناه لا أجد لك رخصة لتحصيل لك فضيلة
الجماعة من غير حضورها، لا الإيحاء على الأعمى، فإنه رخص ليعيش بن
مالك في تركها. «لكن في (نور الإيضاح)»^(١) ولا يقطع عن الجماعة لمجرد من
أعدادها المبيعة - وكانت بيته حضورها لولا العذر - بتحصيل له ثوابها. اهـ وقال
الشوكاني: ويؤيد هذا أن حضور الجماعة ينقُط بالعذر بإجماع المسلمين ومن جملة
العذر المسمى بها لم يجد قائلداً، كما في حديث عثبان بن مالك، وهو في الصحيح.
ويدل على ذلك حديث ابن عباس عند بن ماجه ونداء قطي وبن حبان والحاكم
أن النبي ﷺ قال: «مَنْ سَمِعَ لِنْدَاءِ فَلَمْ يَأْتِ الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ». قال
الحافظ إسناده على شرط مسلم، لكن رجَّح بعضهم وقفه - أي على بن عباس،
فهو من قوله - وأجذب البعض عن حديث الأعمى بأن النبي ﷺ عيَّن منه أنه ينبغي
بلا قند لجذبه وذكره، كما هو مشاهد في بعض العندين ينشئ بلا قند، لا سيما إذا
كان يعرف لمكان قتل لعمى، أو تكرر المنهي إليه ستمى عن القند ولا بد من
التأويل لقوله تعالى ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ (الفتح ١٧/٤٨) وفي أمر الأعمى

(١) أي وشرحه (مرآة العلاج) لأن هذه العبارة المنقولة مسبوكة من كليهما

بحضور الجماعة مع عَدَم القائد ومع شكايته ومن كثرة السَّباع والهُوام في طريقه كما في (صحيح مسلم) غايَةُ الخَرْج.

ولا يُقال: الآية في الخُهاو؛ لأننا نقول، هو من القُضِر على السبب، وقد تقرر في الأصول أن الاختيار معموم اللفظ لا بخصوص السبب. انتهى كلام الشوكاني

لكن يمكن القول بأن كلام ابن الحُمام مُتَّجِهٌ إلى جرمه عليه وآله الصلاة والسلام على حيازة الأعمى فضيلة الصلاة معه، إذ فيها من الفضل ما لا يدركه لو حصل منفرداً، وإن كان معذوراً بالعمى والقول باستثنائه عن القائد بعيد، لأنَّ من كلامه أن قائده لا يلائمه، فهو محتاج إلى قائد، ولولاه ما سأل الإحصاء من صلاة الجماعة في المسجد، وسيأتي من كلام الصنعاني ما يؤيد هذا.

وفي (فتح القدير) للمحقق ابن الحُمام الحنفي: أن الجماعة تسقط بالعلن، فمن الأعداء المُرَضُّون وكونه مقطوع اليد والرجل من خلاف - أي اليد اليمنى والرجل اليسرى مثلاً - أو مفوجاً، أو مستخفياً من السطّان، أو لا يستطيع عشي كلشيح لعاجر وعيره، وإن لم يكن بهم ألم. وفي (شرح الكفر) من كتب الحنفية والأعمى عند أبي حنيفة، والظاهر أنه تنافق - أي متفق على حذره - واختلاف في الجمعه لا الجماعة، فهي (السرانة) من كتبهم أيضاً، قال محمد - يعني ابن الحسن صاحب أبي حنيفة - لا يجب على الأعمى، والمطر، والطين، والبرد الشديد، والظلمة الشديدة في الصحيح، وعن أبي يوسف، سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين ورْدَخَة^(١)، فقال: لا أحب ترْكها. وقال محمد في (الموطأ) الحديث رحمة. يعني قوله ﷺ: «إِذَا تَلَّعَ النَّعَالَ فَالصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ» اهـ انتهى كلام إكمال بن إمام قال الشَّيْخُ الحنفي في حاشيته على الريلي. والتَّلُّعُ الأرض الغليظة يَرْزُقُ حصصها، ولا تُنبت شيئاً. اهـ. كذا في (المطهرة) أول الفصل الثالث من الباب الأول من كتاب الصلاة. اهـ.

وفي (رد المحتار) لابن عاتدين، وفي شرح الشيخ إسماعيل من ابن المنقش الشافعي:

(١) الروضة يفتح للدال وسكونها الماء والطين واللوح الشديد. اهـ غنار الصالح

والمشهور أن النعل يجمع نعلين وهو ما غلظ من الأرض من صلابة، وإنما حصها
بالذكر لأن أدى نعل يندبها، بخلاف الرخوة فإنها تشعبت اسم وقيل النعل الأحذية
اهـ

وقال الصنعاني في (سبل السلام) وفيه - أي حديث الأعمى - أنه لا يترخص
لسماع النداء عن الحضور وإن كان له عذر، فإن هذا ذكر المفسر وأنه لا يجد قنداً لم
يُفَرِّضْه إدد، ويُحتمل أن الترخيص له ثابت للعذر، ولكنه أمره بالإحالة بذناً لا وجوباً
ليُغْفَرَ الأحرار في ذلك، ولشقة تُغْفَرُ بما عجزه في قلبه من الروح في الحضور، اهـ

/// (فصل) قال الصنعاني في (سبل السلام) أعلم أن الدعوى وحوت - أي فترخص
- الجماعة عيناً أو كفاية، والدليل هو حديث لهم بالتحريق وحديث الأعمى، وهما
إنما دللاً على وجوب حضور جماعته ﷺ في مسجده لسماع النداء، وهو أخص من
وجوب الجماعة، ولو كانت الجماعة واجبة مطلقاً لَبَيَّنَ ﷺ ذلك للأعمى، ولَقَالَ
له: انظر من يصلي معك، ولقدل في المتحلفين إنهم لا يحضرون جماعته ﷺ ولا
يُحْتَمُونَ في منازلهم، والبيان لا يجوز تأخير، عن وقت الحاجة فالأحاديث إنما دللت
على وجوب حضور جماعته ﷺ عيناً على سماع النداء، لا على وجوب مطلق الجماعة
كفاية ولا عيناً، اهـ وقد تبعه الشوكاني في (نيل الأوطار) فقال: وأعلم أن
الاستدلال بحديثي الأعمى وحديث أبي هريرة الذي في أول الباب على وجوب مطلق
الجماعة، فيه نظر، لأن الدليل أخص من الدعوى، إذ غاية ما في ذلك وجوب
حضور جماعة النبي ﷺ في مسجده لسماع النداء، ولو كان الواجب مطلقاً لجماعة
لقال في المتحلفين إنهم لا يحضرون جماعته ولا يُحْتَمُونَ في منازلهم، ولقدل لعنان من
مالك: انظر من يصلي معك، ونحو الترخيص للأعمى بشرط أن يصلي في منزله
جماعة، اهـ وهما في هذا متصيران للقول بأن صلاة الجماعة سنة مؤكدة فقط

وفي (تقريرات الرافعي) على (رد المحتار) للشیخ ابن عابدين الحنفي قال: وقال
لرمحي: إن جئنا طلب من النبي ﷺ أن يصلي في مكان من بيته يتخذ مسجداً،
فلعله كان يؤم عشيرته فيه بعد اتخاذه مسجداً، فلم يكن تاركاً للجماعة ولا الحضور
لمسجد، بل ترك المسجد الأبعد إلى مسجد قريب دفعا للحرص، وهذا لا كراهة فيه؛

كما تُتحدُّ المساجدُ في الحائِل - أي الخِلاّت - ويتركُ المسجدُ للجامع، وكان كل قبيلة من الأنصار لهم مسجد يُصلُّون فيه إذا تأخروا عن حضور الصلاة مع النبي ﷺ. وهذا وهو منقول عن العلامة السُّدي الحنفي، والظاهر أن هذا قيل من الرافعي والرحمي والسندي إلى القول بالوجوب، وهو الذي عليه الأكثرون من الحنابلة.

وثمره الخلاف بين القول بالوجوب والقول بالاستيلاء المؤكَّد أن لا يتم بتركها مرة على الأول، وبالإعتياد على الثاني، كذا في (الدر المختار) للعلائي، و (حاشية رد المحتار) للشيخ ابن عابدين.

ومن الفائدة العلمية أن أسوق لحضرة السائل كلام الفقيه الأصولي الفاضل أبي لؤييد ابن رشد القرطبي الأندلسي في كتابه (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) قال: إن لعلماء اختلفوا فيها - أي صلاة الجماعة - فذهب الجمهور إلى أنها سنة أو فرض على الكفاية، وذهبت الظاهرية إلى أن صلاة الجماعة فرض متعين على كل مكلف. والسبب في اختلافهم تعارضُ معيومات الآثار في ذلك. وذلك أن ظاهر قوله عليه لصلاة والسلام: «صلاة الجماعة تَغَيِّرُ صلاةَ لُحْدٍ يَجْمَعُ عَشْرِينَ رَجُلًا أَوْ بَعْضَهُمْ عَشْرِينَ رَجُلًا» يعطي أن الصلاة في الجماعة من جنس البدويع إليه، وكأنها كمالُ زائدٌ على الصلاة الواجبة، فكانه قال عليه الصلاة والسلام «صلاة الجماعة أَكْمَلُ مِنْ صَلَاةِ الْمَفْرَدَةِ». والكمال إنما هو شيء رائد على الإجزاء، وحديث الأعمى المشهور حين استأذنه في التحلف عن صلاة الجماعة لأنه لا قائد له، فَرَخَّصَ له في ذلك، ثم قال عليه الصلاة والسلام «أَتَسْمَعُ النِّدَاءَ؟» قال: نعم قال لا أجديك رخصة، هو كالص في وجوبها مع عدم العذر. خرَّجه مسلم.

ومما يُقَوِّي هذا حديث أبي هريرة المتفق على صحته، وهو أن رسول الله ﷺ قال «والذي نفسي بيده لقد قُتِلْتُ أَنْ أَمَرَ بِحُطْبٍ فَيُحْطَبُ، ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنُ هَا، ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ عَلَى رِجَالٍ، فَأَحْرَقُوا عَلَيْهِمْ بَيْوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيده، لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَمُوتُ غَضَبًا شَدِيدًا أَوْ يَرْمَاتُنِي - ثَلَاثَةَ مَرَّاتٍ كَسَرَ لِمِمْ مَرَّةً سَاكِنَةً وَقَدْ تَفَتَّحَ الْمِمْ وَهِيَ مَا بَيْنَ ضَمِيْعٍ لَشَاةٍ مِنَ اللَّحْمِ - حَسَّتَيْنِ لَشَهْدِ الْعِشَاءِ». وحديث ابن مسعود، وقال فيه: إن رسول الله ﷺ عندما سُرَّ الهدى، وإنَّ مِنْ سُيِّ

المهدي الصلاة في المسجد الذي يؤدُّن فيه وفي بعض رواياته: «ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم». فسلك كل واحد من هذين الفريقين مسلك الحُجج بناويل حديث مخالفه، وصرَّفه إلى ظاهر الحديث الذي تمسك به. فأما أهل المذهب فإسهم قالوا: إن المفاضلة لا يمنع أن تقع في الوجبت أنفسها أي أنَّ صلاة الجماعة في مَنْ قَرَضَهُ صلاة الجماعة تفصل صلاة المنعدي في حق مَنْ سَفَطَ عنه وجوب صلاة الجماعة لمكان العُتْرِ ثلث الدرجات المذكورة.

قالوا: وعلى هذا فلا تعارض بين الحديثين، واحتجوا بذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: «صلاة القاعد على النُصف من صلاة القائم»

وأما أولئك فرغم أن يمكن أن يُحمَّل حديث الأعمى على نداء يوم الجمعة، إذ ذلك هو النداء الذي يجب على مَنْ سَمِعَهُ الإتيان إليه بتعاقب وهذا فيه بُتْد، والله أعلم، لأنَّ نص الحديث هو أن أبا هريرة قال: أن النبي ﷺ رجلاً أعمى، فقال يا رسول الله إنه ليس لي فائدة يفوتني إلى المسجد، فسأل رسول الله ﷺ أن يرخص له قيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولي دعاء، فقال: «هل تسمع لنداء الصلاة؟» فقال نعم، قال فأجب. وظهر هذا بُتْد أن يُفهم منه نداء الجمعة، مع أن الإتيان إلى صلاة الجمعة واجب على مَنْ كان في المضر، وإن لم يسمع النداء، ولا أعرف في ذلك خلافاً. وعارض هذا الحديث أيضاً حديث عثمان بن مالك المذكور في (اموطا)، وفيه أنَّ عثمان بن مالك كان يؤم وهو أعمى، وأنه قال لرسول الله ﷺ إنه تكون الظلمة والمطر والسيل، وأنا رجل ضريب البصر، فصل يا رسول الله في بيتي مكاناً أتخذه مضى، فجاءه رسول الله ﷺ، فقال أين تحب أن أصلي؟ فأنزله إلى مكان من البيوت، فصل في رسول الله ﷺ. اهـ كلام ابن رشد، ويجه أن فقد البصر عذر عند الحنابلة في التغلب عن الجمعة إلّا إذا كان متمزناً على الدخول والخروج، ولا يخرج بالدهاب إليها.

وينبغي أن يُتَلَمَّ أن الخلاف في عبر صلاة الجمعة، أما هي جماعة شرط لصحة انعقادها عن خلاف بين الأئمة في العدد الذي تعقد به الجمعة، ومثلها صلاة البيدتين.

كما ينبغي أن يُعلم أنه في الصلاة المؤداة، أما المقصية فلا، وإن كنت تُسرُّ فيها،
وإنما كُنَّ لها الأدن والإقامة لأن لقضاء يحكي لأداة أي يُشبهه. قال القسطلاني في
(شرح البحاري) بعد أن ذكر الخلاف في حكم صلاة الجماعة وتعدد الأعراف فيه
والخلاف السابق في المؤداة، أما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية،
ولكنها سنة، لأنه عليه الصلاة والسلام صلى بأصحابه صلاة الصبح جماعة حين
قاتلهم بلواذي. اهـ

(فصل) إذا فاتت الجماعة مُريدًا في مسجد فهل عليه أن يطلبها في مسجد آخر؟

الجواب: لا يجب عليه ذلك، ولكن يُستحب ويُندب، قال الرحمني: وكأنه سقط
الوجوب بسببه مرة، ففي لُذْب. اهـ فَنَه الرافعي عن السُّنْدِي عنه. وفيه جواز
عن اعتراض الشربلاني بأن هذا ينفي وجوب الجماعة، وأجاب الحلبي بأن الوجوب
بعد عدم الحرج، وفي تَتَبُعها في الأماكن القاصية حَرَج لا يَحْفَظ، مع ما في مجاورة
مسجد حَيْثُ من مخالفة قوله ﷺ: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» اهـ أي لأن
يُستجد الحَيُّ حقاً عليه بالصلاة فيه، لئلا يتعطل، فقد نقل الشيخ ابن عابدين في (رد
مختار) من (الختانية)* وإن لم يكن لمسجد منزله - أي محله - مؤذن فإنه يذهب إليه،
ويؤذن فيه، ويصلي وإن كان واحداً، لأن لمسجد منزله حقاً عليه، فيؤدي حقه. مؤذّن
لا يحضر مُسَجِّده أحد، قالوا: هو يؤذن ويقيم ويصلي وحده، وذلك أحسن من أن
يُصلي في مسجد آخر اهـ ثم ذكر من (فتح القدير) للمحقق بن حمام ما خلاصته
أنه لا يجب عليه الطلب في المساجد الأخرى، فإن فعل فَحَسَنَ، وإن في مسجد حَيْثُ
مفرداً فَحَسَنَ وذكر القُدُوري أنه يصلي بأهله، وينال ثواب الجماعة اهـ

ويرى الشيخ ابن عابدين أن مسجد الحَيِّ تنعني الصلاة فيه عليه إن لم يُصَلِّ فيه
أحد. وقد خالفه الطحطاوي، فرأى أن طلبها في مسجد آخر أفضل من أن يصليها
مفرداً في مسجد حَيٍّ اهـ لكن الذي في (الختانية) مؤيد لرأي ابن عابدين. وفي الحق
أن للطحطاوي وجهة نظر سديدة، فإن الجماعة أفضل من الانفراد. وقال الزبيدي في
(شرح النكح) وإد فتنه لجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر بلا خلاف بين
أصحابنا - اختصية - لكن لو أتى مسجداً آخر ليُصلي مع الجماعة فَحَسَنَ. اهـ لكن

استثنى في (الدر المختار) المسجد الحرام ومحوه من هذا التذنب لفضل الصلاة فيه، وقد كتب عليه ابن عابدين، فتقل عن (القية) أن مسجد النبي ﷺ مستثنى أيضاً، وغراه في آخر (شرح المنية) إلى (مختصر البحر) ثم قال: ويتفهي أن يستثنى المسجد الأقصى أيضاً، لأنها في المسجد الحرام بمئة ألف، وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بألف، وفي المسجد الأقصى بخمسمئة، ثم قال بن عابدين: ويسمى «مسجد الحلي» على ما قلناه، إنما هو لكر الطحطاوي يقدم الجماعة في غيره على الانفراد به، وتشد أزره العمومات في طلب الجماعة طلباً مؤكداً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

(فصل) ومما يتصل بصلاة الجماعة ما قاله الحنفية: فيما لو شرع فصل في الصلاة أداء، فأقيمت صلاة الجماعة، وشرع فيها الإمام، فمن هذا المنفرد أن يقطع صلاته بتسليمه قائماً ويقتدي بالإمام إن كان لا يزال في الركعة الأولى ولم يسجد لها، فإن سجد لها والصلاة رباعية أصاب إليها ركعة ثانية، وقعد على رأس الركعتين وسلم، وابتدى بالإمام، وتكون هاتان الركعتان له نعلًا يقاب عليه. وإنما يُتِمُّ ركعتين ثلاثاً يكون متفلاً بالبتراء لو أنه جلس على رأس ركعة وسلم، والتفعل بها ممنوع. وإن كان شروع الإمام بعد قيام المنفرد لثلاثة قطع أيضاً واقتدى ما لم يسجد لثلاثة، فإن سجد لها أتم صلاته أربعاً واقتدى متفلاً إلا في العصر، إذ لا تنقل بعدها عند الحنفية.

وإن كانت الصلاة التي شرع فيها ثنائية كالعصر أو ثلاثية كالمنفرد، وقد شرع الإمام في الصلاة، سلم أيضاً قائماً إن لم يسجد لثانية، فإن سجد لها أتم ولم يقتد وإنما لا يُتِمُّ شفعاً إن كان ما يزال في الأولى بعد شروع الإمام، لأنه إن أتم في الفجر فقد أتم صلاته فتعوته الجماعة، وإن أتم في المغرب يكون قد أتى بأكثر الصلاة، فلا يبقى مكان للقطع فتعوته أيضاً. وعدم اقتدائه بعد «مراغ» من الفجر والمغرب مرادة إلى كراهة التفعل بعد الفجر عندهم، وإلى حظر التفعل بالبتراء إن هو اقتدى بالإمام بعد مراغ من صلاة المغرب، والبتراء صادقة بركعة واحدة أو ثلاث ركعات.

ومن شرع في سنة الظهر أو لعصر أو الصبح، ثم أقيمت الصلاة فإنه يُتِمُّ شفعاً، ويدخل في صلاة الإمام، لكنه يقضي بعد سنة الظهر البعيدة أربعاً لأنه لم يؤد السنة

الْقَبِيَّةَ أَرْبَعًا بَوَصَّهَا الْمَشْرُوعُ. وَإِنْ كَانَ شُرُوعُ الْإِمَامِ بَعْدَ قِيَامِ مَصْبِي لُسْنَةٍ إِلَى الثَّانِيَةِ
أَتَمَّهَا أَرْبَعًا، ثُمَّ اقْتَدَى، وَلَا يَقْطَعُهَا وَهُوَ فِي الثَّانِيَةِ، لِأَن قِيَامَهُ هُوَ دَحْوٌ فِي صَلَاةٍ
جَدِيدَةٍ، إِنْ تَكُنْ مُنْفَعٌ مِنَ النَّفْلِ صَلَاةً.

أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْإِقَامَةُ لِلْفَرِيضَةِ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي صَلَاةِ السَّنَةِ فَلَا يَشْرَعُ فِي صَلَاةِ
السَّنَةِ لِلْحَدِيثِ الشَّرِيفِ. «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ». وَلَا سُنَّةَ الْفَجْرِ
فَإِنَّهُ يَصَلِّيُهَا إِذَا رَجَا إدْرَاكَ الشَّهَادَةِ مَعَ الْإِمَامِ، وَلَكِنْ لَا يَصَلِّيُهَا وَرَاءَ النَّصْفِ بِدُونِ
حَاضِلٍ، لِئَلَّا يَكُونَ مُحَالًا لِلْقَوْمِ وَلَوْ صَوْرَةً

وَأَمْتَنَدُ سَنَةَ الْفَجْرِ مَا وَرَدَ مِنَ التَّأَكُّيدِ فِي طَلِبِهَا، بِثَلْثِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ: «وَكُنَّا الْفَجْرَ حَيْرَ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»، وَقَوْلِهِ: «لَا تَدْعُوهُمَا وَلَوْ ظَرَدْتُمْ
الْحَبْلَ»، وَلِعَمَلِ ابْنِ مَسْمُودٍ وَضَعِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ إِيَّاهَا بَعْدَ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي الْفَرِيضَةِ.

أَمَّا مَا لَمْ يُرَخَّ إدْرَاكُهَا فَإِنَّهُ يَتْرَكُهَا، لِأَنَّ الرُّعُوسَ أَفْضَلُ مِنَ النُّعُلِ، فَكَيْفَ بِهِ
مُضَاعَفًا خَمْسًا وَعِشْرِينَ مُضَعَفًا كَمَا مَرَّ بَنَا فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ؟

(فصل) فِي حُكْمِ الْجَمَاعَةِ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ وَالنُّوْتَرِ، وَالْكُشُوفِ، وَالِاسْتِنْقَاءِ،
وَالْجَنَازَةِ عِنْدَ نَقَاهِ الْخُضْفَةِ.

الَّذِي عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ فِي مَذْهَبِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ.
وَلَا يَصْبِي الْوُتْرَ بِجَمَاعَةٍ إِلَّا فِي رَمَضَانَ، أَمَّا فِيهِ فَالْجَمَاعَةُ فِي سَنَةِ فِي أَحَدِ
التَّصْحِيحَيْنِ، وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْمُخَفَّقُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَقَدْ بَقِيَ عَنْهُ فِي (الْبَحْرِ الرَّائِقِ)
بِأَنَّهُ كَانَ أُوتِرَ بِهِمْ، ثُمَّ بَيَّنَّ الْمُنْزِلَ فِي تَأْخِيرِهِ، مِثْلَ مَا صَحَّ فِي التَّرَاوِيحِ، فَالْوُتْرُ
كَالتَّرَاوِيحِ، فَكَمَا أَنَّ الْجَمَاعَةَ فِيهَا سُنَّةٌ، فَكَذَلِكَ الْوُتْرُ، وَصِبَارَتُهُ فِي (الْمَتْنِ) ..
وَأَنْتَ عَلِمْتَ مِمَّا قَدْ مَنَاهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ جَبَّانٍ فِي بَابِ الْوُتْرِ أَنَّهُ ﷺ كَانَ أُوتِرَ بِهِمْ ثُمَّ
بَيَّنَّ الْمُنْزِلَ فِي تَأْخِيرِهِ عَنْ مِثْلِ مَا صَحَّ قِيَمًا مَضَى، فَكَمَا أَنَّ فِعْلَهُ الْجَمَاعَةَ لَا تَعْمَلُ ثُمَّ
بَيَّنَّ الْمُنْزِلَ فِي تَرْجِيهِ أَوْ تَرْجِيهِ سُنَّتِهِ، فَكَذَلِكَ الْوُتْرُ فِي جَمَاعَةٍ، لِأَنَّهُ فِيهِ يَنْتَلِ الْجَدِيدُ
فِي الْعَمَلِ بِقِيَمِهِ، وَكَذَلِكَ مَا تَقْلَنَاهُ مِنْ فِعْلِ الْخُلَفَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكُلُّ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْ
الْجَمَاعَةِ فِيهِ أَحَبُّ أَنْ يَصَلِّيَ آخِرَ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ كَمَا قَالَ عُمَرُ: «وَالَّذِي يَنَامُونَ عَنْهَا

أفضل، وعلم قوله ﷺ: «واجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا» فأخبره لذلك، والجماعة فيه إذ ذاك متعذرة، فلا يدل على أن الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يؤثر أول الليل اهـ. وفي (شرح المنية) أن الجماعة فيه أفضل، إلا أن سُئِلَها ليست كسنة صلاة التراويح. اهـ. وصلاة التطوع بجماعة في غير صلاة التراويح مكروهة إذا كانت من سبيل التداعي؛ بأن يكون المقتدون بالإمام أربعة فأكثر، أما إن كانوا ثلاثة ففي الكراهة خلاف كما في (رد المختار) عن (سبحر) من (الكافي)، ولا كراهة في اقتداء واحد أو اثنين اتفاقاً

أما صلاة الكسوف فالجماعة فيها شرط لتحقيق كمال السنة من الظاهر، كما نقله العلامة الطحطاوي عن (النهر)، وكذا نقله عن السيد عن (البحر) عن الإمام الأسبغاني الحنفي. وصلاة الخسوف للقمر يصلحها الناس قراي، ومن رآه جماعة^(١) قال: «بها جائزة»، وليست بسنة.

وصلاة الاستسقاء يجوز أداؤها بجماعة استحباباً وندياً، وهو الذي استظهره الشيخ ابن عابدين في (رد المختار) حيث قال بعد تحقيق النقل عن الإمام أبي حنيفة أنه قائل بالجواز، كما في (شرح المنية) والظاهر أن المراد به الندب والاستحباب لقوله في (الهدية). قلنا: فعلة عليه الصلاة والسلام مرة، وتركه أخرى، فممن يكن سنة اهـ. أي لأن السنة ما وظف عليه، وليفعل مرة مع الترك أخرى يفيد الندب. تأمل. اهـ. وأما صلاة الجنائز فهي فرض كفاية، واجتماعها فيها ليست بشروط، كما قال لعلامة الطحطاوي، أي من هي سنة مؤكدة.

حكم الجماعة في هذه الصلوات عند المالكية: قال العلامة الحزيري في كتابه (الفتاوى على المذاهب الأربعة) عند ذكره مذهب المالكية:

أما الجمعة فجماعة شرط لصحتها كما تقدم. وأما الجنائز فهي سدوية فيها وأما الشراغل فمنها ما تُستحب فيه الجماعة كالترايح. ومنها ما لا تحقق سُنَّته

(١) أي ومن كان يرى أن نفس الجماعة بخ

إلا بالجماعة كالعبدین والكسوف والاستسقاء، فإن الجماعة فيها شرط لوقوعها سنة. ومنها ما تكره فيه كالنفل المطلق إذا كانت فيه كثرة، أو كان بمكان مشهور بالمسجد، فإن كانت الجماعة قليلة وقعت بمكان غير مشهور جازت. اهـ

وقال - متناً وشرحاً - في (جواهر الإكليل، شرح مختصر الشيخ خليل)، من كتب المالكية

(فصل) في بيان حكم الصلاة في جماعة. (الجماعة) أي الصلاة بها (يفرض غير جمعة سنة) مؤكدة، وفي مفهوم فرض، تفصيل. فلهذا الجماعة شرط في مسيتها كالعبدین والكسوف والاستسقاء، ومنه ما هي فيه مندوبة كاتر ويح، ومنه ما هي فيه خلاف الأولى كشفع ووتر، ومنه ما هي مكروهة إن كثرت الجماعة أو شتهر المكان. ومفهوم غير جمعة أنها ليست سنة في الجمعة، من هي واجب شرط في صحتها. اهـ

وقال في صلاة الخسوف للقمر: وسُنَّ .. (وركعتان ركعتان لخسوف) أي ذهبت ضوء (قمر) كله أو بعضه ما لم يقل جَدَّ (كالنوافل) .. يقرأ فيها (جهراً) لأنه نفل لي (بلا جمع) من الدس للصلاة، فيكره لجمعها كصلاتها في المسجد، من يصون أعداداً في بيوتهم، ووقتها لليل كنه (وهدت) صلاة خسوف لشمس بالمسجد، هذا إن ضلَّ جماعة كد هو المتدبُّ، وأما انقضاء فصلها في بيته اهـ فأنت ترى عدم التشابه بين مذبح الحنيفة والمالكية في صلاتي الخسوف والكسوف من الاصر في الأولى وجماعة في الثانية.

وقال في فصل الاستسقاء بعد بيان سنة الصلاة له ركعتين جهراً: ثم (خطبت) الإمام عقب مرعه من الصلاة خطبتين (ك) خطبتي (لعبد) في جنوس قبهما وبهما اهـ وقال الشيخ محمد الكافي أيضاً في كتابه (النور المبين على المرشد المعين) في فقه المالكية: ثم بعد الوصول للمُصَلَّى صَلَّى بِهِم ركعتين جهراً، ثم خطب كالعبد اهـ

وقال الشيخ خليل في مختصره. سُنَّ لعبد ركعتان لأمر جمعة. اهـ أي ليس أمير بالجمعة، وقد بيَّنه الشيخ محمد الكافي بقوله في كتابه (النور المبين): وصلاة العبدین

سنة للأمور الجمعة، وهو آخر البالغ العاقل المقيم ولو على كفر^(١)، ولا تتعدد عن الراجح، لأن محلها الصحراء، وهي لا تصبى بالناس، فمن ملته صلاة العيد مع الجماعة بقدر أو لغيره امتحنت له صلاتها أفاداً، وقيل: لهم الجمع هـ وهذه القول عن المالكية مبيدة أن صلاة العيد تكون بجماعة قطعاً. ولتوارث في صلاة التراويح أنها تكون بجماعة، فهي شروعة بها بلا خلاف.

حكمهم عند الشافعية. قال الحريري في كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة) عد وذكره مذهب الشافعية في صلاة الجماعة وتُلب في العيدين والاستسقاء والكسوف والتراويح ويؤثر رمضان. اهـ

وقد أئمتنا في طلب المعلم فضيلة الأستاذ المحقق الشيخ خالد الشنقة الحموي في الجزء الثاني من كتابه (الترويض للفقهاء عن مذهب الإمام الشافعي) في أثناء الكلام على امتثال صلاة الجماعة في أنواع من الصلوات، قال أسعده الله: وفي بعض أنواع النفل كالعشرين إلا لحاج فالأفراد في صلاة عيد البحر أفصل، والكسوفين، والاستسقاء، والتراويح ويؤثر رمضان. اهـ ويعني بالكسوفين كسوف الشمس وكسوف القمر كما في شرح ابن قاسم الميزي على (متن أبي شجاع) في فقه الشافعية وقال البجوري في حاشيته عليه بعد كلام: نعم، يُسن إحداهما مع جماعة سواء صلاها أولاً وحده أو مع جماعة عن المعتقد. اهـ وقد صريح في أنها تؤدى جماعة وفي (متن أبي شجاع وشرحه) في صلاة لاستسقاء (ويصلي بهم الإمام أو نائبه ركعتين كصلاة العيدين). إلخ.

(١) الكاف لداخلة على (كفر) اسم يسمى (يُثَل) أو (يُثَر) أي: يثُل كرسخ أو يثُر كرسخ، وقد وردت في (جوهر الإكمال) كذلك في بحث شرائط الجمعة: حيث قال: "إن كانت أي الحُرْم التي استوطن أهلها فيها - على كفر رسخ من الناس وجبت على أهلها الجمعة رخص، وقد جاءت الكاف في غير هذا لموضع - موضع لخر - بمعنى يثُل أي في قول الشاعر
يُصْحَكُن من كالبرد منهم - أي من يثُل البرد اللذيق، وقد خصه بسويده والمحققون بالضرورة، وأجازه كثيرون (المفسرون عن ابن عجل) وأسميتها في قوله: (ولو على كفر رسخ) متبعة لعدم من زعموا الجواز على الجواز

وقال الباجوري في صلاة التراويح: وتسن الجماعة فيها وفي الوتر بعدها. اهـ
وفي المنز المذكور وشرحه: (وصلاة العيدين) أي الفطر والأضحى (سنة مؤكدة)
وتشرع جماعة والمنفرد. إلخ. وكتب عليه الباجوري، فقال: (قوله وتشرع جماعة)
فاجماعة مطلوبة فيها إلا للحاج، وإن لم يكن يبيت على المعتمد، فتنسئ له فردى
لاشتغاله بأعمال الحج اهـ

ثم قال. (قوله: ويُنفرد) فلا تُشترط له الجماعة، كما هو ظاهر، ولا تسن الخطبة
للمفرد. هـ

حُكْمُهُنَّ فِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ: قال الجزيري في (الفقه على المذهب الأربعة)
ويُشترط لصلاة الجمعة ولصلاة العيد التي يَسْقُطُ بها فرض الكفاية، وهي التي تُؤْتَى
أولاً، أمّا المكررة فلا يُشترط فيها الجماعة، وتُسنُّ للرجال المذكورين - أي الأحرار
لقادرين عليها - إذا كانت الصلاة قضاءً، كما تُسنُّ لصلاة بخترة، ولنساء إن كنَّ
منفردات عن الرجال سواء كان إمامهن رجلاً أو امرأة، وتكره للمرأة الحسنة إذا
كانت مع الرجال، وتُباح للمرأة غير الحسنة إذا كانت معهم. أما النوافل؛ فمنها ما
تُسنُّ فيه الجماعة، وذلك كصلاة الاستسقاء والترويح والعيدين في غير المرة
الأولى ومنها ما تُباح فيه الجماعة، وذلك كصلاة التهجد وروية الصلوات
المفروضة. اهـ

وقال شيخ الإسلام المحقق أبو لنجا لُقْدَسِي في كتابه (الإقناع) في فقه أحمد ابن
حنبل (فصل في الصلاة على الميت) وَيَسْقُطُ فَرَضُهَا بِوَاحِدٍ، رجلاً كان أو امرأة أو
خُنْفَى كفيلة، وتُسنُّ لها الجماعة، ولو للنساء. اهـ

فالمُضَرَّحُ به في كتب الحنابلة ككتاب (الإقناع) وكتاب (غاية المنتهى) أنَّ صلاة
العيد فرض كفاية، إن تركها أهل بلد قتلهم الإمام عليه. ر عزيري أيضاً ذكر أنها
فرض كفاية عندهم، وهي سنة في حق من فاتته مع الإمام.

قال في (الإقناع): وَيُفْعَلُهَا الْمَسَافِرُ وَالْعَبْدُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمَنْفَرَةُ تبعاً، لكن يُسْتَحَبُّ أَنْ
يَقْضِيَهَا مَنْ فَاتَتْ. اهـ وهذا صريح في استحباب أدائها بجماعة على فاتته مع الإمام.

وقال في (الإقناع) في باب صلاة الكسوف: وهي سنة مؤكدة حَضَرًا وَتَفَرَّأً حتى للنساء. اهـ ثم قال: وفعلها جماعة في المسجد أنصَل. اهـ

وقال في (الإقناع): فصل. التراويح عشرون ركعة في ومضات يُجهر فيها بالقراءة، وفعلها جماعة أنصَل. اهـ

(فصل) ومن فروع صلاة الجماعة: إذا صلَّ المرة الفريضة في بيته مثلاً ثم جاء المسجد، فهل يصلي مع الناس بجماعة؟

في هذا كلامٌ واختلافٌ مناهضة. وجملة القول أنه يصلي؛ عن تفصيل فيه ولأصل فيه ما رواه الإمام أحمد، والنسب له، وأبو داود والنسائي والترمذي، وصححه، وابن حبان، وصححه أيضاً، عن يزيد بن أسود رضي الله تعالى عنه أنه صلَّى مع رسول الله ﷺ صلاة الصبح، فلما صلَّى رسول الله ﷺ إذا هو بِرَجُلَيْنِ لم يصلِّيا، فدعا بهما فجاءهما ترغداً مرايضهما، فقال لهما: «ما منعكما أن تصلِّيا معنا؟» قالا: قد ضلينا في رحالنا - أي منازلنا - قال: «فلا تفعلوا إذا صليتما في رحالكما، ثم أدركتما الإمام ولم يُصلِّ فصلِّيا معه، فإنها لكم نافذة».

وقد عارضه حديث شريف آخر أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يرفعه إلى النبي ﷺ أنه قال: «لا تُصلُّوا صلاةً في يوم مرتين». وفي لفظ رواه ابن أبي شيبة عن عمر رضي الله تعالى عنه: «لا يُصلِّ بعد صلاة بثلاث»، قال ابن الميمون في (فتح القدير): وظاهر كلام محمد - أي ابن الحسن - أنه عن النبي ﷺ، ومحمد أعلم بذلك بناءً اهـ.

ومن اختلاف هذين الحديثين شيئاً خلاف المذهب على معنى واسع؛ فالمشافعية قائمون بامتداد إعادة الصلاة في الوقت مطلقاً، سواء صلَّ الأهل مشرداً أو بجماعة، وقد شَرَطُوا لهذه لإعادة شروطاً عديدة تُعَلِّم مراجعة كتبهم والأولى هي الفريضة في معتد مذهبهم، وقبل هي الثانية، وسند هذا لقول حديث صعيص ضَعَفَهُ لإمام النووي وغيره. أن الأولى نافلة، والثانية فريضة، وقد الدارمطي بشدوده، فلا يُقَوَّى على معارضة الحديث المذكور، وبه التصريح بأن الثانية تكون نافلة وقيل: ذلك إلى الله يُخْتَصُّ بأيما شاء.

والخاتبة قالوا أيضاً بسية إعادتها إذا أقيمت الصلاة وهو في مسجد، ويبيّن
لهم أن تكون هذه الإعادة في وقت منهي عن الصلاة فيه أو غير منهي، وأن يكون
الذي يعيد منه هو الإمام الراثم أو غيره، وأن إذا كانت إقامة قبل دخولها، فإن في
وقت منهي حرمت الإعادة، ولا فرق بين قضاء بدخول المسجد تحصيلها أم لا، وإن
كان الوقت غير منهي وقصد المسجد للإعادة فلا تس، وإن لم يقصدها سئت،
وهذا كله في غير المغرب، أما هي فلا. وفي الإعادة تكون الثانية باعلة.

والمالكية قالوا: يعيدها المنفرد بدأ في الوقت في جماعة مؤلفة من اثنين ميوا، لا
مع واحد، إلا إذا كان إماماً راتياً، وتقرم إعادة المغرب والعشاء بعد الوتر لتحصيل
الجماعة وهم في هذه الإعادة كلام طويل اجترأنا منه بهذا القدر، ومن أراد الريادة
ميرجع إلى كتبهم

والحنفية قالوا يجوز التعل بالإعادة مع الإمام المفترض، ولكن في وقت غير
مكروه، فلا ثناء لصبح ولا عصر لتهي عن التعل بالصلاة بعد أداء الأولى حتى
تطلع الشمس ويتغير شمسها، وعن الصلاة بعد أداء الثانية حتى تغرب. والمغرب لا
تعد لأن إعادتها تنقض بالتبراء، وهو محظور.

أما الظهر والعشاء فتعادان مع الإمام تنفلاً، إذ لا مانع يمنع منها. على أنه إعادة
لصلاة مشروعة عندهم إذا كان هناك سبب يبررها كحالي دخل في الصلاة ناقصها،
وحملوا حديث «لا يصلي بعد صلاة مثله» على لهي عن إعادتها لا لسبب، لا يؤهم
وتسلط لوسوسة على المصلي بعد الفراغ منها ويحذر ذلك مما يحسنه قرنة، وما هو بـ
وليك ما قاله العلامة الربيعي في (شرح لكر) واحتلفوا في تفسيره؛ فقيل - معه
لا يصلي ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة، روي ذلك عن محمد وعبي وابن
مسعود، فيكون بياناً لغرض القراءة في ركعات التعل كلها. وقيل كانوا يصلون
امريضة، ثم يصلون بعدها مثلاً، يطلبون بذلك زيادة لأجر، فهو عن ذلك وقيل
هو تنهي عن إعادة المكتوبة بمجرد توفهم المسد من غير تحقيق لما فيه من تسبيط
لوسوسة على القلب. اهـ

وفي (رد المحتار): لما كان ظاهر الحديث غير مراد إجماعاً، لأن الظهر والعصر

يُضَلِّيَانِ عَدَّ سِتْمَهُمَا، وَجَبَّ حَتْلُهُ عَلَى أَحْصَى الْخُصُوصِ فِي (الجامع الصغير): أراد لا يصلي بعد الظهر نافلةً ركعتين منها بقراءة وركعتين بغير قراءة لتكون مثل العرص. وقال فخر الإسلام: لو حُجِّلَ عَلَى تَكَرُّرِ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ لَهُ أَهْلٌ، أَوْ عَلَى قَضَاءِ الصَّلَاةِ عَدَّ تَوَهُمُ الْفَسَادِ لَكُنْ صَحِيحاً (النهر). وما ذُكِرَ عَنِ مَحَرِّ الْإِسْلَامِ نَقْلُهُ فِي (المحر) أَيْضاً عَنْ شَرْحِ (الجامع الصغير) لِقَضِيحَانٍ، ثُمَّ قَالَ: فَالْحَاصِلُ أَنَّ تَكَرُّرَ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى هَيْئَةِ الْأُولَى^(١) مَكْرُوهٌ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ يُكْرَهُ التَّفَضُّلُ فِيهِ بَعْدَ الْفَرْضِ مَكْرُوهٌ كَمَا بَعْدَ الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ يَحِلُّ فِي الْمَوْذِيِّ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْحَلُّ مُتَحَقِّقاً إِمَّا بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ بِإِتِّكَافِ مَكْرُوهٍ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ، بَلْ وَاجِبٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (الذخيرة) وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَتَنَازَلُهُ النَّهْيُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْحَلُّ غَيْرَ مُتَحَقِّقٍ بَلْ نَشَأَ عَنْ وَشُوشَةٍ مَكْرُوهٍ. اهـ

هذه، وقد أجاب الصنعاني في (سبل السلام) عن حديث: «لَا تُصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمَ مَرْتِنٍ» بقوله: «وَيُجَابُ عَنْهُ أَنَّ الْمَنْهَى هُوَ أَنْ يَصَلِيَ كَذَلِكَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَرِيضَةً، لَا عَلَى أَنْ يَحْدَاها نافلةً، أَوْ الْمُرَادُ لَا يَصَلِيهِمَا مَرَّتَيْنِ مَعْرُوداً. ثُمَّ ظَاهَرَ حَدِيثُ الْبَابِ - يَعْنِي بِهِ - إِذَا صَلَّيْتُمْ فِي رِحَالِكُمَا، ثُمَّ أَدْرَكْتُمَا الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلُّوا مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ - عَمُومٌ ذَلِكَ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، وَإِلَيْهِ دَعَبُ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُعَادُ إِلَّا الظُّهْرُ وَالْعِشَاءُ، أَمَّا الصُّبْحُ وَالْعَصْرُ فَلَا، لِتَنْهِيٍ عَنِ الصَّلَاةِ بِمَدَّهَا، وَأَمَّا الْمُعَرَّبُ فَلَهَا وَتُرُّ النَّهْرُ، فَلَوْ أَعَادَهَا عَابَرَتْ شَقْعاً. وَقَالَ مَالِكٌ إِذَا كَانَ صَلَاةً فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يُعَدَّهَا، وَإِنْ صَلَّاهَا مَعْرُوداً أَعَادَهَا، وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي حِلَافِ مَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ، بَلْ فِي حَدِيثٍ يَرِيدُ مِنَ الْأَسْوَدِ أَنَّ ذَلِكَ كَبَّ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَكَوْنُ أَظْهَرَ فِي رَدِّ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَيُخَصُّ بِهِ عَمُومُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي لَوْثَتَيْنِ. انْتَهَى كَلَامُ الصَّنْعَانِيِّ.

وفي كلام العلامة الزينعي الحمفي في (شرح الكفر) جوابٌ عنه، فإنه ذكر

(١) التناذر من العبارة ما إذا سفرهما بجماعة، ثم أحضرهما ثانية لا لينة تستدعي الإعادة، ولا يدخل في ذلك ما إذا صلَّاه في ليلى، ثم أعاده مع الإمام في المسجد في غير وقت الكراهة. وهذا تنسجم لغيره.

لأحدِيث الشريفة لنهاية عن النفل بعد صلاة العصر وبعد صلاة الصبح من مثل قوله ﷺ «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس» رواه البخاري ومسلم. وللهي لمعنى في غير الوقت، وهو جنل بوقت كالمشعول فيه يفرض الوقت حكماً، وهو أفضل من النفل الحقيقي. ثم قال الربيعي بعد كلام: وما زوي أنه عليه الصلاة والسلام أمر رجسين أن يصليا مع الإمام بعد صليا انفجر، فمحبول عن أنه كان قبل النهي لأنه مُقَلَّم على الأمر. اهـ ويعني لربيعي بهذا أن الدليل الحاضر إذا تعارض مع الدليل المبيح - والإباحة تُصدق بالإيجاب - فإن الحاضر مُقدم على المبيح، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ويُحَسِّنُ أن أورد بعد هذا إلى حضرات الأساتذة السائلين صورة من إعراف الفكري الاستدلالي يشهد بها بين أئمة لفقته في هذه المسألة التي ستأثرت بجهد كبير منهم رحمه الله تعالى ورضي عنهم، ذكرها ابن رشد في كتبه (بداية المجتهد) قال: إن الذي دخل المسجد، وقد صلى، لا يخلو من أحد ونهين. إما أن يكون صلى منفرداً، وإما أن يكون صلى في جماعة، فإن كان صلى منفرداً فقال قوم: يعيد معهم كل الصلوات إلا المغرب فقط، ومن قال بهذا القول مالك وأصحابه، وقال أبو حنيفة يعيد الصلوات كلها إلا المغرب والعصر - والصبح كالعصر كما قدمنا - وقال الأوزاعي: إلا المغرب والصبح، وقال أبو ثور: إلا العصر والمغرب. وقال الشافعي: يعيد.

وإنما اتفقوا على إعادة الصلاة بالجملة لحديث بشر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال له حين دخل المسجد ولم يصل معه: «مالك لم تصل مع الناس الست» برجل مسلم؟ فقال: بلى يا رسول الله، ولكي صليت في أهلي فقال عليه الصلاة والسلام: «إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت» فاحتلف الناس لاحتمال تخصيص هذا العموم بالعباس أو بالليل، فمن حمله على عمومه أوجب عليه إعادة الصلوات كلها، وهو مذهب الشافعي. وأما من استثنى من ذلك صلاة المغرب فقط فإنه خصص العموم بقياس لشبه، وهو مالك رحمه الله، وذلك أنه زعم أن صلاة المغرب هي وتر، ولو أعيدت لأشبهت صلاة الشفع التي ليست بوتر، لأنها

كانت تكون بمجموع ذلك ست ركعات، فكانها كانت تتبطل من جنبها إلى جس صلاة أخرى، وذلك مبطل لها. وهذا القياس فيه ضعف، لأن السلام قد فصل بين الأوتار، والتمسك بالعموم أقوى من الاستثناء بهذا النوع من القياس. وأبوى من ذلك ما قاله الكوفيون من أنه إذا أعادها يكون قد أوتر مرتين، وقد جاء الأثر إلا وثران في ليلة.

وأما أبو حنيفة فإنه قال، إن الصلاة الثانية تكون له سلا، فإن أعاد العصر يكون قد تبطل بعد العصر، وقد جاء التهي عن ذلك، فخصص العصر بهذا القياس - والصبر كالعصر كما ذكرنا من مذهبه -، والمعوت بأب وتر ولوثر لا يعاد وهذا قياس جيد إن سئم لهم اشفعي أن لصلاة الأخيرة هم تبطل

وأما من فرق بين العصر والصبح في ذلك، فإنه لم تختلف الآثار في الهي عن الصلاة بعد الصبح، والختيف في الصلاة بعد العصر كما تقدم، وهو قول لأوردعي

وأما إذا صلى في جماعة أخرى فأكثر لعقهاء عن أنه لا تعيد، منهم ما بك وأبو حنيفة، وقيل بعضهم: يعيد، ومن قال بهذا لقول أحمد ودود وأهل الطاهر والسبب في اختلافهم تعارض مفهوم الآثار في ذلك، وذلك أنه وزد عه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «لا تُصلوا صلاة في يوم مرتين»، وروي عنه أنه أمر الذين صلوا في جماعة أن يعيدوا مع الجماعة الثانية، وأصبا فون ظاهر حديث بشر يوجب الإعادة عن كل فصل إذا جاء المسجد، فون قوته قوة للعموم، ولاكثر عن أنه إذا ورد لعالم عن سبب خاص لا يقتصر به على سببه، وصلاة معاد مع النبي عليه الصلاة والسلام ثم كانه يؤم قومه في تلك الصلاة، فيه دليل على جواز إعادة الصلاة في الجماعة، مسبب الناس في هذه الآثار مذهب الجتمع ومذهب الترجيح، أما من ذهب مذهب الترجيح فإنه أحد بعموم قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تُصل صلاة واحدة في يوم مرتين»، وم يستثنى من ذلك إلا صلاة المنعرد فقط لوقوع الاتفاق عليها. وأما من ذهب مذهب الجتمع فقالوا إن معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تُصل صلاة في يوم مرتين»، بما ذلك أن لا يصلي الرجل الصلاة الواحدة بعينها مرتين، يعتقد في كل واحدة منهما أنها عرض، بل يعتقد في الثانية أنها زائدة عن الفرض، ولكنه مأمور

بها. وقال قوم: بل معنى هذا الحديث إنما هو المنفرد، أعني أن لا يصلي الرجل المنفرد صلاة واحدة بعينها مرتين انتهى كلام ابن رشد.

بقي أن مذهب أبي حنيفة أن صلاة لعجر كصلاة العصر من حيث كراهة انتعل مدهما جميعاً، وقد يثبت هذا فيما بين الخطوط الأفقية في أثناء كلام ابن رشد.

وبقي أيضاً أن الخصية يزوّن أن معاداً كان يأثم بالنبي عليه وآله الصلاة والسلام متنعلاً، ثم يؤثم قومه معترصاً، وذلك أن مذهبهم أنه لا يصح اقتداء مفرّص بمتنعّل لضغيب الثقل ثمة القرص، ولو أنه كان يصلي بقرص معه عليه وآله الصلاة والسلام لكان ذلك كذلك، فتكون صلاته في قومه نقلاً وذ لا تصح به صلاة تؤمّه.

وبقي أيضاً أن يستثنى إلى مذهب الشافعية يجب إعادة مع الجماعة ثمّالت مذهبهم من استثنائهم للمنفرد بها أولاً.

// (فصل) في جماعة النساء: الأصل للنساء أن يصنّين في بيوتهن، وهذا هو الأفضل من، والخلاف السابق في حكم صلاة الجماعة إنما هو في جماعة الرجال، أما أسماء ماقرّر في بيوتهن هو لشرع من ومهد أخبرت المرأة في بيتها فهو خير لها وأمن، والله تعالى قال ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْحَاحِلَةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب ٣٣/٣٣]. وجاء في الحديث الشريف «المرأة غورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان»، أي ليغويها ويغوي بها. وروى البزار والدارقطني من حديث سيدنا علي رضي الله تعالى عنه، وكرم وجهه أن سيد رسول الله ﷺ قال لابنته السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها «أي شيء خير للمرأة؟ قالت أن لا ترى رجلاً ويراه رجل، فقصتها ﷺ وقال: كربة بعضها من بعض، واشتخص كلامها»

وروى الإمام أحمد عن أم سلمة زوج النبي ﷺ ورضي الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ قال «خير مساجد النساء قعر بيوتهن»، لكن يجوز من الاقتداء بالرجال في صلواتهم، ومن في هذا مخالفت لأفضل إذا كان في مسجد مع الرجال، كما سمعت من الحديث، وقد خرج قلبي في حال لا يلتفت إليهم الرجال، حتى لا تكون فتنة

وفسدت. هي صحيح الإمام مسلم من رواية ربيب امرأة ابن مسعود رضي الله تعالى
عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا شَهِدْتَ إِحْدَهُمَا الْمَسْجِدَ فَلَا تَمْسُ طَبِيبًا».

وروى الإمام أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال:
«لَا تَمْسُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَتُخْرِجُنَّ نِجَابًا» أي متعيرت المربيع غير متطيب.
يقال امرأة نيفة إذا كانت مُتَنَفِّرة الرِّيح، بقلة الشوك في (نيل الأوطار) عن ابن عبد
لر.

وروى مسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال
رسول الله ﷺ: «إِذَا امْرَأَةٌ أَصَابَتْ نُجُورًا فَلَا تَشْهَدَنَّ مَعَنَا الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ».

وأخرج الإمام أحمد والطبراني من حديث أمّ حنيفة السَّاعِدِيَّة أنها جاءت إلى رسول
الله ﷺ فقالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَحْبَبْتُ الصَّلَاةَ مَعَكَ، فَقَالَ ﷺ: «فَقَدْ عَلِمْتُ،
وَصَلَاتُكَ فِي بَيْتِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي حُجْرَتِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي حُجْرَتِكَ خَيْرٌ لَكَ
مِنْ صَلَاتِكَ فِي دَارِكَ، وَصَلَاتُكَ فِي دَارِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ،
وَصَلَاتُكَ فِي مَسْجِدِ قَوْمِكَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ صَلَاتِكَ فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَةِ».

فأنت ترى في هذا الحديث الشريف التدرُّج فيما هو أفضل للمرأة، وأنها مهما
دلغت في لتواري والاستتار كانت حدة ما هو خيرٌ لها وأحس.

وروى البخاري ومسلم ولترمذي وأبو داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله
تعالى عنهما عن النبي ﷺ قال: «إِذَا سَأَلْتُمْ سَبْؤَكُمْ بِدَلِيلٍ إِلَى مَسْجِدٍ فَأَدُّوهُ،
هَؤُلَاءِ فِي دَوْبَةِ الْأَنْعَمِ النِّسَاءُ أَنْ تُخْرِجَنَّ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لَّهُنَّ».

تخلص من هذه الروايات الشريفة بنتيجة حسنة هي إباحة الخروج من إلى المساجد
بدون أزواجهن في وقت لا يكون للأبصار فيه مجالها القوي، حيث الظلمة تحيِّم،
ولسل سائر، والأرجل هادئة، وليس عليهن من الريبة والطلب ما يُعْزِي الرجال
بالمكر، ويحرك الشهوات، ويشير لعرائز وشرط الأمن من البينة ملاحظ لا يسوغ
بغفله، ولا يجوز إهماله، فإن كانت متوقفة فالحج هو القَرَر، ولأخذ بالحزم حيث
لارم، فإن من قواعد العقيدة أن «نَزْرَ انْقِصَابِ مُقَدِّمٍ عَلَى حُلْبِ الْمَصَالِحِ، وَالتَّخْلِيَةِ أَوْ

عن النخيلة، وقد قال النبي عليه وآله الصلاة والسلام مما رواه عنه أبو هريرة رضي الله تعالى عنه: «ما تبتكُم عنه فاجتنبوه، وما أمرتُكُم به فأتوا منه ما استطعتم، وإيما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم من أبييهم» أخرجه البخاري ومسلم.

وروى البخاري ومسلم عن يحيى بن سعيد عن حفصة عن عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها قالت: لو أن رسول الله ﷺ رأى من النساء ما رأيت لكَعُهن من المسجد كب منعت بنو إسرائيل نساءها. قلت لعنزة - أي قال الراوي لعنزة مسجهاً - : ومنعت بنو إسرائيل نساءها؟ قالت: نعم.

وروى أبو داود وابن ماجه وابن جرير في صحيحه عن موسى بن يسار قال: مررت بأبي هريرة رضي الله تعالى عنه امرأة، ويرمىها تعصيف، فقال: أليس تريدن يا أمة الخباز؟ قالت: إلى المسجد، قال: وتطيشن؟ قالت: نعم. قال: فارجعي فاعشيلي، فإنني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا يقبلُ الله من امرأة صلاةً خرَّعت إلى المسجد ويرمىها تعصيف، حتى ترجع فتغتسل». قال الحافظ «سدري» وإنما أمرت بالغسل بدهاب راحتها، والله أعلم.

وروى ابن ماجه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: بينما رسول الله ﷺ في المسجد دخلت امرأة من مَناة - سم قيلة - ترقل في ربة لها في المسجد، فقال النبي ﷺ: «يا أيها الناس! اتُّوا نساءكم عن نُس الربة والتختر في المسجد، فإن بني إسرائيل لم يَلْعَنُوا حتى لَسَ مساؤهم الربة وتَخَرَّن في المساجد».

والشوكي لا يرى رأي عائشة رضي الله تعالى عنها في لمس، وإليك ما قاله في (بل الأوصار) قوله: «لو رأى من النساء ما رأينا لكَعُهن» يعني من حُس الملائس ولطيف الربة والتبرج، وإنما كان النساء يُخْرَجْنَ في المروط والأكسية والسَّمَلات العِلَاط. وقد تمسك بعضهم في منع النساء من المسجد مطلقاً بقول عائشة، وفيه نظر إذ يرتب على ذلك تعبير الحكم، لأنها علقته على شرط لم يوجد في زمانه ﷺ، بل قالت ذلك بناء على طُل طَلَّتْ، فقالت: لو رأى كُف، فيقال عليه: لم ير ولم يمتنع، وظنَّه ليس بحجة. انتهى كلامه.

وهذا عجيب منه إذ كونه ﷺ لم يجمع لأنه لم يَر ما يقتضي المنع، لا يقتضي على الحقيقة الدنية التي هي سُدُّ كُلِّ دَرَبَةٍ إلى الفساد، وإنْ ظَنُّ عَائِشَةُ رضي الله تعالى عنها مَنِيَّه على تقدير صحيح يتعبر به الحُكْمُ، وهل من المَقُول أن يَرى النبي ﷺ النساء وما أخذن بعده مما كُنَّ عنه ثم يَدْعُهُنَّ بِلا وَدَّعٍ وَمَنَعٍ، وهو الذي أَمَرَ الرجال بِتَهْيِ السَّاءِ عن لُسِّ الزينة والتبخر في المساجد كما نطق به الحديث الشريف السابق؟! إن عَيزَ الشوكاني لا يوافق في فكرته هذه.

وإليك ما في (متن الكنز) للنسفي وشرحه للربلعي، وكلاهما حقن: قال رحمه الله (ولا يُحْضَرْنَ اجتماعات) يعني في الصلوات كلها، ويستوي فيه الشَّوَابُ والعجائز، وهو قول المتأخرين، لظهور الفساد في رمانات. وعند أبي حنيفة: لا بأس أن تَخْرُجَ العجوز في الفجر والمغرب والعشاء والعديد، ويكره في الظهر والعصر والجمعة، وقيل: المغرب كالظهر لانتشار الفساق فيه، والجمعة كالعديد لإمكان الاعتزال. وقالوا - أي أبو يوسف ومحمد -: يَخْرُجْنَ في الصلوات كلها، لأنه لا فتن، لقلة الرطوبة فيهن - يعني العجائز - أما الشَّوَابُ فمسرعات أفعالاً، كما في (رد مختار) عن (البحر) عصار كالمعدين. وله - أي للإمام - أن قَرَطَ السُّبْقَ حاصِلٌ، ففُضِعَ لَعْنَتُهُ، غير أن الفساق انتشروهم في الظهر والعصر والجمعة، أما في الفجر والعشاء فهم باغنون، وفي المغرب بالطعام مشغولون. ثم قال الربلعي: واختار في رمانات المنع في الجميع لتعير الرمان، ولهذا قالت عائشة رضي الله تعالى عنها: «لو أن رسول الله ﷺ رأى من النساء ما رأينا لمنعهن من المسجد كما منعت بنو إسرائيل نساءهم» والنساء أخذن لرينة والطيب ولِسَ الحَيِّ، ولهذا منعهن عمر رضي الله تعالى عنه، ولا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الأحكام لِتَغْيِيرِ الأزمان، كَقَلْبِ المسجد: يجوز في رماناتهن على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى. اهـ.

يعني الربلعي جوازَ غَلْقِ المسجد في رماناتهن خوفاً على متاعه من الشَّرَاق. لكنْ انْكَمَالَ بَيْنَ اَلْهَمَامِ اسْتَسَى مِنَ الْمَنَعِ الْعَجَائِزِ الْمُتَقَايَةِ إِلَّا أَنَّ الرَّفْعِيَّ مَلَ فِي تَعْيِيرَاتِهِ عَنْ (رد مختار) عَنِ الْعَلَامَةِ لِرَحْمَتِي مَا يَبِي لِكُرٍّ مِّنْ أَطْلَقَ أَيَّ الْمَنَعِ - قَالَ بَكْلٍ سَانِطَةٍ لَانْفُطَّةً، وَإِذَا كَانَتْ الْفَسَاقُ تَتَّبِعُ الْهَغْمَ وَالْمَوْتُ فِي الْقَبْرِ فَلَأَن تَتَّبِعَ الْعَجَائِزُ

المتعاقبة أولى، فكلُّ تَكَنَّمٍ على حَسَبِ حالِهِ وما يشاهدُ في أهلِ عصرِهِ، ومن تَسَّعَ طَلاعهُ مَعَ كُلِّ، وهو الصواب، ويُشْهَدُ له حديثُ عائشة رضي الله تعالى عنها حيث قالت: لو رأى رسول الله ﷺ ما أخذتُ النساءَ لمعهنَّ المساجد. ولم تُفَضَّلْ.
ينتهي كلام الرحقي

ويُروى أنَّ الزبير بن العزم رضي الله تعالى عنه تزوجَ عائكة بنتَ زيد بن عمرو بن نفيل، وكنت امرأةَ عَجْرَةَ دُبَّةٍ، وهما جميلٌ وكمالٌ، فقال لها بعد الزواج يا عائكة لا تخرجي إلى المسجد فقالت له يا ابن العموم أتريدُ أن أدعَ لِعَمْرَتِكَ مُصْغًى صَلَّاتٍ فيه مع رسول الله ﷺ وأبي بكرٍ وعمر؟ قال لا أصنعك. فلما سمع النداء بصلاته الصبح تَوْضِئاً، وصرح، فقام لها في سَفِيْقَةِ بَيْتِ سَاعِدَةٍ، فلما مرَّت ضربَ يده عَجْرَتُهَا، فقالت مالك قطعَ الله يَدَكَ؟ وَرَجَعَتْ. فلما رجعَ من المسجد قال: مالي لم أَرَكَ في مصلاتي؟ قالت يرحمُك الله أيا عبد الله، فَسَدَّ الناسُ بعدك. لصلاة اليوم في قَيْطُونٍ هو الخدعُ بلغة أهل مصر كما في (مختار الصحاح) - أفضلُ منها في البيت، وفي البيت أفضلُ منها في الحُجْرَةِ. اهـ.

وبعد، فالحكمُ النهائي في ترتيب الصفوف إن كان اقتداءً بنساءٍ أن يَصُفَّ الإمامُ الرجالَ ثُمَّ الصِّبْنَ ثُمَّ النساءَ، فهن مؤثَّراتٌ عن الرجال في الاصطحاب لصلاة الجماعة.

أما صلاتُهم وَخَدَمُهم مقتدياً بإمامٍ هو أبغىَ منهنَّ مَكْرُوهَةً كراهَةً تحرِماً، بِأَقْبَلِها وإن صَلَّحت لصلاة. وإن قَلَّتْ تقف الإمام وسطاً، للصوف غيرَ بارزةٍ منه بروز الإمام رجلي، فلو برزت أُلْتُ إِذْ آخر، وصحب الصلاة، لأن لكرامة، استحريمية إذا اعترت الصلاة لا تطلُّها، ولكنَّ تحبَّ إعدادُها في لوقتٍ ويعده تحديداً لها من هذه الصفة. وإليك ما في (متن الكنز) للنسفي وشرحه للزبيحي: قال رحمه الله تعالى (وجامعة النساء) أي كَرِهَ جماعةُ نساءٍ وخدمتهن لقوله عليه الصلاة والسلام: «صلاةُ امرأةٍ في بيتها أفضلُ من صلاتها في حُجْرَتِها»، وصلاحها في غَدَجِها أفضلُ من صلاحها في بيتها، ولأنه يُلْزَمُ أحدُ المخطونين إذا قِيامُ الإمامَ وَسَطَ نصفٍ وهو مكروه، أو تقدُّمُ الإمام وهو أيضاً مكروه في حقهن، فَصِرَتْ كَالْمَرْأَةِ لَمْ يُشْرَعْ في حقهن الجماعةُ

أصلاً، ولم يُشرع لمن الأدان، وهو دعاء إلى الجماعة، ولولا كراهية جماعتهم لُشِرِعَ قال رحمه الله تعالى «مَنْ فَعَلَ بِقَفِّ الْإِمَامِ وَشَقَقْنِ كَالْمُرَاةِ لَأَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا فَعَلَتْ كَذَلِكَ حِينَ كَانَتْ جَمَاعَتُهُنَّ مُسْتَحْبَةً، ثُمَّ تُسَبِّحُ الْأَسْتَحْبَابُ، وَلَئِنْهَا مَمْنُوعَةٌ مِنَ الْبُرُودِ، وَلَا سِيمَا فِي الصَّلَاةِ، وَهَذَا كَانَ صَلَاتُهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلَ، وَتُغَضِّضُ فِي سَجُودِهَا وَلَا تُجَابِي بِطَلِّهَا عَنْ فُخْلَيْهَا، وَفِي تَقْدِيمِ إِمَامَتِهَا رِيْدَةُ الْبُرُودِ قَبِيْرَةٌ، بِخِلَافِ صَلَاةِ الْحَارَةِ، حَيْثُ يُصَلِّينَ وَحَدْنِ جَمْعَةً، لِأَنَّهُ فَرِيضَةٌ، فَلَا تُتْرَكُ بِالْمَهْظُورِ، وَلَئِنْهَا لَمْ تُشْرَعْ مُتَكَرِّرَةً إِذَا صَلَّيْنِ فَرَدَى تَمَوَّشْنِ بِمِرَاجِ الْوَحْدَةِ قَبْلَهُنَّ. اهـ

نكثُ صلاتهن على الحارة بجماعة وحدثن حلافاً المستحب من، وإن جازت. فقد نقل الرافعي في تقريراته من السندي عن (شرح المنية)، ويسحب أن يصلين منفردات، وتجاوز جماعتهم. اهـ

ووقوف الإمام الأئني في جمعة النساء وسط الصف واجب كما في (الفتح) لأنه أقل كراهية من التقدم، كما في (رد المحتار) عن (المبصر) عن (المصباح). اهـ

هذه، وقد مارج المحقق ابن الحمام بكلام طويل في ثبوت نسخ جماعة النساء وردة فيه، وأجاب بإمكانه من غير جرم، ثم قال - ولكن يبقى الكلام بعد هذا في تعيين الناسخ، إذ لا بد في ادعاء السخ منه، ولم يتحقق في السخ إلا ما ذكر بعضهم من إمكان كونه ما في أبي داود وصحيح ابن خزيمة «صلاة امرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصالاتها في تخديجها أفضل من صلاتها في بيتها» يعني الخيمة التي تكون في البيت، وروى ابن حزم عنه رحمته «إن أخت صلاة المرأة إلى الله في أشد مكان في بيتها طهنة» وفي حديث له ولابن حبان «وأقرت ما تكون من وجو ربها وهي في قعر بيتها». ومعلوم أن المذبح لا يسع الجماعة، وكذا قعر بيتها وأشمه طهنة، ولا يخفى ما فيه.

ويتقدير التسليم موى بعد نسخ الشيء، وهو لا يستلزم ثبوت كراهية المحرم في الفعل، بل التبريه، ومرجعها إلى خلاف الأولى، ولا عيب أن يذهب إلى ذلك، فإن المقصود اتباع الحق حيث كان. انتهى كلامه.

وهكذا تراه مُلْثَرَأً كراهة التنزيه بتقدير ثبوت النسخ، إذ لم يُسَلِّحْهُ لِذَعْبِهِ. وكراهة التنزيه بل الجِلُّ أقرب، وكراهة التحريم إلى الحرم أقرب، لكنَّ بحثه هذا قد خالفت فيه مذهب الحنفية، وهو منهم، بل من أساطيهم، ولا نستطيع نحن مقارعة منقول المذهب، لبحث هذا المحقق الضخم، فقد قل تلميذه العلامة قاسم - وهو من أجلاء المحققين أيضاً - : لا جَبْزَةٌ بأبحاث شيخنا إذا خالفت المنقول. اهد يعني منقول مذهب الحنفية. وعليه فالكراهة التحريمية لجماعة النساء وحدهن هي المقررة.

ويكره أيضاً أن يَتَّقِدِينَ برجل منفرد في بيت ليس معه رجلٌ آخرٌ ولا زوجته ولا امرأة هي تحرَّم منه، وهي التي تُحَرِّمُ عليه نكاحها على التأييد قائمه وبنته وأخته، وإن كان معه أحدٌ هؤلاء فلا كراهة لانتماء الخلوة بين في هذه الحالة، كما لا كراهة فيما إذا أمَّهَّن في المسجد إذ لا تتحقق الخلوة فيه تجدد هذا في (ماتن تنوير الأبصار) وشرحه (النور المختار) وحاشية (رد المختار).

وبعد، فليَصَلِّ الجماعة أحكامٌ عديدة، ومباحثٌ عديدة، ومقالاتٌ عديدة، وقد اجتزأنا منها بهذا الذي نُبَشِّرُ. مما خَفَّ بالسؤال ونُقِشَ. والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب. وإليه المرجع والمآب.

¶ تَعَدُّدُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمَسْجِدِ الْوَاحِدِ

لِلشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، هَلْ لَهَا مِنْ دَلِيلٍ يَسْتَدُّ الْمُتَعَدِّدِينَ إِلَيْهَا، مَعَ لَعَلِّهِمْ أَنَّ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ عَلَى مُنْتَى وَبُورٍ؟

الجواب. تعديد صلاة الجماعة في المسجد الواحد بأذان وإقامة لكل جماعة مكروه في قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى. هذا إذ كان للمسجد إمامٌ ومؤذنٌ وجماعةٌ ملازمون للصلاة فيه، فإن لم يكن كذلك نأَن كان مسجدَ طريقٍ مثلاً ليس له إمامٌ ولا مؤذنٌ، ويصَلِّي الناسُ فيه أفواجاً فلا كراهة في تكريرها بأذان وإقامة، بل إنها ههنا أفضلُ. يبعثها كلُّ فريقٍ يُصَلُّونَ بجماعة. وقد أقيمت صلاة الجماعة في المسجد لدي له إمامٌ ومؤذنٌ وملازمون، ولكن بلا أذانٍ ولا إقامةٍ ساعً تَكْرِيرُهَا لِغَيْرِ الْأَوَّلِينَ ههنا ولا كراهة تُذَكِّرُهُمْ.

واستدلَّ الإمام بما ذهب إليه بأنه عليه الصلاة والسلام حرج ليُصلِّح بين قوم،
معد إلى المسجد، وقد صلى أهل المسجد، مرجع إلى منزله، فَجَمَعَ أهله وصلَّى بهم،
ولو شرَّع تَكْرِيرُهُ كما اختار ذلك.

نعم، بحث بعضهم في هذا لاستدلال بأنه لا يَتِمُّ إلا إذا وجد جماعة يُصلِّي بهم في
المسجد، ومع هذا اختار الصلاة في منزله. اهـ لكنَّ مذهب الإمام ما ذكرنا، وله
فائدة كبيرة فإنَّ الناس يُشرِّعون إليها إذا علموا أنَّها لا تُكرَّرُ ثانية، إنَّ هي إلا
الجمعة الأولى فَحُصِّنَتْ، وبعدها يصلي من لم يسرَّه مُفَرِّداً، هذا أصلُ مذهب
الحنمية، إذ (لا يُصَلَّى بعد صلاة مثلها) لكنَّ بعضهم أخذ بقول صاحبه أبي يوسف
رحمه الله تعالى بِمَنْعِ الكراهة بانتهاء المائِثَةِ، وَلَوْ بِالْعُدُولِ عن المحراب الذي وقَّفت فيه
إمام الجماعة الأولى، وهذا فيه تيسيرٌ على الناس.

وبعضُ الفقهاء يرى كراهة تكرُّر الجماعة في أي مسجد كان ولو بدروا إحدى
الأدبى والإقامة. كما ذكره الرافعي في تقريراته على حاشية الشَّيْخ ابن عابدين
رحمهما الله تعالى

وهذا هو الذي كان عليه سلفُ الأمة، فإنهم لم يكونوا يُعَدُّونها، وقد جمل
الشيخ ابن عابدين عن العلامة لشيخ السدي - رحمهما الله - تلميذ الحنفي، ابن
أحمد في رسالته: أنَّ ما يجعله أهلُ الحَرَمَيْنِ من الصلاة تأثُّقاً متعديداً وجماعاتٍ
مُتَرَتِّبَةٍ مكروهة اتفاقاً، ونقل عن بعض مشايخنا إنكاره صريحاً حين حضروا الموسم
بمكة سنة ٥٥١هـ، منهم الشريف الخزَنَوِيُّ، وذكر أنَّه أمي بعضُ المالكية يَعمَمُ
جوار ذلك على مذاهب العنقاء الأريمة، ونقل إنكار ذلك أيضاً عن جماعة من
الحنفية وشافعية والمالكية حضروا الموسم سنة ٥٥١هـ. اهـ وأقرُّوه الرُّمِّي في حاشيته
(البحر). هـ

إذْهَن مُتَعَدِّدٌ حصل بعد انقضاء القرونِ لثلاثة المشهور هـ بالحبرية في الحديث
الصحيح عنه عليه وآله الصلاة والسلام: «خَيْرُ الْقُرُونِ قُرْنِي» ثُمَّ الدِّينُ يَلُوكُهُمْ، ثُمَّ
الدِّينُ يَلُوكُهُمْ» الحديث. إلخ. ولكنَّ التعددَ نشأ من اختلاف الفقهاء في الاقتداء
بالحذلي، كقتداء حنفيٍّ بشيعةٍ وبالعكس، فإنَّ ما يجب أو يُسنُّ عند فريقٍ يُكرهه

صَدَّ آخَرَهُ، وَلَهُمْ فِي هَذَا الْاِخْتِلَافِ أَنْظَارٌ مُتَعَدَّةٌ، وَوُجْهَاتٌ مُتَبَايِنَةٌ، وَلَوْ ذَهَبْنَا
نَذَكْرُهَا بِضَاصِيلِهَا وَتَعَالِيلِهَا لَانْتَدَبْنَا الْكَلَامَ وَطَالَ بِنَا الْمَقَامَ.

وَالْيَكْ خِلَاصَةً وَجِبَةً مِمَّا ذَكَرُوا، وَلَكِنْ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَنَّ الْعِزَّةَ فِي مِثْلِ
هَذَا الْاِقْتِدَاءِ لِرَأْيِ الْمُقْتَدِي، وَهُوَ الْعَوْلُ الْأَصَحُّ، وَإِنْ دَعَبَ بَعْضُ الْعُقَمَاءِ إِلَى أَنَّ
الْعِبْرَةَ لِرَأْيِ الْإِمَامِ، وَعَلَى هَذَا الْأَصَحُّ لَوْ رَأَى حَقِّي - مَثَلًا - شَاعِبِيًا لَمْ يَتَوَصَّأ مِنْ
لَقُضْدِ الْجَانَةِ وَالْقِيءِ، وَلَرُعَابِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ، لِأَنَّهُ مُتَقَيِّمُ الظَّهَارَةِ فِي
مَذْهَبِ الْمُقْتَدِي الْحَقِّي، كَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ لَوْ رَأَى يَتَوَصَّأ مِنْ مَاءٍ قَذَرَ الْقُلُوبِ
وَقَدْ تَجَسَّسَ وَمَ يَظْهَرُ لِلْجَاسَةِ أَنْتَرَفِهِ مِنْ لَوْلٍ أَوْ طَعْمٍ أَوْ رَاحَةٍ، فَإِنَّهُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ
طَاهِرٌ وَعِنْدَ الْحَقِّي نَجِسٌ أَمَا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ أَوْ لَمْ يَطْلُغْ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَذَرٌ، فَهِيَكَ
الْخِلَافُ وَتَعَدُّ الْعُكُورِ

بِمَعْضُومٍ يَغْتَبِهُ لِصِحَّةِ الْقُدْوَةِ عَلَيَّ الْمُقْتَدِي أَنَّ إِمَامَهُ الْخَالِفَ يُرَاعِي مَذْهَبَ الْمُقْتَدِي
فِي شَرَائِطِ الْأَرْكَانِ الَّتِي لَا تَصِحُّ لِصَلَاةٍ إِلَّا بِهَا، أَيْ وَلَوْ مَرَّاحٌ فِي الرِّاحَاتِ
وَالسُّنَنِ، وَالْاِقْتِدَاءُ بِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْاِنْتِرَافِ إِذَا لَمْ يَخُذْ إِمَامًا مُوَافِقًا لَهُ فِي
مَذْهَبِهِ، لِأَنَّ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ أَفْضَلُ، وَالْاِقْتِدَاءُ بِالْخَالِيفِ جَيْثُو مَكْرُوهٌ.

وَفَرِيقٌ آخَرٌ - وَهُمْ كَثِيرٌ - قَالُوا: إِنْ عَلِمَ الْمُقْتَدِي أَنَّ عَادَةَ إِمَامِهِ مُخَالَفَ مَرَاعَاةِ
مَوَاضِعِ الْخِلَافِ جَائِزٌ اِقْتِدَاؤُهُ بِهِ وَإِلَّا فَلَا. وَهَذَا مُتَقَرَّرٌ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ بِإِنَّ أَنَّ
الْعِبْرَةَ لِرَأْيِ الْمُقْتَدِي لَا لِرَأْيِ الْإِمَامِ، إِذَا اِلْتِدَاءُ بِهِ - عَلَى الْقَوْلِ بِاعْتِبَارِ رَأْيِ الْإِمَامِ -
صَحِيحٌ.

وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ إِنْ تَيَقَّنَ الْمُقْتَدِي اِمْرَاعَةَ مَا يُكْرَهُ فِتْنَاؤُهُ بِهِ، وَرَأَى نَيْقَ
عَقْلِهِ لَمْ يَصِحَّ وَلَمْ تَحْزُ صَلَاتُهُ، وَإِنْ شَكَّ كَانَتْ الْقُدْوَةُ مَكْرُوهَةً فَقَطْ.

لَكِنَّ هَذِهِ الْكُرَاهَةُ مُتَنَوِّعَةٌ إِلَى تَحْرِيمِيَّةٍ، وَهِيَ مَا كَانَتْ إِلَى الْحَرَامِ أَقْرَبَ، وَإِلَى
تَنْزِيهِيَّةٍ، وَهِيَ مَا كَانَتْ إِلَى الْحِلِّ أَقْرَبَ. فَإِنْ نَشَأَتْ مِنْ تَرْكِ وَاجِبٍ كَانَتْ تَحْرِيمِيَّةً تَصِحُّ
الْصَلَاةُ مَعَهَا، وَلَكِنْ تَحْتِ اِعَادَتِهَا فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ عَلَى الْأَصَحِّ، فَإِنْ كَانَ الْمُقْتَدِي
يَعْلَمُ مِنَ الْإِمَامِ مُخَالَفَ أَنَّهُ يَفْعَلُ فِي صَلَاتِهِ مَا يُكْرَهُ تَحْرِيمًا كَانَ اِقْتِدَاؤُهُ بِهِ مَكْرُوهًا

محرماً، ويصلي مفرداً، وإن كان يعلم أنه التلخيص بما هو مكروه تريباً بأن كان يُرعى في الشرائط والفرائض والواجبات دون الشئ فصلاته مكروهة تريباً، لكن الاقتداء به أولى من الانفراد.

هذه الخلاصة الموجزة نجدها مؤسمة في (الدر المختار) للغلاي، وفي (رد المختار) حاشية لابن عابد بن علي، وفي (التحرير المختار لرد المختار)، وهو تقريرات لفراسي علي (حاشية ابن عابدين)، والذي حفظ عليه كلام المحقق ابن عابدين هو عدم كراهة الاقتداء بالمخالف الذي يُرعى في الفرائض التي تبطل الصلاة بتركها أو واحد منها. وإليك كلامه

قال رحمه الله تعالى: والذي يميل إليه، لمبى عدم كراهة الاقتداء بالمخالف ما لم يكن عبرة مُراعٍ في الفرائض، لأن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا أئمة مجتهدين، وهم يصنون خلف إمام واحد مع ثبوت مذهبهم، وأنه لو نظر إمام مذهبه بعيداً عن المصنف لم يكن إعرافاً عن الجماعة للعلم بأنه يريد جماعة أكمل من منه الجماعة. هـ.

وهو في هذا تشييع لرأي فريق من الحنفية، فقد نقل الطحطاوي عن رسالة لابن نجيم أن الأفضل الاقتداء بالشافعي، بل يُكره التأخير لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا عن المعتد، إلا إذا كانت الجماعة غير أهل ذلك المسجد، أو أدت الجماعة عن وجوب مكروه، ولأنه لا يخلو الحنفية حالة صلاة الشافعي. إن أن يشتغل بالرواتب - أي بالشئ الرواتب - يستعز حنفياً، وذلك منهى عنه بقوله ﷺ «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» رأت أن يُجلبس، وهو مكروه أيضاً لإعراضه عن الجماعة من غير كراهة في حاشيتهم، عن المختار. اهـ. وقوة في حاشية المسني عن شيخ والده الشيخ محمد أكرم، وحاشية المحققين لسيد محمد أمير ميرباد شاه، والشيخ إسماعيل الشرواني، فإسهم وجَّحوا أن الصلاة مع أول جماعة أفضل قدس. وقد الشيخ عبد الله العميف في فتاواه العميفة عن الشيخ عبد الرحمن المرشد. وقد كان شيخنا شيخ الإسلام مفتي بلاد الله الحرام لشيخ عبد الله بن ظهير الحنفية لا يزال يصلي مع لدعية عند تقدم حاشيتهم، وكنت أفتدي به في الاقتداء

بينهم اهد ثم نقل الشيخ ابن عابدين رأياً لغير هؤلاء الفضلاء خائفوهم فيه، ولكنه
«رَفَعِي رَأْيِي الْأَوَّلِيْنَ، سِوَى أَنَّهُ لَمْ يَزَّ بِأَسَافٍ فِي نَظَرِ الْحَقِّ إِمَامٌ مَدَّيْهِ بَعْدَهُ عَنِ
الصَّوْفِ لِأَنَّهُ يَرِيدُ جَمَاعَةً أَكْمَلَ».

هذا هو الجوابُ كما يرى السائلُ الكريمُ من تعدد الصلاة بجماعة في المسجد
الواحد، والله سبحانه وتعالى أعلم. ثم يُعَدُّ كِتَابِيَّةً مَا تَقَدَّمَ طُفِرَتْ بِتَوَيُّ لِلشَّيْخِ عَلِيٍّ
الْمَالِكِيِّ فِي صَلَاةٍ جَمَاعَتَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ وَوَقْتٍ وَاحِدٍ، فَقُلْنَا الشَّيْخُ جَمَالَ الدِّينِ
الْقَاسِمِيُّ الدِّمَشْقِيُّ فِي كِتَابِهِ الَّذِي سَمَّاهُ (إِصْلَاحُ الْمَسْجِدِ، مِنْ الْبَدْعِ وَالْعَوَالِدِ). وَلَيْتَ
نَحْنُهَا: سَلَّمَ الْفَلَانَةُ مَفْتِي الْمَالِكِيَّةِ الشَّيْخُ عَلِيٌّ الْمِصْرِيُّ كَمَا فِي (فَدْوِيهِ)

مَا قَوْلُكُمْ فِي صَلَاةٍ جَمَاعَتَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، لَهُ رَأْيٌ - أَيُّ إِمَامٍ رَأَتْ - أَوْ
لَا، وَوَقْتٍ وَاحِدٍ يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ مَعًا أَوْ يُجَرِّمُونَ بِهَا مَعًا، وَيَتَقَدَّمُ بَعْضُهُمْ بِرُكْعَةٍ أَوْ
أَكْثَرٍ، وَيَسْتَمِعُ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ بَعْضٍ، أَوْ بَعْضُهُمْ يَقْرَأُ وَبَعْضُهُمْ يَرْكَعُ، وَبَعْضُهُمْ يَسْجُدُ
وَبَعْضُهُمْ يَتَشَهَّدُ، وَقَدْ تَحْتَطُّ صُفُوفُ الْمُتَقَدِّمِينَ بِهِمْ، فَيَجْتَمِعُ فِي الصَّفِّ الْوَاحِدِ
إِمَامَانِ فَأَكْثَرُ وَيُقَرَّبُ عَلَى الْمُتَقَدِّمِينَ بِهِمْ صَوْتُ إِمَامِهِمْ بِصَوْتِ إِمَامٍ غَيْرِهِ، مَعَ اسْتِعَايِهِ
بِسَمْعٍ قِرَاءَةَ عِزِّهِ وَتَكْبِيرَهُ وَتَسْمِيْعَهُ، عَنْ سَمَاعِ ذَلِكَ مِنْ إِمَامِهِ. فَهَلْ هَذَا مِنَ الْبَدْعِ
الشَّيْعِيِّ وَالْمُحَدَّثَاتِ الْفَطِيْعَةِ الَّتِي يَحِبُّ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَوَّلِي الْأَمْرِ إِتْكَارُهَا وَهَذْمُ
مَنْدَرِهَا، وَهِيَ حَرْيَانُ الْعَدُوِّ بِهِ مِنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَالْعَوَامِ يُسَوِّغُهُ أَمْ لَا؟

فَأَجَبَتْ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَعَمْ، هَذَا مِنَ الْبَدْعِ الشَّيْعِيِّ وَالْمُحَدَّثَاتِ الْفَطِيْعَةِ، أَوَّلُ
ظُهُورِهِ فِي لَقَرِ السَّادِسِ، وَمِنْ يَكُنْ فِي الْقُرُونِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَهُوَ مِنْ جَمْعٍ عَلَى تَعْرِيمِهِ،
كَمَا نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثْنَةِ، لِمُدْفَعَاتِهِ لِفَرَصِ إِشَارَةٍ مِنْ مَشْرُوعَةِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي هُوَ خُجُّ
قُدُوبِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَأْلِيْفُهُمْ وَعَوْدُ بَرَكَةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَهُ شَرَعٌ لَجْمَعَةِ وَالْعِيدِينَ
وَالْوُقُوفِ فِي عَرَفَةَ، وَتَنَادِيَتِهِ لِلتَّحْلِيْلِ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي هِيَ أَعْظَمُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ
الشَّهَادَتَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ هِيَ، فَهِيَ مُدْأَبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ وَتَنْظُمُ شُعَائِرِ اللَّهِ تَعَالَى
مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴿[الْحَجَّ ٢٢/٣٢]﴾، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَافِظُوا عَنِ الصَّلَاةِ وَالصَّلَاةِ
الْمُسْتَقْبَلِ﴾ [البقرة ٢/٢٣٨]، وَقَوْلِهِ ﷺ: «اصْلُوا، كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْبِي»، وَقَوْلِهِ ﷺ:
«اتَّقُوا اللَّهَ فِي الصَّلَاةِ، اتَّقُوا اللَّهَ فِي الصَّلَاةِ، اتَّقُوا اللَّهَ فِي الصَّلَاةِ»، وَقَوْلِهِ ﷺ: «اتَّقُوا

«صِفَ الْمُقَدِّمُ»، وقوله عليه الصلاة والسلام «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا مَكْتُوبَةً»، وفي (الموطأ) «تَجِبُ قَوْمُ الْإِقَامَةِ، فَهَاجُوا يَصَلُّونَ، فَحَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ «أَصْلَانِي مَعًا، أَصْلَاتَانِي مَعًا؟»، وذلك في الصُّبْحِ، في لركمير التي قَبْلَ الصُّبْحِ.

وإذا شُرِعَتِ الصَّلَاةُ حَالَ الْجِهَادِ وَتَلَاخُمِ لَصُغُوبِ وَتَصَرُّبِ السُّبُوبِ بِجَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى لَصُغَةِ الْقَرَرَةِ، وَلَمْ يُنْشَرْ حَالَتِيَّةُ تَعَدُّ لِحَمَاهَاتٍ، فَكَيْفَ يُشْرَعُ حَالَ السُّعَةِ وَالْإِخْتِيَارِ؟ ﴿فِيهَا لَا تَغْنَى الْأَنْصَارُ وَبَكِنُ تَغْنَى الْقُرُوبُ لَتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج ٤٦، ٢٢]. وقد أمر الله تعالى بهدم مسجد لضرار الذي يُعَذِّبُ تَغْرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، فَكَيْفَ يَأْذَنُ فِي تَغْرِيقِهِمْ وَهُمْ سَمَحٌ وَاحِدٌ بِصَلَاةٍ مُجْتَمِعِينَ؟

وقال ﷺ «لَخَصَاءُ كُلِّ لَحْمَاءٍ وَالْكُفْرُ وَالنَّفَقُ مِنْ سَمْعِ مَادِيَّ اللَّهِ تَعَالَى بِالصَّلَاةِ وَيَدْعُو إِلَى الْفَلَاحِ فَلَا يُجِئُهُ»، وقال ﷺ «حَسْبُ الْمُسْلِمِ الشَّقَاءُ وَالْحَيَاةُ أَنْ يَسْمَعَ أَوْدَانُ يَكُونُ بِالصَّلَاةِ فَلَا يُجِئُهُ، وَإِذَا كَانَ هَذَا حَالُ سَامِعٍ لِأَدْنَى لُتْلَاهِي عَنْهُ، فَكَيْفَ حَالُ سَامِعِ الْإِقَامَةِ الْمُتَصَلِّ بِالصَّلَاةِ لُتْلَاهِي عَنْهَا وَهُوَ فِي الْمَجْدِ؟ وَكَيْفَ يَحْكُمُ إِحْدَاهُ إِهْمَنِي فَأَكْثَرَ لِرُ شُرْعَتَا فِي عَمَلٍ وَاحِدٍ وَوَقْتُ وَحْدَةٍ؟ ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ هُمْ قُلُوبٌ يَقُولُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قَوْلًا لَا تَغْنَى الْأَنْصَارُ وَلَكِنْ تَغْنَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج ٤٦/٢٢].

وأخرج الإمام النسائي عن عُرْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «سَبَكُونْ بَعْدِي هِبَاتٌ وَهَبَاتٌ - أَيْ شُرُورٌ وَفَسَادٌ - فَمَنْ رَأَيْتُمُوهُ هَزَقَ الْجَمَاعَةَ، أَوْ يُرِيدُ تَغْرِيقَ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ وَهُمْ جَمِيعٌ فَاقْتُلُوهُ كَاتِبًا مِنْ كَرٍّ، وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَقْتُلُ اللَّهُ لَصَاحِبَ بَدْعٍ صَوْمًا وَلَا صَلَاةً وَلَا صَدَقَةً وَلَا حَجًّا وَلَا عُمْرَةً وَلَا جِهَادًا وَلَا ضَرْفًا وَلَا غَدْلًا، يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا تَخْرُجُ شَعْرَةٌ مِنَ الْعَجِيبِ» وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا رَفَعَهُ: «أَيُّ اللَّهِ أَنْ يَعْلَى عَمَلٌ صَاحِبَ بَدْعٍ حَقٌّ يَدْعُ بِدَعْوَتِهِ». وَعَنْ ابْنِ مَسْرُودٍ قَالَ «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَعْلَيْكُمْ تُذَكَّرُونَ أَقْوَمًا يَصَلُّونَ لَصَلَاةٍ لَعِيرٍ وَفَتْهَا، فَإِذَا أَذْرَكْتُمُوهُمْ قَصَلُوا فِي بَيْتِكُمْ لَوَقْتِ الَّذِي تَغْرِيقُونَ، ثُمَّ صَلُّوا مَعَهُمْ، وَاجْتَمَعُوا سُنْعَةً أَيْ بَاهِلَةً، وَنَحْوَهُ»

عن عبادة وأبي ذرٍّ. فلم يَأْذُنْ لهم في تعدد الجماعة ولا في التحلفِ عنها، فيجب على العلماء وأولي الأمر وجماعة المسلمين إنكارها وتهدمُ منارها.

وجزَيْنُ العدو بها من بعض العلماء ولعوائِم لا يُسَوِّغُها. وقد أَلَفَ في هذه المسألة الشيخُ الإمام أبو القاسم عبد الرحمن الحباب السعديُّ المالكيُّ والشيخُ أبو إبراهيم مسحقُ القساريُّ المالكيُّ، وتسلَّطَ الكلامُ عليهما، وأجاداه ففكَّفا مَنْ تَعَدَّهما مؤنِّسًا، جراحهما الله تعالى أحسنَ الجزاءِ بِمَن.

ثم أُطْلِفَ في التشنيعِ عن من يتساهلُ عن الاعتداء بالتراتب - أي بالإمام الراتب - ساقطة وحديثٌ انتظاراً لغيره بأنَّه لم يَقُلْ نه أحدٌ من الفقهاء، لا فِعْلاً ولا قَوْلًا ثم قال قائماً صلاة المغرب وصلاة العشاء في شهر رمضان في وقتٍ واحدٍ فلمْ يَشْحِنْها أحدٌ من العلماء، بل أَسْطَحَّها كُلُّ مَنْ يُسْأَلُ عنها، ومنهم من نادر للإِنْكارِ من غيرِ سؤالٍ. ثم قال: وقال الشيخُ إبراهيم الغساليُّ: إنْ فُتِرَتْ الجماعةُ عندَ الإقامة على أئمة متعَدِّة، إمامٌ ساجِدٌ، وإمامٌ رَاكِعٌ، وإمامٌ يَقُولُ سُبُّحَ اللَّهِ يَلْنُ حِجْدَةً، لم يوجدَ مَنْ ذَكَرَهُ من الأئمة، ولا دانَ به أحدٌ بَعْدَ الرُّسُولِ ﷺ، ولا مَنْ صَحَّحَ عَقِيدَتَهُ، ولا مَنْ قَسَدَتْ، لا في مَنَرٍ، ولا في خَصَرٍ، ولا عندَ تلاطُمِ السُّيوفِ وتَصَبُّقِ الصُّوفِ في سبيلِ الله، ولا يوجدُ في ذلك أَثَرٌ لِمَنْ تَقَدَّمَ، فكيفَ لَهُ به أُسْوَةٌ؟

قال حمادُ الدين بنُ ظهيرة المَكِّيُّ. وتَسَاعَتْ ذلك وساعَتُهُ ظهيرةٌ لِمَنْ أَهَمَّ رُشْدُهُ، وَمَنْ تَقَصَّرَ بِوَعْيِيَّتِهِ، ودَلَّاهُ المَنعُ من ذلك مِنَ السُّنَنِ الشَّرِيفَةِ أَكْثَرَ من أَنْ تُقْصَرَ، وأشهرُ من أَنْ تُدَكَّرَ. ثم قال: وعلى الجُمْلَةِ فذلك مِنَ البِدْعِ التي يجبُ إنكارُها، والسعيُّ لله تعالى في تحْقِيقِ مَنَارِها، وإزالةِ شِعَارِها، وجماعِ الناسِ على إمامٍ واحدٍ، وهو الإمامُ الراتبُ، وكلُّ مَنْ قامَ في إزالةِ ذلك فله الأجرُ الوافرُ والخيرُ العظيمُ المتكاثِرُ.

قال العلامةُ الحَقْلَبِيُّ: وما قاله هؤلاء الأئمة طاهرٌ لا شَكَّ فيه، إذ لا يَشْكُ عاقلٌ في أنَّ هذا الوَقْلَ المذكورَ مناقضٌ لمقصودِ الشارعِ من مشروعيته صلاة الجماعة، وهو اجتماعُ المسلمين، وأنْ تُعوذَ بركةُ بعضهم على بعضٍ، وأنْ لا يُؤْذِيَ ذلك إلى تعريقِ الكلمةِ، ولم يَنْسَحِ الشارعُ بتفريقِ الجماعةِ بإقامتين عندَ انصرورةِ الشديدةِ، وهو

حضور القتال مع عدو النبي، بل أمر يقسم الجماعة بصلاتهم بإمام واحد. وقد أمر الله سبحانه وتعالى بخدم مسجد الضراب لما اتخذ لتفريق الجماعة. وكان بعض الشيوخ يقول: **عَمِلُ هؤلاء الأئمة - أي أئمة الجماعات المتعددة - شبه فعل أهل مسجد الضراب**. وقال القاضي أبو الوليد ابن رشد: الجماعة إذا كانت بموضع فلا يجوز لها أن تتفرق طائفتين فتصل كل طائفة منها عن جدّة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة ١٠٧]، ثم نقل ما روى المديري في (الترغيب والترهيب) في وعيد المحدثات، منها حديث ابن عباس، وفيه: **«وإنه من يجزئ منكم مسيرى حلاماً كثيراً، فَمَلِكُكُمْ سُتِي وَنُؤُ خَلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي عَصُوا عَلَيْهَا بِالْوَجْدِ، وَبَنَاءُكُمْ وَتَحْدِثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنْ كُلُّ يَدْعُو صَلَاةً»** رواه أبو دود وعبره. ومنها حديث أبي قل قال رسول الله ﷺ: **«مَنْ رَغِبَ عَنْ سُتِي فَلَيْسَ مِنِّي»** رواه مسلم. ومنها حديث ابن عباس عن النبي ﷺ: **«أبَى اللَّهُ أَنْ يَقْبَلَ عَمَلُ صَاحِبٍ يَدْعُو حَقَّ يَدْعَ يَدْعَتُهُ»**. ومن المعلوم بالتواتر والضرورة أَنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّةَ خَلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ التَّحَدُّ الْجَمَاعَةُ فِي الصَّلَاةِ الْخَمْسِ، فَمَعْنَاهُ دَعَا شَنِيعَةً، وَصَلَاةً قَطِيعَةً. وفي الصحيح: **«مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرٍ هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ هُوَ زَلٌّ»** وفي رواية لمسلم: **«مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرٌ هُوَ زَلٌّ»**، والله أعلم. انتهى كلام الشيخ عليش رحمه الله تعالى مُنْكَصاً

وهي كما ترى فتوى قوية تشدُّ أزرَ الدليلين بأنَّ الأفضلَ الاقتداء بأول إمام يقوم به الصلاة، وأنَّ التأخيرَ مكروه. لكنَّ ما فيها - بين أنه لم يقنَّ أحدٌ من الفقهاء بانحطاد إمام موفٍ مخالِفَ إلى ارتضاء الشيخ لفتية ابن هبدين الحنفي من أنه لا يُعْتَرَضُ عَنْ مَنْ اسْتَظَرَ بَعْدَهُ مِنَ الصُّفُوفِ بِسَطْرٍ إِمَاماً مُوَافِقاً. كما أن ما فيها أيضاً - من أنه لم يذكر أحدٌ من الأئمة بعدد الأئمة حال الخوف ولا دان به أحدٌ - مُسْتَذْرَكٌ ما ذهب إليه الحنفية من حوارج أقسام لاس فيه إلى حدتين يُصَلِّي بِكُلِّ جَمَاعَةٍ، بل هو الأصل عند عدم التنازع في الصلاة خلف إمام واحد.

قال في (المر المختار) بعد أن ذكر صلاة الخوف: وهذا إن تنازعوا في الصلاة خلف إمام واحد، ولا فالأفضل أن يُصَلِّيَ بَكُلِّ طَائِفَةٍ إِمَامٌ. اهـ

وكتب عليه الشيخ ابن عابدين في (الدر المختار) أي فيصلي الإمام بطائفة
ويسلمون ويذهبون إلى جهة العدو، ثم تأتي الطائفة الأخرى فيأمر رجلاً ليصلي بهم.

هـ

تسليم الإمام الشاهي تلقاء وجهه سراً قبل شجوده للشهو

مشهور مذهب الخصية أن الشهو يكون بعد سلام واحد عن يمينه، وهو الأصح،
كما في (نور الإيضاح)، وقيل يأتي بالتسليمين، وهو قول مصحح أيضاً، كما في
(رد المحتار). ونيل بعد سلام واحد تلقاء وجهه كما في (رد المختار).

وفي (الدر المختار) أنه على القول بأنه بعد سلام واحد ينقطع بالتسليمين،
فيجب ترك التسليمين لثانية. وفي (الدر المختار) ولو سجد قبل السلام جاز، وكثرة
تربيه. اهـ وكنت عليه المحقق بن عابدين في (رد المختار) هو ظاهر الرواية، وفي
(المحيط) وزوي عن أصحابه أنه لا يجزيه، ويُعيدُه اهـ.

فأنت ترى أنه لو سلم تلقاء وجهه جار في قول، والاحتياط لضبط صلاة المقتدين
المسبوقين حتى لا يقوموا فور السلام لأولي متحقق في هذا القول، لما ترى من
مُسارعة المسبوقين إلى القيام لإتمام ما فاتهم من صلاتهم حلف الإمام والإسراع بهذا
السلام حين هذا الاحتياط، فلا شيء فيه، واعمل به حسن جداً

تشكيل صف في صلاة الجماعة

وأما صلاة الجماعة المولقة من أكثر من اثنين فصورتها أن يقف أحدهما وراء
الإمام، ويقف الثاني عن يمين هذا الذي وراء الإمام، وبذا يُشكّلان صفًا، فإن جاء
ثالث وقف عن شماله، فإن جاء رابع وقف عن يمين الذي وقف وراء الإمام، إلخ..

ما يفعلُه أهل مجلس ذكر الله تعالى

من تركهم الصلاة بجماعة في مسجد

المسجد قريب منهم، ولأن الذكر يُقام في مجلسهم فَرَزَ انتهازهم من صلاة الوشاء،
فهم يصلون من أجل هذا في مجلسهم.

الجواب: المطلوب منهم حضور الصلاة بجماعة في المسجد، لأنها من شعائر الله القوية، ولحديث النبي الشريف يقول: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»، وجاز المسجد كل من يسمع النداء للصلاة، فكيف بالغريب منه ١١٩ إن الشرب إلى الله يكون بالتزام ما شرع لنا، ومما شرع لنا الصلاة بجماعة في المساجد ولي إمكان هؤلاء المذكريين تأخير إقامة الذكر الشريف قليلاً ريثما تؤدي الصلاة بجماعة في المسجد، ويحضر الملائمون للذكر الشريف.

صلاة التسبيح

أما لسؤال عن صلاة التسبيح. فجوابه أنها واردة في السنة ومفروعة، وحديثها كثرت طرقه وتعددت، فارتقى إلى درجة لحديث الحسن، وهو حجة في إثبات الأحكام.

قال في (رد المحتار) 'يتمها كل وقت لا كراهة فيه، أو في كل يوم أو ليلة مرة، ولا في كل أسبوع أو خمسة أو شهر أو عام. وحديثها حسن لكثرة طرقه، ورغم من رآه ضعفه، وفيها ثواب لا يتناهى، ومن قال بعض المحققين. لا يسمع بعظيم فضيلتها وتركها إلا متهون بالدين والمظن في نكبتها بأن فيها تعبيراً يظلم الصلاة إنما يتألى على ضعف حديثها، فإذا ارتقى إلى درجة الحسن أنشأ وإن كان فيه ذلك. اهـ.

حكم صلاة التسبيح

حكم صلاة التسبيح في جماعة لكراهة عدد اختلفية إذا كان المقتدون بالإمام أكثر من ثلاثة، وإذا حكمهم هم في كل صلاة نافلاً إلا صلاة التراويح، ولعن العلماء الذين يؤمون بالناس يملكون الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه، لكن يلزم هذا الظن أحكامها على مذهبه فقيداً به في أدائها ولا كان الأمر تليقاً.

صلاة التراويح

هي سنة مؤكدة، وهي عشرون ركعة بتسبيحات، وإذا قول الجمهور المعتبر. قال العلامة الشيخ زهد الدين بن تميم الحنفي في كتابه الكبير الذي سماه (البحر الرائق، شرح كثر الدقائق) عشرون ركعة، وهو قول الجمهور، لما في (الموطأ) عن

يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب بثلاث وعشرين ركعة، وعليه حمل الناس شرقاً وغرباً. اهـ والثلاث فوق العشرين من ركعات الوتر.

وفي (الاختيار) في فقه الحنفية: أن أبا يوسف سأل أبا حنيفة عنها وما فعله عمر، فقال التراخي سنة مؤكدة، ولم يتحرّضه عمر من تلقاء نفسه، ولم يكن فيه استدعاء، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وغلب من رسول الله ﷺ اهـ ود. يدل صراحة على أن العشرين فعله سيدنا رسول الله ﷺ. وقد صلاها في المسجد بأصحابه، ثم خشي أن تُقرن عليهم فأمرهم بصلاتها في بيوتهم، ثم جمعهم عمر في زمن خلافته على أبي بن كعب رضي الله تعالى عنهما، فصلاها الناس عشرين، واستمر العمل بها كذلك إلى يومنا هذا.

وأما ما في الصحيحين من قول عائشة رضي الله تعالى عنها: «ما كان يريد رسول الله ﷺ في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة، يُصلي أربعاً، فلا تسأل عن حُسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حُسهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً»، لذا يَحْتَسِبُ عندها والمُتَّبَعُ مُقَدَّمُ على الباقي، وقد ضبط الصحابة فيها العدد عشرين، وعددهم كثير، فَيُسَرُّ بعمل رواتبهم. وقد أخذ لأئمة هذا والله سبحانه وتعالى أعلم، واستنقر الله العظيم.

جواز اقتداء الحنفي بشافعي في صلاة الوتر

شريطة أن تكون بثلاث ركعات وبثلاثية واحدة

وأما سؤالكم عن اجتماع الحنفية والشافعية على إمام واحد في صلاة الوتر في شهر رمضان، فجوابه: أنه جائز في كلا المذاهبين، ولكن فقهاء الحنفية يشترطون به أن يكون بسلام واحد، وهو جائز عند الشافعية في بعض صورته عندهم.

ولقول بأن اقتداء الحنفي بالشافعي فيه لا يجوز مطلقاً، مرموض، والتسبيل له بأن الشافعي يراه نقلاً، والحنفي يراه واجباً، تعليل ذلك أن اعتبار الصلوة مُهْمَرٌ، ويبقى لطرُق إلى البنية المتحددة في مشروعيتها وأدائها. كما أن القول بصحة هذا الاقتداء

إلى آخر الصلاة وإن قلَّ الشدعي بسلام على رأس الركعتين، مروض أيضاً، ولا
عبرة بالاستدلال له بأن الإمام لم يخرج من الصلاة يسلم على الركعتين في عتقاده،
أي الإمام، لأن الركعة الثالثة الآية بعد السلام من الوتر، وهو أمرٌ يُجْتَنَبُ به
فِيهِمْ.

وَوَحَهُ الرُّدُّ أَنَّ الْأَصَحَّ اعتباره اعتقاداً، والمفتدي، والحنفي يرى أن هذا السلام قاطع
لِلصلاة، يَفْسُدُ اقْتِدَاءً بِهِ وَإِنْ ضَحَّ عَدَّ الشروع، بُدَأَ، وَلَعَلَّكَ تَرَى مِنْ هَذَا أَنَّ عَلَى
الشافعية أَنْ يَتَسَاهَوْا فِي الْأَمْرِ، وَأَنْ يَكُونُوا هُمُ الْمُقْتَدِينَ بِالْإِمَامِ الْحَنَفِيِّ، وَبِذَا تَنَحَّلُ
الْمُشْكَلَةُ مِنْ أَسَاسِهَا.

وهذا وجه آخر هو التقييد بخص، مبيح للحنفي تقليد الإمام لشدعي رحمه الله
تعالى ورضي عنه في صلاة وتر يسلمين من حيث أنه ثبت بديو بغض النبي ﷺ،
والتقييد حادث إذا أخيم أمره وروحيته شروطه في الوضوء يته وترت، وفي الصلاة
يئة وطمانية وقراءة دعاة الشريعة خلف الإمام.. إلخ

وهذا فضل عفة المرحوم الشيخ جمال الدين لقاسمي، الدمشقي في كتابه (صلاح
المساجد، من ليدع والعود) هذا الاقتداء، قرره جورة، وذكر أن الافتراق مع
يُنَافِي عِيداً الجماعية ومشروعيتها وهذلي الصحابة كلهم إذ لم يكونوا يقسمون جماعة
الوتر، بل ربما يرون التفسير من أنكر التكرار، إذ ما جمعهم عمر رضي الله تعالى عنهم
في التراويح على إمام واحد إلا يرفع لتقسيم والاحتلاف، وللحرص على التجمع
والانقلاب. رواء المحدثون في أصل مشروعية التراويح وقيام به في لي رمضان، اهـ

ثم قال بعد كلام. قرر علماء الأصول أن العائني لا مذهب له، فإذا دخل المسجد
ما عليه إلا أن يقتدي بما فيه ويتصنع بهيئته، بل رأيت أستاذاً لي من الشافعية
الحقفي يقتدي بزم مسجد حنفي في صلاة الصبح، ويوافق على ترك القبوت، ولا
يسجد للشهر - على مقتضى ما طلبه لشافعية - ويقول: لا أرى من الأدب في العدة
خامسة من الحديث إماماً لي، ورضيته لذلك، وهو يستند في عبادته إلى أدلة ما تورد
صحيحة وحجة، وليس من العقول والعقل أن أدين إمامي، وأني بما م يأت به،
مرجئه لله، ما أقر عقله وأحسن هذبه. اهـ

ثم قال بعد كلام طويل إن الوثور روي فيه كبريات متعددة كما بينته أمهات كتب السنن، وذكرته خلاصتها في كتابي (الأوراد الماثورة). فكتبت صلاة النبي عليه الصلاة والسلام له بإحدى عشرة ركعة، مفصلة الركعة الأخيرة عنها، وثلاث بتسليمه وحده موصولة، نعم، روايات الفضل أصح، إلا أن ذلك لا ينهي ثبوت غيرها، فحق العقيد المتعبد أن يكون ذا نظر بالروايات والهدي النبوي، فيعلم أن أئمة المذاهب - عليهم الرحمة - أدلتهم جلية، وأن الواصل للبية روي عن أنواع توسعة على المتجهدين، وأن عمدة الإمام ليس إلا هي ما رآه أرخج اجتهاداً مع تسليم غيره والاعتناء به، يدل على ذلك اقتداء بعضهم ببعض مع تحليفهم في الفروع تحلفاً اجتهادياً لا تحلف بقدي في العادات. وبخمدية فحق المصلي في المسجد أن يوافق أئمتها مطبقاً لما ذكرناه، ومن حالف لما هو إلا متعصب م يدرس العبادة ولم يعهم حكم لشرع، نصرنا المولى باحق وأهمنا رُشدنا. اهـ

وقوله: روايات الفضل أصح، مئيل منه إلى غير ما رُخج عبد الجمعية من أن الوصل أصح.

حكم الصلاة خلف الفاسق

الحوار الصلاة جائزة خلف كل إمام تقى أو فاسق هذا إن صح قول الطاعنين فيه، ولا فاضل شرعي بخ حال المسلم عن الصلاح - والأحاديث الشريفة البوية تُفيد طلب الائتم بأي إمام برّ أو فاجر، وقد صلى لصاحبه خلف الحاجج بن يوسف الثقف وحاله معونة. وروي الإمام ليهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن سدد رسول الله ﷺ أنه قال: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَصَلُّوا عَنْ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَجَاهِدُوا مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ». بهم، إن الصلاة خلف لأتقى أفضل، لي أخرج الحاكم في مستدركه مرفوعاً إلى النبي ﷺ «إِنْ سَرَّكُمْ أَنْ يَقْسَ اللَّهُ صَلَاتَكُمْ فَيُؤْتِكُمْ خِيَارَكُمْ، فَإِنَّهُمْ وَقَدْ كُفُّوا فِيكُمْ وَبَيْنَ رُكْعَيْكُمْ».

ومهما رجعت يريد الصلاة إماماً صالحاً فعليه أن يتحول إليه ويترك الإمام الفاسق، فقد جاء في كتاب (رد المحتار) للعلامة الشيخ اس عايدير ما بين وفي (المعراج) قال أصحابنا لا ينبغي أن يقتدي بالفاسق إلا في الجمعة، لأنه في غيرها يُجد إماماً غيره.

أه قال في (الفتح) وعليه يُكره في الجمعة إذا تعددت إقامتها في المَظَرِ عل قول محمد المَقْبِي به، لأنه سبيل إلى التَّحْوِيل. أه انتهى ما نقله الشيخ ابن عابدين. وقول محمد هو جوازُ تعديد الجمعة في البلد الواحد للحاجة إلى هذا التعدد في الأزمنة المتأخرة من حَضَر السنن الصالح رضى الله تعالى عنهم لاتساع المَدَن وكثافة السَّكَن وصعوبة الانتقال إلى المسجد الكبير الجامع وقد لا يَسَعُهُمْ.

أه رد لم يجد إلا إماماً فاسقاً بالصلاة حلعه مطلوبة، وهي أولى من الانفراد وبها يتأنَّ فصل الجماعة ومضاعفة الأجر إلى خمس وعشرين درجة، تَفْصِلُ بها صلاة الجماعة صلاة المنعز، وإن كان لا يأتى كما يأتى حلف الزرع التقى. كذا في (الدر المختار) للعلائي، وفي (رد المختار) عليه للعلامة الشيخ ابن عابدين. وفي (رد المختار) له أيضاً أن لاقتداء بالقاضي ومحوه مكروه تريباً، فلو أمكن الصلاة حلف غيرهم هو أفضل، وإلا فلا اقتداءً أولى من الانفراد. أه

ولكن ليس لأحد من العامة أن يقيم صلاة الجمعة والإمام لرائث الموطئ حاضراً، كما ليس لأحد منهم أن يؤم الناس في منزل أحد إلا بإذن، ففي (رد المختار) لابن عابدين، أن الإمام الراتب كصاحب البيت في ذلك. قال في (الإمداد): وأما إذا اجتمعوا، فالسلطان مقدم، ثم الأمير، ثم القاضي، ثم صاحب اسرل ولو مستأجراً. وكلما تقدّم القاضي حل إمام المسجد أه

وبعد، فلا يجوز لإنسان أن يحايف صلاة الجماعة القائمة إلى صلاة الانفراد في المسجد الواحد فإنها مخالفة للهدي النبوي وتصريق للكلمة ونشيت للوحدة وتبريق لها، والشرع للإسلامي ينهى عن هذا كله.

الصلاة وراء الأمي، ومن هو الأمي؟

أما سؤالكم عن جواز الصلاة وراء الأمي، ومن هو الأمي؟ فجوابه، إن اقتداء الأقوى بالأضعف لا يجوز عند الحنفية، فلو من شرطه كزّن الإمام مساوياً للمأموم؛ كمعتري معتري، ومُتمل بمثبه أو أقوى منه كمتمل بمعتري، ولا يجوز المكس.

والأمر عند الحنفية من لا يجنب القراءة المفروضة، وعند الشافعي من لا يجنب العائجة، ذكره. يحقق الشيخ، بن عديين في حاشيته (رد المحتار على البر المختار) ما قلناه له من (ابسر) لابس نجيم والمقدار معروف هو ما يطلَق عليه اسم القرآن، ولو آية عند الإمام أبي حنيفة، وهو مقدر عند صاحبه أبي يوسف ومحمد ثلاثين حرفاً، مثل ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ (١) ﴿ثُمَّ عَنَسَ وَنَسَرَ﴾ (٢) ﴿ثُمَّ أَذِيرَ وَأَسْتَكْثِرَ﴾ [المدر ٢١/٧٤]. وقوله أخوط، وهو المعتمد، متى لم يحفظ نحو هذا، أو حوطة أو أكثر منه لكن يلحق تفسيره للمعنى فهو أمر، كما في (رد المحتار)، وانقضى من حفظه أو أكثر منه على وجوه صحيح

وعلى الأمر أن يقتدي بالقارئ مهما تمكن واستطاع، لأن قراءة الإمام قراءة للمفتدي، لأنها قرأه عليه بثبوت عنه إمامه فيها.

كراهية الاقتداء بمن يخلق بحيته، ولو كان أغلب القوم

من فضها عن مقدار القبضة مخطوطة في الإسلام، وقد أوسعت القول في رسالة كتبها لهذا الغرض، وهي مطبوعة متداولة^(١) والتلخيص بالمخطوط بسوق، وكون المتنبس به عالماً لا يزين اسم المصنف عنه، بل إنه شناعة مردوجة وشاعة مراكمة. وفيها من رحمهم الله تعالى ذكروا أن التقديم للإمامة تكريم لا يستحقه. لئلا يسبق من حيث أن المطلوب التكرير له ليرتك فسقه، وعليه فالصلاة ورائه مكروهة.

لكن إذا دار الأمر بين صلاة على أفراد وبين اقتداء بفاسق، فالأقضية به أولى تحصيلاً لتفضيل صلاة الجماعة. وقد كان الصحابة رضي الله تعالى عنهم يقتدون بأبي حنيفة بن يوسف القمي، وحالة معلومة. هذا لدى ذكره فلهاؤنا رحمهم الله تعالى.

للجمعة سنة قبلية مؤكدة وبعديّة مؤكدة أيضاً

القول بأن الجمعة ليست لها شأن مؤكدة، قول لبعض الفقهاء، وهو مدمر الحسنة أما غيرهم فيثبتون والتسليم لفقهي يشهد لهم.

قال الإمام الرضائي الحنفي في شرحه يلقي (الكفر): روي عن عائشة رضي الله تعالى

(١) هي رسالة (حكم الجمعة في الإسلام) مطبوعة ضمن كتاب (مجموعة رسائل الشيخ محمد الحامدي)

عنها أنها قالت: «كان النبي ﷺ يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد ركعتين، وبعد المغرب اثنتين، وبعد العشاء ركعتين، وقبل العصر ركعتين»، رواه مسلم وأبو داود وابن حبان. وعن أبي أيوب رضي الله تعالى عنه: كان النبي ﷺ يصلي بعد الزوال أربع ركعات، فقئت: ما هذه الصلاة التي تداوم عليها؟ فقال: هذه ساعة تفتح أبواب السماء فيها، فأجبت أن يضعني فيها عمل صالح فقئت: أي كلهن قراءة؟ قال: نعم، فقئت: أي تسليمة واحدة أم تسليمتين؟ فقال: بتسليمة واحدة روى الطحاوي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر، فيكون سنة كل واحد منهما أربعاً.

وروى ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: كان النبي ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل بينهما.

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال: «من كان مكتملاً بعد الجمعة فليصل أربعاً» رواه مسلم. (والأربع بتسليمة واحدة عدداً، حتى لو صلاها بتسليمتين لا يُعتد بها عن السنة. وقال الشافعي بتسليمتين، والحجة عليه ما روينا)

وعن إبراهيم: كان ابن مسعود رضي الله تعالى عنه يصلي قبل الجمعة وبعداً أربعاً، لا يفصل بينهما بتسليم.

وروى باقر أن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما كان يصلي بالهار أربعاً، وقبل الجمعة أربعاً لا يفصل بينهما بسلام، انتهى ما قاله العلامة الزبيدي في هذا.

وقال العلامة الشيخ إبراهيم الخليلي في شرحه الكبير للآتي (مياً المصلي) أنا الأربع بعدها فلما روى مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إذا صليتم بعد الجمعة فصروا أربعاً»، وفي رواية لجماعة إلا السحري: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعد أربعاً»، والأول يدل على الاستحب، والذي على الوجوب، فقننا بإسنية مؤكدة تجمعاً بينهما

وأما الأربع قبلها فلما تقدم في سنة الظهر من مؤظية عليه الصلاة والسلام على الأربع بعد الزوال، وهو يشمل الجمعة أيضاً، ولا يفصل بينها وبين الظهر أم كلامه.

وذكر العلامة الشربلاني في شرحه (مرآة العلاح لمن نور الإيضاح) وقال الربيعي: حتى لو صلاها أي البعدية بتسليمتين لا يُقْتَدَّ بها عن السُّنة اهـ ولعله يدور على قول النبي ﷺ: «إِذَا صَبَّيْتُمْ بَعْدَ الْجُمُعَةِ لَصَلُّوا أَرْبَعًا، فَإِنْ عَجَلَ بِكَ شَيْءٌ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ وَرَكْعَتَيْنِ إِذَا رَجَعْتَ»، رواه الجماعة إلا البخاري اهـ

فأنت ترى من هذه الأحاديث أسوية الشريعة، والآثار الكريمة عن لصحابة، والقبول الفقهية عن الفقهاء، أنَّ للجمعة سُنَّةٌ قليلةٌ وسُنَّةٌ عديدةٌ، وكلُّهما بتسليمية واحدة عند الخصية. وقول الإمام النووي بِظُلَانٍ أَصَحُّ حَدِيثٌ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ وَهُوَ (كَانَ ﷺ يَصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا) بِفَرْصِ ثُبُوتِهِ عَنْ سُورِي - لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَا سُنَّةَ قَبِيَّةٍ وَلَا بَعْدِيَّةَ لِلْجُمُعَةِ، لِأَنَّهُ يَمُنِّي بِدَلَالَةِ أَنَّ تَكُونَ الْأَرْبَعُ بِتَسْمِيَةِ وَاحِدَةٍ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَنَازِيَّةِ، إِذْ مَذْهَبُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَهُوَ شَافِعِيٌّ مَذْهَبٌ، أَنَّ الْأَرْبَعُ تَكُونُ بِتَسْمِيَتَيْنِ، أَيْ تُصَلَّى كُلُّ رَكْعَتَيْنِ عَلَى جَدَّةٍ، وَالرَّكْعَتَانِ الْأُولَيَا مُؤَكَّدَتَانِ، وَالْآخِرَتَانِ مُسْتَحْتَتَانِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ فِي سُنَّةِ الظُّهْرِ وَالْجُمُعَةِ عِنْدَهُمْ كَالظُّهْرِ.

والحسنة الذين يقولون بأنَّ لَا سُنَّةَ قَبِيَّةٍ لِلْجُمُعَةِ يَجْعَلُونَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَنْ يَصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.

قال العلامة الجزيري في كتابه (تفهيم المذاهب الأربعة) عند نقله مذهب الحنابلة في هذا الموضوع وللجمعة سنة راتية بعدها، وأقبلها ركعتان وأكثرها بست، ويُسرُّ أن يُصَلَّى قَبْلَهَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، وَهِيَ غَيْرُ رَاتِيَّةٍ، لِأَنَّ الْجُمُعَةَ بِسْرِهَا رَاتِيَّةٌ قَبِيَّةٌ اهـ كلامه. وبذلك تُلْحَظُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْخِلَافَ يَكُونُ لِمَصْنُوعٍ، لِأَنَّا نَسْمِيَهُمْ فِي اسْتِثْنَائِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ اعْتَبَرُوهُ غَيْرَ رَاتِيَّةٍ

والمالكية قائلون بأربع قبل صلاة الظهر وأربع بعدها، وأربع قبل صلاة العصر وست بعد صلاة المغرب.

نقل هذا عنهم العلامة الجزيري في كتابه المذكور فانظره فيه، وهي عندهم مندوبة نَدْبًا أَكْبَدًا كَمَا حَكَاهُ عَنْهُمْ. وَالْجُمُعَةُ كَالظُّهْرِ فِي الْمَعْنَى لِأَنَّ وَثْنَهُمَا وَاحِدٌ.

وبعدُ - فيزُ غير المناسب تبيُّطُ الجُسم عن الصلاة قبل الجمعة في هذا الزمان الذي سيطرَ فيه الكُفْرُ عن النفوسِ إلا مَنْ سَلَّمَ اللهُ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَتَأَفَّلُونَ عَلَى الْأَرْضِ، وَلَا يَنْهَضُونَ إِلَى الْعِبَادَةِ إِلَّا مُتَكَلِّمِينَ، فَأَيُّ قُرْبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَيُّ رِشَاءٍ، وَأَيُّ إِحْلَاصٍ هَذَا الَّذِي فِيهِ إِقْعَادُ النَّاسِ عَنِ الْوَأَمَلِ فَوْقَ مَا هُمْ قَاعِلُونَ؟

أَرْجُو أَنْ نَكُونَ حَكَمَاءَ، نَصِيحُ الْأُمُورِ حَيْثُ يَحْتَسُنُ أَنْ تَوْضَعَ، وَسِيرُ مَعَ الدَّلِيلِ، الْعِنَمِي الَّذِي يُوقِنُنَا عَلَى الْحَقَائِقِ الْبَاصِعَةِ. وَقَدْ رَأَيْتُ أَنَّهُ بُشِّتَ لِلْجُمُعَةِ سِتَّةُ قَبْنِهَا، وَقَدْ تَحَسَّكَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ بِهَذَا، وَإِنْ مِنْ قَوَاعِدِ الْعِلْمِ أَنْ التَّحْيِثُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِثْبَاتِ. وَاسْتِدْلَالُ الْإِمَامِ أَجْهَدُ بِحَدِيثٍ يَكُونُ تَصْحِيحًا لِدَلِيلِ الْحَدِيثِ، عَلَى أَنَّ حَدِيثًا مَبْرُورًا عَامًّا يَضْلُجُ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ لِسِتَةِ الْجُمُعَةِ، وَقَدْ رَوَاهُ السُّنَّةُ بِعَقْدِ «بَيْنَ كُلِّ أَذْنَيْنِ صَلَاةٌ»، وَالْأَدَانِ وَالْإِقَامَةُ. وَهَذَا أَيْضًا حَدِيثٌ شَرِيفٌ عَنِ ابْنِ جَبْرِ فِي صَحِيحِهِ وَالْإِسْقَاطِي وَالطَّرَافِي لَمَّا مِنْ صَلَاةٍ مَعْرُوضَةٍ لَا رِيبَ بِدِيهَا رَكْعَتَانِ. وَقَالَ الشُّوَكَاةُ فِي كِتَابِهِ (بَيْلِ الْأَرْطَارِ) وَهَذَا الَّذِي قُلْنَا تَدْخُلُ فِيهِمَا جُمُعَةٌ وَغَيْرُهَا، وَمِنْهَا الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الزَّوَابِ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ، وَجُمُعَةٌ كَثِيرَةٌ.

وَمِنْهَا حَدِيثٌ، اسْتِثْنَاءُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ حَالَ الزُّوَالِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيْضًا وَكَرَّرْتُ بَيْنَ يَدَيَّ كُلَّ صَلَاةٍ رَكْعَتَيْنِ لَا يَنْتَهِي الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا، فَإِنَّ الْمُتَعَدِّ لَيْسَ لَهُ مَفْهُومٌ مُخَالَفٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ إِرْوَادُهُ فِي الْأَرْبَعِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَقَبْلَ الْجُمُعَةِ فَتَنَّتْ.

// صَلَاةُ الظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ //

لَا يَنْتَهِي عَنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَذَا مَذْهَبُ السَّادَةِ الشَّافِعِيَّةِ نَظَرًا جِهَالًا لِلْإِمَامِ الَّذِي مَسَّنَ فِي آدَاءِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَهِيَ لَنْ مَسَّنَ عَنْدهُمْ، إِنْ كَانَ التَّعَدُّ فَوْقَ الْحَاجَةِ.

وَتَفْرِيعُ الدُّمُوعَيْنِ فَرَصٌ فَلَا يَنْبَغِي بِمَا نَبَّهْتُمْ عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ أَنَّ مَذْهَبًا لَا يَقْضِي عَنْ مَذْهَبٍ، وَتَعَدُّ الْجَمْعِ صَارَ فَوْقَ الْحَاجَةِ بَقِيًّا

عَلَى أَنَّ هَذَا أَحَدُ قَوْلَيْنِ مَعْنَتَا، وَإِنْ كَانَ الرَّاغِبُ الْقَوْلَ بِصِحَّةِ الْجُمُعَةِ وَإِنْ كَثُرَ التَّعَدُّ وَزَادَ عَلَى الْحَاجَةِ، نَظَرًا لَتَعَدُّ بِجَمْعِ النَّاسِ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ جَامِعٍ أَوْ تَعَدُّ عَنْ الْأَنْزِلِ. وَعَنِ هَذَا الرَّأْيِ تُسْتَحَبُّ صَلَاةُ أَرْبَعِ رَكْعَاتٍ بَيْنَهُمَا أَحَبُّ ظُهُرٍ وَجَعَتْ عَلَى وَلَمْ

وهذا هو الذي حرره الرافعي في تقريراته على (رد المحتار) لابن عابدين، وإن كان المشهور عند المشايخ أنه يُصنّفها بنية آخرٍ ظهر أدركت زكّته وم أدّوه. وانفرد بين البنيّين قريش، لكنّه دقيق لا يسع له صند هذا لكتاب العاجل.

فالأمر في مذهبنا دائر بين الافتراض كما عليه انشاعية، وهو قول مرجوح عندنا من الحنفية لكنه قوي، وبين الاستصحاب، وهو الأرجح لأقوى.

وهذه الأربع من الركعات تقوم مقدّم فرض الوقت إن كانت لجمعة مسبقة، على لقولنا بأن ينسحق وإن كانت سابقة وقعت قضاءً وبما عليه، ولذا لا يقرأ في الأخرتين إلا الفاتحة، أو فعلاً إن كان فارغ الدمة من الصلوات ولا قضاء عليه، فيقرأ مع الفاتحة سورة في كل من الأخرتين.

هذا، وقد سألي هذا السؤال أحد حملة العلم من المدينة المنورة، حتى سألنيها والله أفصل الصلاة والسلام، فأجبت جواباً طويلاً واسعاً انظر البحث لتالي وعسى أن تليخ عليه إذا كان مقدوا لي في مكنوباتي الطبع والانتشار، وهي حديدة ومفيدة إن شاء الله.

حكم صلاة الظهر بعد أداء صلاة الجمعة

جواب لسؤال عما يفعله قريش من الناس من صلاة الظهر بعد أداء صلاة الجمعة؟ القول في هذا طویل برأيدت الإحصاء فيه، وإني عامد إلى إيجازه قدر الاستطاعة إن شاء الله تعالى، فأقول: الأصل في الجمعة أن تكون واحدة في البلد الواحد، ولم يؤثّر عن سماع الصالح رضي الله تعالى عنهم أئهم عدّوها، بل ماثور عنهم توحيدها في مسجد واحد، وقد كانوا يتكلفون السعي إليها من أطراف البلد وأقاصيه رغبة في الثواب وتحقيقاً لحكمة مشروعيّتها من إظهار زوق الإسلام، ويا اجتماع المؤمنين اجتماعاً حافلاً صحماً، تتلّاه فيه الأشباح، وتتصنق لأرواح، ويُسبح الله عليهم الخيز سحاً، وتنسج الناس في الرحمة سنجاً، فالجمعة كالخج مُصغراً من حيث شهود المنافع العامة، بل والخاصة أيضاً.

وفي تعديدها في البلد الواحد تضييع هذه المأثرة الحميدة التي شرعها الله تعالى،

وَأَلْزَمَ تَرْكَ الْبَيْعِ سَخِيًّا إِلَيْهَا، وَلَقَدْ كَادَتْ تَعْدُو الْحَمْعُ الْمُتَعَدَّةُ فِي هَذِهِ الْعُصُورِ كَصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ إِلَّا قَلِيلًا

وَالِيتِ الرُّوَايَاتُ عَنْ مَا بَيْنَنَا الَّذِينَ بَقَلُوا إِلَى أَسْرَارِ التَّشْرِيعِ الْإِلَهِيِّ، فَتَقَلَّبُوا عَنْ رَجْمِ تَدْرِكِ وَتَعَالَى، رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ عَنْ مُكْبَرِ بْنِ الْأَشْحُ أَنَّهُ كَانَ بِالْمَدِينَةِ تِسْعَةَ مَسَاجِدَ مَعَ مَسْجِدِهِ ﷺ يَسْمَعُ أَهْلُهَا تَأْذِينَ بِلَايِ رَضِيَّ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ، فَيَصَلُّونَ فِي مَسَاجِدِهِمْ - أَيِ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ - وَادَّ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى فِي رَوَايَتِهِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَصَلُّونَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْمَسَاجِدِ إِلَّا فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي (الْمَعْرِفَةِ).

وَيُشْهَدُ لَهُ صَلَاةُ أَهْلِ (الْعَوَالِي) مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ كَمَا فِي الصَّحِيحِ، وَصَلَاةُ أَهْلِ (قُبَاء) مَعَهُ كَمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

وَأَحْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ (قُبَاء) عَنْ أَبِيهِ قَالَ أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَشْهَدَ الْجُمُعَةَ مِنْ (قُبَاءَ وَالْعَوَالِي) كَمَا فِي (النِّهَايَةِ) لِابْنِ الْأَثِيرِ، وَ (الْعَوَالِي) أَمَاكِنُ بِأَعْلَى أَرْضِ الْمَدِينَةِ، أَدْنَاهَا مِنْ (الْمَدِينَةِ) عَلَى أَرْبَعَةِ أَفْئَالٍ، وَأَتَقَدُّمُهَا مِنْ حِجَّةِ (نَجْدٍ) ثَمَانِيَّةً، وَ (قُبَاءَ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ الْمُبَوَّرَةِ نَحْوُ مِائَتَيْنِ، وَالْمِيلُ سِتْرٌ نِصْفُ سَاعَةٍ بِالسَّيْرِ لِمُعْتَدِلٍ وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ أَهْلَ (دِي الْحَنَفِيَّةِ) كَانُوا يَجْتَمِعُونَ بِالْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَنْقُلْ أَنَّهُ ﷺ أَدَانَ لِأَحَدٍ فِي قَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِ الْمَدِينَةِ، وَلَا فِي الْقُرَى الَّتِي يُقَرَّبُهَا.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ، لَمْ يَخْتَلَفِ النَّاسُ أَنَّ الْجُمُعَةَ لَمْ تَكُنْ تُصَلَّى فِي صَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - إِلَّا فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ

وَذَكَرَ ابْنُ عَسَاكِرَ أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَى أَبِي مُوسَى وَبَلَغَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَنَّ يُشْجَدَ - كُلُّ مِنْهُمْ - جَمْعًا وَمَسْجِدًا لِلْقَائِلِ، فَإِنَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، نَضُمُّوهُ إِلَى الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَشَهِدُوا الْجُمُعَةَ. هـ

كُلُّ هَذَا بَيِّنٌ لَنَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجُمُعَةِ الْإِتِّحَادُ، ثُمَّ كَانَتْ التَّعَدُّدُ، وَأَوَّلُ مَا حَدَّثَتْ فِي بَعْدَ ذَلِكَ زَمَنِ الْخُلَيفَةِ (الْمُقْتَصِدِ) الْعَبَّاسِيِّ سَنَةَ ٢٨٠ هـ - مِنْ عَيْرِ بَدْءِ مَسْجِدِهَا، ثُمَّ نُبِيَّ مَسْجِدٍ فِي أَيَّامِ ابْنِهِ (الْمُكْتَفَى)، فَجَمَعُوا فِيهِ، وَسَبَّحُوا خَوْفَ الْخُلَفَاءِ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ الْعَامِّ. ذَكَرَهُ الْخَطِيبُ فِي (تَارِيخِ بَعْدَادِ).

وأما ما قاله السكيني من أن الخليفة المهدي العباسي أخذت جامعا آخر في بغداد للجمعة، وذلك قبل المتفرد رايته لمكتفي بمحو مئة مئة، وأن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى وجد فيها تعدد الجمعة، فقد يُجمع بين هذين الخبرين بأن المهدي أخذته في الجانب العربي من دجلة، والجانب الشرقي هو الذي كان دار الخلافة، فهما كمدينتين مستقلتين، وبهذا يُجاب عن سكوت الشافعي على هذا وقتئذ.

وبأي تقدير فإن تعدد الجمعة أثار الخلاف بين الفقهاء، فأجازه قوم للحاجة، ومنعه آخرون جزياً على الأصل فيها، وناهون يفتنون بالجمعة التي ضلّت قلائد وسنن أداؤها، ألها هي الصحيحة، والأخرى المتأخرة لاجبة، يلزم المؤذين هـ عادتها جمعة إقامة هـ وإذا جهلت الجمعة السابقة أدء وحسب عن الجميع صلاة الظهر لتحقق هذا الإبراء، وهذا هو الواقع عالماً، فإن معرفة السبق بعيدة المنال والعمرة في السبق هو السبق في التحريم بها، أي تكبيرة الإحرام.

وأصل مذهب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى منع التعدد مطلقاً، الحاجة أو لغيرها، لكن رجح فيما بعد ناس معتبرون من أمته مذهبه - كالإمام الشمس الرزلي وأبيه الشهاب الرمي والشهاب ابن حجر وشيخهم شيخ الإسلام زكريا الأنصاري وأكابر أصحابهم كالشهاب ابن القاسم العبادي والشمس الشويري وغيرهم من أكابر أئمة الشافعية ورحمهم الله تعالى - رجحوا جواز التعدد للحاجة، وهي مُقدرة بأن لا يسع الجمع من حاليهم حتى يصليوها، وقيل: العبرة بمن يصليها بالفعل، فيُسَمَّح بإقامتها في آخر بقدر الحاجة، فإن لم يتيسر هم هذا أيضاً أقيمت في ثالث، وهكذا..

ولكن معلوماً أن مسجد لا يُعنى به مكان إسقوط منه فقط، كلا، فإنه مسجد من بابهِ إلى محرابهِ، والصحن والأزقة منه أيضاً، ولا يُقام وزن للحر والقر والشمس والمطر، لأنها نادرة الوقوع، ويُقدَّر حصولها يجب تحملها، فإن مشقتها يسيرة، وفي الإمكان تصغير الخطية وتخفيف الصلاة.

فإذا كان الأمر كما ذكر هؤلاء المصلاة ورحمهم الله تعالى فلا حاجة إلى صلاة بعدها ليكان الحاجة إلى هذه لتعدو، وإلا فلا مانع منها، ليحقق إسقاط القرص يتبين عند جهازة الجمعة المؤداة أولاً.

وبذا يتبين أن هذا ليس من الدعة في شيء لوجود الحاجة إلى هذه الصلاة، ولأن
لم تكن في عهد السلف قلالة لم يتعدوا الجميع. ومن كلّ علب هناك ريادة قرص على
المصنوعات الخمس كما يزعم الجاحلون، فربما الحيلة في الدين هي التي دعت إلى صلاة
الظهر بعد الجمعة المجهول سببها.

والحنابلة كالشافعية تقريباً، فقد قال العلامة لشيخ مرعي الكرمي أحد مشايخ
عبدالله في كتابه (دليل الطالب، دليل الطالب) وتحرّم إقامة العيد في أكثر من
موضع من البلد إلا الحاجة، كغيبتي وتغذ وخوف فتنة، فإن تعددت لغير ذلك
فالسابقة بالإحرام هي الصحيحة. اهـ وقال المقيمي في (الإقناع) في لغة الإمام أحمد
ابن حنبل رحمه الله تعالى: وتحرّم في أكثر من موضع من البلد الحاجة كغيبتي وخوف
فتنة وتغذ وخوف، فتصبح السابقة واللاحقة، فكذا العيد، فإن حصل الوحي بانسب لم
تحرّم الثالثة، وكذا ما رآه، وتحرّم لغير حاجة، وردن إمام فيها إذن، فإن فعلوا الجمعة
الإمام التي باشرها أو إذن فيها هي الصحيحة، وإن كانت مسبقة، فإن سبوا في
الأذن وعدمه فالكسبة باطلة، ولو كانت في المسجد الأعظم والأخرى في مكان لا
يسح الناس، أو لا يقدرون عليه لاحتصاص السلطان وخذه به، أو كانت المبوبة
في قضية للبلد والأخرى في أفضاء، والسبق يكون بتكبير الإحرام. وإن رفعتا معاً
نظمت، وصلوا حمة إذ أمكن، وإن جهلت الأولى، أو جهل الحال، أو عيتم الحال،
أو علم ثم أنسى، صلوا ظهراً ولو أمكن فعل الجمعة اهـ وبه يظهر أن الحنابلة
يرحبون صلاة الظهر كالشافعية عند عدم المقتضي لتعديد الجمعة

والسادة المالكية شرطوا لصحة الجمعة اتحاد المسجد، فلا يجوز أن تُصل في أكثر
من مسجد واحد في البلد الواحد، فإن تعددت فلهبره عدهم للصلاة في أقدم مسجد
يُتي، وأقيمت فيه الجمعة قبل غيره، ويسعى الجامع العيق، وهذا هو ساطع التسمية.
ولا يؤثر فيها تأخره عن غيره في البناء إذا كان له سبق أولى جمعة في الأداء. وإن
صليت فيه الجمعة من بعد وفي غيره معاً فجمعت هي الصحيحة، ولو تأخر الأداء فيه
عن غيرها في سواء، ويكون الحكم كذلك بالأولى إن سبقت أو ساء.

واليك بعض نصوص فقهاءهم في هذا ذكر العلامة الفقيه المالكي الشيخ حبيب

رحمه الله تعالى في مختصره المشهور: أن من شروط الجمعة وقوعها بجامع متين متحيد، واجتماع المعتيق وإن تأخر أداء أحد قال شارحه العلامة محمد الحارثي رحمه الله تعالى أي لا يند في الجامع الموصوف من أن يكون متحيداً، فلا يجوز التعدد على المشهور، ولو في الأمصار، وفائدة هذا أنه لو تعدد لم تكن الجمعة إلا للمعتيق، كما يقول المؤلف، فوله: الجمعة للمعتيق جواب عن سؤاله: كأن قال له. وقد شرطت في الجامع أن يكون متحيداً ما الحكم إذا تعدد؟ أجاب بأنها عدد لتعدد في السيد الواحد أو ما في حكمه صحيحة في أهل الجامع المعتيق من تلك الجوامع، بأحد أهل الحديد، وهو ما حصل به التعدد وإن صل فيه الإمام، وأما لو أقيمت في الحديد وحده صحت. والمراد بالأقدم ما أقيمت فيه الجمعة أولاً في تلك القرية - البنية - وإن تأخر أداء من غيره. وإذا ثبت كونه حقيقاً بالجمعة الأولى، لم تأخر أداء الصلاة فيه من غيره في غير الجمعة الأولى فلا يخرج عن كونه عتيقاً، إيه أشد بقوله (وإن تأخر أداء) من الحديد في غير الجمعة الأولى التي أثبت له كونه عتيقاً، وأخرى إن سقاه أو ساء، وليس المراد أن الجمعة لا تصح إلا بالجامع العتيق حتى لو تركت إقامتها به، وأقيمت بالحديد وحده لم تصح، فإن علة خلط ظاهر، بل هي صحيحة. ولو أنشئ جامعان في قرية، وأقيمت بهما الجمعة، فالجمعة لمن صل فيه بتولية السلطان أو نائبه، وإلا فالسابق بالإحرام إن حلّم، فإن أخرجهما معاً حكيم بفسادهما، وأعدوا جمعة بقاء وقتها وإن لم يقلّم السابق حكيم بفسادهما أيضاً. انتهى كلام الشرح الحارثي رحمه الله تعالى.

أقول فإن حكيم بفسادهما ولم يعيدوا جمعة كما هو الواقع في رمسا - فصلاً الطهر متعينة تحقيقاً لإسقاط الفرض عن الدمة يقر.

وقال العلامة الشيخ يوسف الصفي المالك في غاشيته على الشرح المسمى (الجواهر الزكية على الفاظ العشماوية) في باب صلاة الجمعة: ويشترط في المسجد أن يكون متحيداً، فلا يجوز التعدد على المشهور - أي مشهور المذهب - لكن العمل الآن على خلافه، وقال في (التوضيح): يجوز التعدد بمضمر وبعداد ومحوهم، فلو تعدد المسجد والجمعة للمعتيق الذي أقيمت فيه الجمعة أولاً وإن تأخرت عن غيره في

البين، لكن قولكم (الجمعة للعتيق) مقيد بقبول ثلاثي (الأول) أن تقام به وبالجديد فإن حجر العتيق وصلوها في حديد فقط صحت. (الثاني) أن لا يتحكم حاكم بصحتها في الجديد، فإن حكم بصحتها في الحديد صحت. وصورة ذلك أن يقول نبي المسجد إن صحت الجمعة في مسجدي هذا فقلدي فلان حر، فتصل فيه الجمعة يأتي العد إلى من يقول بجوار التعدد كالخمي فيثبت عنه أنه صلّى في هذا المسجد جمعة صحيحة، فيحكم الحاكم بعتيقه، لوقوع المعلق عليه فيترجم من ذلك الحكم بصحة الجمعة صنفًا، فتصير الصلاة صحيحة كما أعتى به الناصر اللقاني للسيوطي القوري، لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف. (الثالث) أن لا يحتاج إلى الجديد، فإن احتاجوا إليه لضيق العتيق هم ضحّت في الحديد قال العلامة القراوي والأظهر أن مراد حاجة من يغيب حضوره لصلاتها، ولو لم تلزمه كاصحابه ولعييد

وقال العلامة المالكي المحقق الشيخ محمد بن يوسف المعروف بالكافي المغربي، تزيين دمشق، وقد تولى فيها من قريب في كتابه (الدر الميئ): «يُشترط نفاذه أي الجامع ولا يجوز تعدد، إلا لضرورة من صيق ولم يمكن توسعته، أو لعدم بين الليل، فإن تعدد الجامع لغير سبب قاصٍ بالتعدد فالجمعة للعتيق ولو ضلّبت في غيره أولاً. اهـ»
 تنهى المقصود من كلام الشيخ لصعني المالكي رحمه الله تعالى، وبه يشي أن مقتضى مذهب المالكية واشتهور عندهم عدم جوار التعدد في صلاة الجمعة، ولكن العمل جارٍ على التعدد في المذاهب العظيمة لتيسير

وأما فقهاء الحنفية ورحمهم الله تعالى فقد اختلفوا في جوار تعددها، فسمّوا بعضهم مطلقاً، وأجازه آخرون مطلقاً، وتوسط بعضهم فجوّزها في موضعين لا في أكثر منهما. وهذه الأقوال كلها قوية في مذهب، لكن الراجح منها هو القول مطلقاً، قال الشيخ ابن عابدين رحمه الله تعالى في حاشيته (رد المحتار) أي سوء كان المضّر - البعد - كبيراً أو لا، وسواء فصل بين جديبه نهراً كبيراً أو لا، وسواء قُطِعَ بجسر أو بقي متصلاً، وسواء كان التعدد في مسجدين أو أكثر. هكذا بعدد من (فتح القدير) للكمال بن همام، ومقتضاه أنه لا يلزم أن يكون التعدد بقدر الحاجة كما يدل عليه كلام الشرحي، فقد ذكر أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى جوار

إقامتها في مضر واحد في مسجلين وأكثر، وبه نأخذ الإطلاق (لا جمعة إلا في مضر) شرط المضر فقط، وبما ذكرنا أنذغ ما في (البدائع) من أن طهر الرواية جوازها في موضعين لا في أكثر، وعليه الاعتناء به فإن المذهب الجواز مطلقاً، أنه واجزة التعدد تعتمد التيسير عن الدس، فإن أخرج مروعاً عما، وفي الرام الانتقال إلى جامع واحد حرج يبين إذ يشق هذا على أكثر الحاضرين، لا سيما إذا كان البلد كبيراً متباعداً الحواشي فإن الضرورة تقضي بعدم اشتراط اتحاد الجمهور، ولم يوجد دليل في نظر هؤلاء المجيرين يمنع التعدد وبدا كانوا واقعيين ودعوا في الأمر بطرة تقضي بها روح الإسلام السمحة

والمأمعون مشايعون للمذاهب المانعة. والجمعة عندهم بمن سبق تحريمه عن الأصح، وغيرها حسنة، ونظرهم ليست تلك النظرة الضيقة كما أسلفنا، كلا بل إنها بقبول قوة، ولذا استحث المجيرون مراعاة خلاصهم بصلاة أربع ركعات بعد صلاة الجمعة لعدة سنة (آخر ظهر وحبّ قلّ ولم أصلو) فإن كانت الجمعة غير صحيحة - أي في نظر المذيعين - لأن جمعة أخرى أدت معها يقياً أو سبقتها أو اشتبه الأمر إن كانت كذلك فظهر هذا اليوم بصالح هذه السنة فيسقط به فرض الوقت، وإن كانت صحيحة أصاب آخر ظهر قضاء مما عليه إن كانت في ذنبه صلوات ناسية، وإلا كانت هذه الأربع ركعات عملاً بغير صلاته وسبغى أن يقرأ الفاتحة مع السجدة في الركعتين الأخريتين كالأولتين إن لم يكن عليه قضاء، إذ بتقدير كونها فرضاً لا يفرض قراءة السجدة في الأخريتين لكان احتمال الغلطة، وإن تمحصت عملاً لصحة الجمعة بنفسها غيرها تحريمه، وقراءة السجدة وجبة. أما لو كان مشعور لعدة بصلوات ناسية فيقرأ في كل من الركعتين الأخريتين الفاتحة فقط، كما في صلاة العرس، لأن هذه الأربع فرض إن كانت الجمعة مسبقة بغيرها تحريمه - أي في قول المدعيين - وإن كانت صحيحة لمسبقها فالأربع فرض إن عليه من القضاء، فهي فرض في قولهم بأي تقدير.

واليك بعد نبذة هي خلاصة فقهية من كلام فقهاء الحنفية يبين لك فيها قوة الخلاف في هذا الأمر: قال الشيخ ابن عابدين في حاشيته (رد المختار) عند قول شارح القلافي في (الدر المختار) رحمهما الله تعالى بعد أن ذكر هذا أن المذهب جواز تعددهما، وأن عليه الفتوى، وأن الجمعة لمن سبق تحريمه، وأن على القول المرجوح

وعليه يُصَلِّي بعدها آخرَ ظَهْرٍ - أي وجب عليه ولم يصله - وهذا قال الشيخ ابن
عبدین مایي

تفريضة على المرجوح يقيد، أنه على الراجح من جواز التعذر لا يصلح بناء على ما
قدّمه عن (البحر) من أنه أمّي بذلك مراراً خوف اعتقاد عدم قرينة الجمعة، وقال في
(البحر) إنه لا احتياط في فعلها، لأنه لعمل أقوى الدليلين. اهـ قال ابن عابدین
وبه نظر، بل هو الاحتياط بمعنى الخروج عن العهدة بقي، لأن جواز التعذر وإن
كان أرجح وأقوى دليلاً لكن فيه شبهة قوية، لأن حلاله مروي عن أبي حنيفة أصلاً،
واحتاره (لطحاوي) والتمرتاشي وصاحب المختار وجعله انتدبي لأظهره، وهو
مذهب الشافعي واشتهر عن مالك وإحدى الروايتين عن أحمد، كما ذكره المقدسي
في ربه (بور الشعة في ظهرك الجمعة)، بل قال السكي من الشافعية: به قول أكثر
العلماء، ولا يجمع من صحابي ولا تابعي تحويراً تعددها. اهـ وقد علمت قول
(البدائع) أنه ظاهر الرواية، وفي (شرح المبني) عن (جوامع الفقه) أنه أظهر الروايتين
عن الإمام، قال في (لتهر)، وفي (الحاري القدسي)، وعليه الفتوى، وفي (التكملة)
للراري، وبه تأخذ اهـ

قال ابن عابدین: فهو حيث قدّم قولاً معتمداً في المذهب، لا قولاً ضعيفاً، ولذا قال
في (شرح المبني): الأولى هو الاحتياط لأن الخلاف في جواز التعدد وعدمه قوي،
وكون الصحيح الجواز للضرورة للفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفتوى. اهـ

قال ابن عابدین: قلب على أنه لو شئتُم ضمنتُ الخروج عن حلاله أولى، فكيف مع
خلاف هؤلاء الأئمة، وفي الحديث: «من غلب عليه فمّن نكس لشبهته» فقد استبرأ إليه
وعجزه، وهذا قال بعضهم ممن يقضي صلاة غمرو مع أنه لم يقض منها شيء لا
يُكره، لأنه أحد بالاحتياط. وذكر في (الفتاوى) أنه أحسن إن كان في صلاته خلاف
مجتهدين، ويكفي خلاف من مرّ ونقل لمقدسي عن (الحديث) كل موضع وقع لشك
في كونه مضر - أي سداً - يسعى هم أن يصلوا بعد الجمعة أربعاً بيّة لظهور احتياط،
حتى أنه لو لم تقع الجمعة موقتها يخرجون عن عهدة برص لو فت بأداء الظاهر، ويؤثّنه
في (الكافي)، وفي (الفتاوى) لما ابتنى أهل مرو - بلد في خراسان - بإقامة الجمعة فيها

- مع اختلاف العلماء في جوازها - أَمَرَ اثْنَتَيْ عَشَرَ بِالأربع بعنده احتياطاً. اهـ نقله كثير من شراح (أهداية) وغيرها وتداولوه. وفي (الطهريّة) وأكثر مشايخ بخارى عليه ليحرج عن لعنه يمين. ثم نقل المقدسي عن (الفتح) أنه ينبغي أن يصلي أربعاً بنوي بها آخر مرص أدرجت وقته ولم أوّله، إن تردّد في كونه مصرّاً أو تعددت الجمعة، وذكر مثله عن المحقق ابن جرياش، قال أي المقدسي: ثم قال: وهندسته الخروج عن الخلاف المتوهم أو المحقق، وإن كان الصحيح صحة التعمّد، فهي تقع بلا حصر، ثم ذكر ما يؤيّمه عندها، ودفعه بأحسن وجه. وذكر في (النهر) أنه لا ينبغي لتردّد في نفلها على القول بجواز التعمّد خروجاً عن الخلاف. اهـ

وفي (شرح الباقدي) هو الصحيح. وبالجملّة فقد ثبت أنه ينبغي الإتيان بهذه الأربع بعد الجمعة. لكن بقي الكلام تحقيقاً أنه واجب أو مندوب. قال المقدسي: ذكر ابن الشّحنة عن جدّه تصريحاً بالشك وبثبوت فيه بأنه ينبغي أن يكون عند تحرّر النّوم، أما عند قيام الشك والأشياء في صحة الجمعة فالظاهر الوجوب، ونقل عن شيوخه ابن النّمام ما يفيد، وبه يعلم أنها هل تحرّروا عن السنة أم لا؟ بعد قيام الشك: لا، وعند عدمه: نعم، ويؤيد التخصيص تعبير (التمرتاشي) بلا بد وكلام (القنية) المذكور. اهـ

قال ابن عابدين: ونظام تحقيق المقام في (رسالة المقدسي)، وقد ذكر شدّة مها في (إمداد مفتاح) وإمّا أنقلنا في ذلك لدفع ما يؤيّمه كلام لشارح تبعاً (للبحر) من عدم نفلها مطلقاً، نعم، إن أدّى إلى مسوّاة لا تُفعل جهازاً والكلام عند عدمها، ولذا قال المقدسي: نحن لا تأمر بذلك أمثال هذه العوام، بل ندلّ عليه، خصوصاً وبالنسبة إليهم. هـ والله تعالى أعلم. انتهى ما نقله الشيخ ابن عابدين رحمه الله تعالى وبه يعلم أن صلاة آخر ظهر واجب ولم يصل واجباً في قول بعض فقهاء الجمعة، مندوب في قول آخرين، وهذا هو الراجح عندنا، وعند الشافعية الحكم بالعكس إذا كان تعنّد الجمعة لغير حاجة.

هذا، ويُسنّ صلاة ركعتين بعد الأربع المذكورة عند الحنعية، ويسمونها سنة الوقت، إذ من المحتمل وقوع الأربع قرعاً على القول المرجوح فتكون هاتان الركعتان سنة الظهر البعيدة

تَحْلُسُ مِنْ كُلِّ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ وَنَقَلْنَاهُ إِلَى أَنْ صَلَاةَ لَطْمَرٍ بَعْدَ الْجُمُعَةِ لَا شَيْءَ فِيهَا، بَلْ هِيَ مَطْلُوبَةٌ، وَلَيْسَتْ مِنَ الْبِدْعَةِ السَّيِّئَةِ فِي شَيْءٍ. وَبِئْسَ كَانَتْ هِيَ بِدْعَةً حَسَنَةً لَوْ جُودَ الْمُقْتَصِي لَهَا وَالِدَاعِي إِلَيْهَا. وَكَمْ مِنْ شَيْءٍ اسْتَحْسِبُ فَعَلَهُ بَعْدَ غَضْرِ السَّوَةِ لِيُعْظَمَ النَّمْعُ بِهِ وَمَسْبَبُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَلَا يَنْفَعُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ لَعْقَهَا، يَنْتَدِي لِمَصْرِفٍ مِنَ السَّعْيَاءِ، فَإِنَّا فَارِعَةُ حَيَوَانٍ. وَاللَّهُ سَحَابَةُ الْهَادِي لِمَنْ يَشَاءُ.

حُكْمُ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ فِي الْمَسْجِدِ

الَّذِي لَا يُؤْذَنُ لِلنَّاسِ بِدُخُولِهِ دُخُولًا عَامًّا بِإِذْنِ عَامٍ

وبعد: فإن المسجد الذي لَا يُؤْذَنُ لِلنَّاسِ بِدُخُولِهِ دُخُولًا عَامًّا بِإِذْنِ عَامٍ، لَا يَصِحُّ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ. وَقَدْ سَرَّهَ الشَّيْخُ ابْنُ عَابِدِينَ فِي (رَدِّ الْمُحْتَارِ) بِقَوْلِهِ: أَيُّ أَنْ يَأْذَنَ لِلنَّاسِ إِذْنًا عَامًّا، لَا يَصِحُّ أَحَدًا وَمَنْ يَصْهَرُ مِنْهُ الْجُمُعَةُ عَنْ دُخُولِ الْمَوْضِعِ الَّذِي تُصَلَّى فِيهِ. وَهَذَا مُرَادٌ مِنَ الْإِذْنِ الْعَامِّ بِالِاسْتِشْهَارِ. كَذَا فِي الْبَرْجَزِيِّ لِإِسْمَاعِيلَ. أَيُّ فَقَهُ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا شَرْطًا لِأَنَّ اللَّهَ شَرَعَ لِدَعَاةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِقَوْلِهِ ﴿وَأَشْعَرُوا إِلَى ذِكْرِ لَوْكُمُ﴾ [الجمعة ٦٢-٩] وَالِدَعَاةُ لِلِاسْتِشْهَارِ. وَكَذَا تُسَمَّى جُمُعَةً لِاجْتِمَاعِ الْجُمُعَاتِ فِيهَا، فَانْقَضَى أَنْ تَكُونَ احْتِدَادًا كَمَا دَوَّيْنِ بِمَحْصُورٍ مُجْمَعًا لِمَعْنَى الْأَسْمِ. (بَدَائِعُ) أَيُّ إِنَّهُ نَقَلَ مِنْ كِتَابِ (الْبَدَائِعِ).

ثُمَّ نَقَلَ بَعْدَ كَلَامِ طَرِيقٍ مِنْ (الْكَوَافِي) حَيْثُ قَالَ: وَلِإِذْنِ الْعَامِّ وَهُوَ أَنْ تُفْتَحَ أَبْوَابُ الْحَامِيعِ وَيُؤْذَنَ لِلنَّاسِ، حَتَّى لَوْ اجْتَمَعَتْ جَمَاعَةٌ فِي الْحَامِيعِ وَأَعْلَقُوا الْأَبْوَابَ وَتَجَمَّعُوا بِمَنْجَرٍ، وَكَدَّ السُّلْطَانُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَصِلَ بِمَشِيئِهِ فِي دَارِهِ، فَإِنْ فَتَحَ بَابَهَا وَأَذِنَ لِلنَّاسِ إِذْنًا عَامًّا حَارَتْ صَلَاتُهُ، شَهَدَتْهَا الْعَامَّةُ أَوْ لَا، وَإِنْ مَ يَفْتَحُ أَبْوَابَ الدَّارِ، وَأَعْلَقَ الْأَبْوَابَ، وَأَجْلَسَ لَوْحِي لِمَعْوَا مِنَ الدُّخُولِ لَمْ تَحْجُزْ، لِأَنَّ الشَّرْطَ اسْتِشْهَارًا لِنَتَحَرَّرَ عَنْ تَقْوِيَّتِهِ عَلَى النَّاسِ، وَدَا لَا يَحْضُرُ إِلَّا بِالْإِذْنِ الْعَامِّ. هـ

وَمَعْنَى (اشْتِرَاطِ السُّلْطَانِ) اشْتِرَاطُ إِقَامَتِهِ لِلنَّاسِ نَفْسَهُ أَوْ سَائِهِ، وَهُوَ ضَلُّ فِي صِحَّتِهَا أَيْضًا، فَلَا يَمْلِكُ أَيُّ إِنْسَانٍ إِقَامَتَهَا هُمْ، لَا إِذَا كَانَ مَادِرِيًّا مِنْ دُونِ الْأَمْرِ بِإِقَامَتِهَا. وَلِإِذْنِ فِي زَمَانِهَا يَضُرُّ مِنْ تَحْنُتِ تَوَجُّهِ الْجِهَاتِ فِي دَرَاتِرِ الْأَوْقَافِ الْإِسْلَامِيَّةِ، هِيَ تُوجَّهُ لِلْأُمَّةِ بِالتَّعْيِينِ فِي الْمَسَاجِدِ بِإِمَامَةٍ وَتَدْرِيسًا وَإِقَامَةً لِلْجُمُعَةِ

ولعلك بهذا - أخي السائل - تعلم أن الشرطين جميعاً غير متوقفين في مسجدكم الذي سألتني عن صحة صلاة الجمعة فيه، فالتمسوا مسجداً آخر لصلاة الجمعة به مع الجماهير المسلمة.

حول ترك الجماعة والجمعة بخجة فساد الزمان

لا يجوز الاحتجاج بفساد الزمان لترك شعائر الله التي نصبها أعلاماً لبيده، ولا سيما الجمعة والجماعة، فإن الأولى فرض عين بالاتفاق، وفي الثانية خلاف؛ فقل: فرض عين، وقيل: فرض كفاية، وقيل: واجبة، وقيل: سنة مؤكدة. ولي فيها رسالة طويلة تقع في نحو أربعين صفحة، سميتها (لقول الجامع في صلاة الجمعة) كتبها جواباً لسائلين عن حكمها وعن أدلة المختفين فيها ومدققة هذه الأدلة، وقد أتيت على هذا كله بتفصيل مؤلفي، والحمد لله على ما صنع.

// عذمة صحة جميع أعمال الترام والباص بين صلاتين //

من المعلوم أن مذهب الحنيفة لا يسوغ لجمع بين صلاتين إلا في عرفات؛ تقديماً للعصر مع الظهور للتعرف للوقوف مطلقاً عند الصالحين، ومقيداً بالإحرام والإمام لأعظم في الحج عبد أبي حنيفة رحمهم الله جميعاً، وقولهما موافق للمذاهب الثلاثة. وإلا في مردلفة: تأخيراً للمعرب إلى المساء، وفيما عدا هذين المؤقتين لا يسوغ الجمع ولا يجوز. والشافعية يجوزونه في السفر بشروط مذكورة في كتبهم، فلا يجوزونه من أجل للدراسة. وعليه فما أرى رخصة لمن سألت عنهم من عماد الترام وباص المصلحة أن يجمعوا بين صلاتين تحت تقديم أو جمع تأخير. وإن عمل الآخرة مقدم على عمل الدنيا. والذي أعلمه هو أن هم وقفات واستراحات عدا رأس كل خط من خطوط السير. وعليه في قيسورهم أن يصلوا خلالها أداة. والله سبحانه هو المعين.

صلاة المريض إلى غير القبلة

استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة في الشخص الصحيح والسليم، لكن إذا عجز المريض عن الاستقبال، ولم يكن له من يؤوله إليها، ولم يكن المنع من استقبالها آتياً من جهة العباد، صلى ولا إعادة عليه بعد برئته. وكذا لو كان له من يؤوله إليها لكنه

يحدث عليه زيادة المرض في هذا التحول فإنه يُعتبر عاجزاً عن الاستقبال. أم إذا كان الخُشُع ناشئاً من جهة النسيان بأن تَلَبَّ منهم تحويله إليها فامتنعوا فإنه يصلي ويُعيد بعد التمكن من الاستقبال، وهو في هذا كالتيمم العاجز عن الماء بسبب تهديد إسان آخر، ومُنِعِهِ إِيَّاهُ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ وهو قريب منه. وإليك النقل الفقهي في هذا

قال العلامة ابن عابدin في حاشيته (رد المحتار) من باب صلاة المريض قَدْ دُعا في باب التيمم أَنَّ العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وَجَدَ من تَلَزُّمِهِ طاعته كعبه ووليه وأجبره - لَزَمَهُ الوضوء اتفاقاً، وكذا غيره متى لو استعان به أحدته - في طاهر للمذهب - بخلاف العاجز عن استقبال القبلة أو التحول عن الفراش لحسن فإنه لا يَنْزِمُهُ عنه - أي الإمام أبي حنيفة - والفرق أنه يخاف عليه زيادة المرض في إقامته وتحويله له ومقتضاه أنه لو لم يخف زيادة المرض يَلَزَّمُهُ ذلك.. إلخ.

حُكْمُ الْقُنُوتِ فِي الصَّلَاةِ

تُفُوتُ مشروع وجوباً في صلاة لو تَوَلَّى السُّجُودَ عند الخسفة، بعد قرع الفاتحة والسورة من الركعة لثلاثة، وفي أيام التَّوَرُّدِ وليلاء استحساناً بعد ركوع الركعة الثانية من صلاة العجر

وفي بعض المذاهب أنه مشروع في صلاة العجر وفي غيرها من الصلوات أيضاً، فالقول بأنه لا قنوت إذ لم يقف الرسول ﷺ في حياته لشريفة، غير صحيح، فقد ثبت عنه أنه قفَّ ودعا على العاجزين بأصحابه رضي الله تعالى عنهم في الرجيع وفي ثمر مؤنة، ودام قنوته هذا شهراً في صلاة، إن أغتد مذهب لا يُفَرِّقُونَ من الأحكام الفقهية إلا ما كان ثابتاً عنه عليه وآله أصلاً والسلام. والذي عينا هو أن لا يلتصق إلى الشُّذَّادِ الخارجين عن المذاهب الفقهية، والشاردين عن مذهب الأئمة، والداعين إلى الاجتهاد المصنوع في الدين، وقد رُغموا لأنفسهم وليسوا له بأهل، فإنهم يَحْبِطُونَ ويَحْطِطُونَ وَهُمْ فِي هَذَا مَشْهُوشُونَ عَلَى الْعَامَّةِ أَمَرَ دِينِهِمْ.

التَّهَجُّدُ لَيْلاً

لتحقيق هو الفرق بين صلاة الليل عموماً والتهجيد منها خصوصاً، فصلاة الليل

صادقة بأي صلاة تقع بعد صلاة العشاء ولو قبل النوم، وتسمى قياماً، أما التهجد منه فهو اسم لما كان بعد زواله، لأنه إزالة النوم تكلف، وهذا لا يكون إلا بعد يوم هذا هو الذي حرره الفقيه الشيخ ابن عابدين في حاشيته على (الدر المختار) اني سماها (رد المختار)، وقد أقره عليه الرامعي في تقريراته لتي كتبها عليها استظهر منه، وهو أحد وجهين في التهجد وثانيهما أنه يضدق بميل اليوم أيضاً، وعليه فلا فرق بين وبين صلاة الليل وقيام الليل، لكن الأول أولى.

جواب سؤال عن قراءة الشافعية الأوراد الماثورة بعد الصلاة

وقبل القيام إلى صلاة السنة

وأما إصرار الشافعية عندكم على قراءة الأوراد الواردة في أذان الصلوات، حقت لمرض من القيام إلى صلاة السنة، فالأمر فيه سهل أيضاً، وما كان فيه خلاف المذهب فهو متروكة على الخلاف.

نعم، مذهبنا - نحن الحنفية - تأخير تلاوة هذه الأوراد إلى ما بعد صلاة السنة، وإن هذا هو المسنون، ولا يفضل بينها وبين المرض إلا بدليلهم أص السلام وميث السلام، تباركت يا ذا الجلال والإكرام، و«لهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد». ويأثم هذين من الأدكار القصيرة ك«لا إله إلا الله وحده لا شريك له» - إلخ.

ولكن إذا كان مذهب الشافعية وصل قراءة الأوراد بصلاة العرض فلا ينبغي التصييق في الخلافات، فإن الإسلام رغب الصلوة، واسع المجال.

نحكم كشف الرأس في الصلاة

الذي تحرر لي بعد البحث الفقهي أن الصلاة مع كشف الرأس فيها إساءة، وهي فوق كراهة التنزيه ودون كراهة التحريم، إلا أن يكشف المصلي عن رأسه تواضعاً لله تعالى وتلذذاً له سبحانه فلا كراهة حيثن.

والأمر في الاقتصاد بحسن الرأس لا يندو الإساءة إن وجد وإنما هي مسورة، وإلا كانت الصلاة خلفه خيراً من الأفراد.

كراهية تطويل الركعة الثانية

يُكره تطويل الركعة الثانية على الأولى بمقدار ثلاث آيات؛ نصُّ الفقهاء على هذا، إلا ما ورد فيه تخصيص؛ كسورة (الأعلى) في الأولى و (العاشية) في الثانية.

التغميض في الصلاة

والتغميض في الصلاة مكروه لقوله ﷺ: «إذا قام أحدكم يصلي فلا يُغمض عينيه» والمطلوب من المصلي النظر في موضع السجود قائماً وفي ظهور القدمين راكعاً وفي أذنيه أبوه ساجداً، وفي جفنيه جالساً، إعطاء هذه الأعضاء حظها من العادة.

لكنه إذا أصغر عينيه انصرفاً إلى الله سبحانه بالكيفية لئلا يتعرق عليه قلبه ربما نزول الكراهة ولم يبق لها أثر ويكون التغميض أولى من النظر.

كأن لا يسغي له أن يصلي في غرفة مظلمة لا نور فيها، مهما خشي إصابة أهرام الزاحفة في قبة ومسجوده وتعوده.

ما القول فيمن يقرأ من المصحف أثناء صلاته،

وهو يحملهُ في يده، ثم يضعه تحت إبطه أو على شيء آخر إذا أراد

الركوع والسجود، ثم يعود إلى حاله الأولى من القراءة منه؟

الجواب: إن صلاته باطلة من وجوهين.

١ - العمل الكثير الذي يستلزم حمل المصحف ووضعهُ، وإن من رآه يحن لا يعلم يرى أنه في غير صلاة وذا أمانة العمل الكثير المُنْطَل كما نص عليه الفقهاء، رحمهم الله تعالى.

٢ - هو أن القراءة في الصلاة مطلوبة من المحفوظ في الصدور لا من المنظور المقرء من البسطر، وإلا كان تملياً في الصلاة، وهو مُنْطَل لها، ولم تكن حال السلف كذلك.

قال في (متر توير الأنصار) وشرحه (الدر المختار) (و) يفسد ما (قرئته من

مصحف مطلقاً، لأنه تَمَلُّمٌ، لا إذا كان حافظاً لما قراء، وقرأ بلا تحلي. إلخ)، وقراءة الحافظ من المصحف في الصلاة مكروهة.

هل يجوز رد السلام بالصلاة بالإشارة كـ (مد اليد) أو (هز الرأس)؟

يجوز للمصلي رد السلام بيده أو برأسه من غير كلام، ولكنه يُكْرَهُ. أما المصافحة بينة لسلام مُفِيدَةٌ للصلاة، لأنها كلامٌ في المعنى، أو هي عملٌ كثيرٌ، فإن من رآه يصافح غيره، ظنَّ أنه ليس في صلاة، وهذا أقوى من كونها كلاماً في المعنى، فإن رد السلام باليد كلام فيه أيضاً، مع أنه يُكْرَهُ ولا يُقْبَل، كذا حققه الرافعي في (التحرير المختار على رد المختار). وكونُ الرد بالإشارة مكروهاً غير مُفسِدٍ أمرٌ متفقٌ عليه في مذهب الحنفية. والقول بأنه مفسدٌ غير ثابت في المذهب، كما في (رد المختار) لابن عابدين رحمه الله تعالى، ويُنْتَدَى لتقديم النساء أنه عليه وآله الصلاة والسلام فعلة، كما رواه أبو دارود وصححه في الترمذي، فهو مكروهٌ تريباً، وفعلة عليه وآله الصلاة والسلام لتعليم الجواز، فلا يُوصَفُ بالكراهة، كما حققه في (الحية، شرح النية). لكن بعض فقهاءنا نازعوا في أنه عليه الصلاة والسلام رد السلام في الصلاة بالإشارة، فقد قال الطحاوي في (حاشيته على مراقي العلاح): وذكر الخطابي والطحاوي أن النبي ﷺ رد على ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بعد فرغه من الصلاة، كذا في الشرح عن (مجمع الروايات)، وهو يزيد قول محمد بن أحمد أما عبد أبي حيفة فيردُّ في نفسه، أي من غير كلام، وأما عند أبي يوسف فلا يردُّ مطلقاً، أي لا في نفسه ولا بعد الفراغ

وقال العلامة الزيلعي في شرحه لِثَنَيْنِ (الكنز): لا يَرُدُّ بالإشارة لأنه عليه الصلاة والسلام لم يردَّ بالإشارة على ابن مسعود، ولا على جابر، وما رُوي من قول شهيب: (سَلَّمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وهو يصلي فردَّ عليَّ بالإشارة) يُحْتَمَلُ أنه كان شيئاً من السلام، أو كان في حالة التشهد وهو يشير، ففعله ردّاً، ولو أشار يريد به رد السلام لا تُسَدُّ صلاته، وكذا لو حُلَّت بين مصلي شيء حاشا يديه أو برأسه به (مع) أو به (لا) لا تُفْسَدُ صلاته. ذكره في (الغاية) اهـ

وفي حاشية لعلامة الشلبي على (شرح الزيلعي) هذا: وفي (الذخيرة). لا بأس

للمصلي أن يجيب المتكلم برأسه، به وزة الأثر عن عائشة، ولا بأس بأن يتكلم الرجل مع المصلي، قال الله تعالى: ﴿فَمَادَّتْ الْمَلَائِكَةُ أَيْدِيَهُمْ قَدْ يُمِصُّ فِي الْخِرَابِ﴾ [الأنعام: ١٢٩] اهـ زاهدي.

وأكثر ما يُقال كلمة (لا بأس) على ما تُركه أولى، وهذا ينطبق مع المقرر في المذهب من كراهية الردّ تنزيهاً، وهي دون الكراهة تحريماً، وأما مداه الملائكة لركبها فقد كان تشييراً له يتحلى على نيتنا وعليهما الصلاة والسلام.

ونقل لرافعي في (التحرير المختار) عن العلامة المقدسي، بعد نقله كلام الرافعي السابق من أن إشارته عليه الصلاة والسلام تحتمل انتهاء عن السلام على المصلي؛ نقل عن المقدسي ما يلي: وقال المقدسي بعد ذكر حاكم ما في (شرح المثنية) أي ما ذكره من ردّ عليه السلام بالإشارة كما سبق -؛ أقول: ما ذكره الشارح يردّ هذا، لأن الردّ مشترك، يردّ به عدم لقبول أي قد يراد به - ولعله المراد من فعله عليه الصلاة والسلام، فكأنه يرد عليهم سلامهم ويُعلمهم أنه في الصلاة، ويُرَدّ به المكافأة - أي قد يراد به رد التحية - وليس يسرد، وهذا التوفيق يستغنى عن التطويل والتعسف وحمله مكرهاً تنزيهاً لوقوعه من النبي عليه الصلاة والسلام. اهـ قال إمامي بعده وهذا كلام متين يدل عليه ما في (البحر) لابن عابدين من حديث ابن عمر، قلت لبلال كيف كان النبي يرد عليهم السلام وهو يصلي؟ قال: يقول هكذا، رَسَطَ كَفَّهُ، وَهَسَطَ جَعْمَرُ كَفَّهُ، وَجَعَلَ نَفْثَهُ أَسْفَلَ، وَجَمَسَ طَهْرَهُ إِلَى مَوْقِ أَمْرٍ مِنْ نَسْطِهِ عَلَى هَذَا لَوْجِهِ إِلَى يَدَيْهِ عَلَى إِرْدَائِهِ الْقَبُولِ. وليس في كلام المقدسي ما يدل على منبه إلى العساذ، وهذا سقط ما في حاشية (البحر) لابن عابدين من أنه إذا قبل سَلَّمْتُ عليه فَرَدَّ عَنِّي سلامي، إنما يستعمل بمعنى جواب التحية بقرينه المقام ولا يستعمل، بل آخر ما ذكره، فإنه وجدها بسط الكف على الوجه المذكور، وهو دالٌّ على عدم لقبول تأمل انتهى كلام الرافعي.

فأنت ترى أن هؤلاء الفضلاء يُمارعون في ثبوت ردّه بالإشارة عليه الصلاة والسلام، على مَنْ سَلَّمَ عليه في صلاته ردّ مكافأة، وإن كانوا متفقين مع غيرهم على عدم مسدّ الصلاة وأن الأمر لا يقدح حدود كراهية التزييد، لأن الردّ بالإشارة عمل قليل، والعمل القليل في الصلاة لا تُقيده.

لزوم قضاء الغوايب من الصلوات

قضاء الغوايب من الصلوات فرض لا رمّ عند جمهور الأئمة والعلماء استناداً إلى قول النبي عليه وآله الصلاة والسلام: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، وَإِنْ دَلَّكَ وَقْتُهَا الْحَدِيثُ».

وإذا كان قضاء مريضاً عن ذات الصلاة لوم أو يسائر، فإنه مريض بالأولى إذا كان عن غمير وقد نسي سيدنا رسول الله ﷺ أربع صلوات مع المسلمين حين شغلهم المشركون يوم الحدي بالدفع عن سبية المورة، فأمر بالأداء، ثم أقام فصل الظهر، ثم أقام فصل العصر، ثم أقام فصل المغرب، ثم أقام فصل العشاء. وقد استفيد منه وجوب الترتيب في القضاء كالأداء، ما لم تكن الغوايب ميتاً فأكثراً، فإن الترتيب يُلْزَمُ لِلْكَثَرَةِ، وإلا فلا، فَيُفَرِّقُ الترتيب بين العتمة والوقتية إلا إذا ضاق الوقت عن استيعاب جميع ما يترك الترتيب حينئذ توفيراً لما بقي من الوقت على لوقية كي لا تصير فائتة أيضاً، كما يسقط أيضاً ببيان العتمة حال أداء الوقتية ثم تذكرها بعد السلام الثاني من أداء لوقية والأصل في الترتيب قوله عليه وآله الصلاة والسلام: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا» وهو يصلي مع الإمام فليصل لحي هو فيها، ثم ليُفَضِّلَ الحي تذكره، ثم ليُعَيِّدَ لحي صل مع الإمام، ولا تنس أن الله قال في كتابه المجيد ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَرْقُومًا﴾ [البقرة: ١٠٣/٤]، أي فرضاً مؤقّطاً بوقت، فإن فاتت فالدعة ما برحت مشعولة به، فيُفَرِّضُ تعريضها بالقضاء.

بعم، قال الإمام أحمد: إذا ترك المرء الصلاة عمداً بغير عذر فقضاؤها لا يُفَرِّضُ عليه، وذلك لأن مذهب ربه الله تعالى أن تارك الصلاة عمداً مُرْتَدٌّ عن الإسلام، والمُرتَدُّ إذا هاد إلى الإسلام لا يُلْزَمُهُ قضاء ما فاتته من الصلوات مدة رُدِّهِ، لأنه كافر، تلك المدة، ولكن إذا أسلم لا يُلْزَمُهُ قضاء الصلوات التي تركها زمن كفره.

والظاهر أنه وَقَفَ مع مورد الحديث لشريف الذي فيه ذكر القضاء للصلاة التي فاتت بسبب نوم أو نسيان.

تكنّ مذاهب الجماهير من أئمة الفقهاء أن تارك الصلاة غير كافر ما لم يكن

مستهزئاً بها أو مستحجاً. أما إذا كان يعترف بها ويتركها كسلاً وتهاوناً مع احترامه لها فهو مسلم فاسق غير كافر ولا مرتد، فيلزمه القضاء إذا تاب وأدب إلى ربه ببارك وتعالى. ومذهب الجماهير أولى بالاتباع. وقد تأولوا الأحاديث التي فيها أن ترك الصلاة كافر بالترك مع الاستحفاف أو الاستهزاء، وهذا يجتمع شمل الأدلة ويخرج بالنتيجة الحسنة، إذ يقع التوفيق بين هذه وبين أدلة أخرى تعيد أنه فاسق فقط، لا كافر ولا مرتد.

أي الرجلين أقرب إلى رحمة الله؟

المُصَلِّي إِنْ كَانَتْ مَعَامِلُهُ لِلنَّاسِ سَيِّئَةً، أَمْ تَارَكَ الصَّلَاةَ لَكِنَّهُ حَسَّنَ الْمَعَامِلَةَ؟

إنَّ المُصَلِّي ذَا الْمَعَامِلَةِ السَّيِّئَةِ بَعِيدٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، بِمَا وَزَدَ فِي هَذَا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالْأَثَارِ. وَأَبْعَدُ مِنْ تَارِكِ الصَّلَاةِ الْهَادِمِ بَنَ كَمَا دُرِّسَ الْإِسْلَامَ لِرَكِيبٍ وَعَمَلَهُ الْمُتِيرِ، وَالَّذِي كَفَرَ بِأَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَقَصَعَ صَلَاتَهُ بِحَالِقِهِ وَدَرَبَهُ، وَمَ يَقِفُ مَوْقِفَ الدَّاكِرِ الشَّاكِرِ لِرَبِّهِ الَّذِي رَزَقَهُ وَزَادَ لَهُ جَبِيًّا ثُمَّ طِفْلًا ثُمَّ شَابًا ثُمَّ كَهْلًا ثُمَّ شَبَحًا كَبِيرًا، هُوَ مُبَكِّرٌ لِلْعُضَلِ الْإِلَهِيِّ الْخَوَارِجِ عَلَيْهِ فِي اللَّحَطَاتِ الْمُسَالِيَةِ، وَالْأَوَاقَاتِ الْمُتَوَالِيَةِ، وَذَا كَانَ الْقَوْلُ بِكُفْرِ تَارِكِهَا جَمْعُودًا نَقْطَةً اِتِّفَاقٍ وَمَوْضِعَ إِجْمَاعٍ، لِأَنَّهُ مُبَكِّرٌ أَمْرًا يَقْبِيهِ الثَّبُوتُ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مِنْ حَيْثُ تَسَاوَى النَّاسُ كُلُّهُمْ فِي مَعْرِتِهِ مَرْمِ دِينِيًّا لَا مَصَاحِفَ مِنْ أَدَائِهِ، وَكَذَا تَارِكُهَا كَسْلًا وَتَهَاوُنًا مَعَ الْإِقْرَارِ بِهَا كُرْخِي فِي الْإِسْلَامِ، وَالْإِحْتِرَافِ بِهَا كُفْرٌ قَطْعِيٌّ مِنْ قُرُوصِ اللَّهِ عَلَى حَقِّهِ فِي قَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ أَعْلَى الْعَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ وَاجْتِهَدِي الْفُقَهَاءِ مِنْ صَحَابَةِ وَتَابِعِينَ وَدَعَابِهِمْ.

قال الحافظ الشيخ الإمام زكي الدين عبد العظيم المنذري في كتابه (الترغيب والترهيب): قد ذهب جماعة من الصحابة ومن بعدهم إلى تكفير من ترك الصلاة متعمداً حتى يخرج جميع وقتها، منهم عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، ومعاذ بن جبل، وجابر بن عبد الله، وأبو الدرداء رضي الله عنهم، ومن غير الصحابة أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن المبارك، والحمي، وحكم بن عتيبة، وأبو السخيتي، وأبو داود الطيالسي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب، وغيرهم رحمهم الله تعالى. اهـ.

ودهب غيرهم إلى فسق تارك الصلاة عمداً من غير جهود لمصبتها : فمرئ
أوجب تعريضه - أي مجارته - وعيبه إلى أن يصلي ، حتى لا يكون قدوة سيئة . وأئمة
المذاهب على وجوب قتله ، فمنهم من أوجب قتله كفراً كاحمد وإسحاق وابن المبارك ،
ومنهم من أوجبه حداً ، وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، هـ من
(بداية المجتهد) لابن رشد .

لكن رواية قتله عن أبي حنيفة مخالفة للمشهور من مذهبه رحمه الله تعالى أنه يضرب
إلى أن يسيل منه لدم حتى يموت أو يتوب ، كما هو مذكور في (الدر المختار) و (رد
المختار) من كتب فقه السادة الحنفية .

وليكن على بالي وأنا أن الذي يقتل تاركة الصلاة ، أو يحبسها أو يصرفها ، هو الإمام ،
أي الأمير ، فالدولة هي صاحبة الحق في هذا ، وليس للأفراد أن يتولوا متعدين
طورهم ، فإن فعلوا ذلك كان للإمام أن يجازي من فعله بما يراه رادعاً له ولأمثاله ،
كما ذكر الفقهاء هذا عند ذكرهم أحكام المرتد عن الإسلام ، والعيذ بالله تعالى .

والفرق بين القول بقتله كفراً والقول بقتله حداً هو أن القائلين بكفر تارك الصلاة
لا يجهرون بصلاة عليه ولا دفنه في مقابر المسلمين ، أما قتله حداً فإنه لا يجهر منه من هذه
التكريمات ، كلاً ، بل يصلي عليه المسلمون ويحجلونه على رقابهم ويذفونه في مقابرهم ،
والحد هو الجواز المقتدر في الشرع الإسلامي على اقتراح جرائم معلومة .

هذا كله في التارك كسلاً مع الاعتراف بقصبتها . أما الجحد فهو كافر باتفاق
إجماع . والإمام بقتله على أنه مرتد لا يعامل معاملة المسلمين .

حجج القائلين بكفر تارك الصلاة قول سيدنا رسول الله ﷺ «بَيْنَ الرَّحْلِ وَبَيْنَ
الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ» رواه أحمد ومسلم ، وقوله ﷺ «الْعَهْدُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الصَّلَاةُ
فَمَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ كَفَرَ» رواه أحمد وأبو داود والبخاري ، وقوله ﷺ «وَقَدْ ذَكَرَ الصَّلَاةَ يَوْمًا
فَقَالَ : مَنْ حَافَظَ عَلَيْهَا كَانَتْ لَهُ بَوْرًا وَبِرْهَانًا وَغَاةُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ . وَمَنْ لَمْ يَحَافَظْ عَلَيْهَا
لَمْ يَكُنْ لَهُ بَوْرٌ وَلَا بِرْهَانٌ وَلَا غَاةٌ ، وَكَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ قَارُونَ وَهَارُونَ وَهَابُونَ وَأَبْنَاءِ
ابْنِ مَرْيَمَ» رواه أحمد بإسناد جيد ، والطبراني في الكبير والأوسط . وروى البخاري

والسابق عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ تَرَكَ صَلَاةَ لِمَصْرَفٍ فَقَدْ خَبِثَ عَمَلُهُ» وَخَوَّلَ الْعَمَلُ -
أَيُّ بَقْلَانَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَا هُوَ رِدَّةٌ وَتَكْفُرٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَنْ يَتَكَبَّرْ بِالْإِيمَانِ لَقَدْ
خَبِثَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [البقرة ٥/٥].

وَاجْتِيجِ الْقَائِلُونَ بِأَنْ تَارَكَ الصَّلَاةَ كَسَلًا فَمَسَّقُ غَيْرُ كَافِرٍ يَقُولُ النَّبِيُّ ﷺ «أَخْسُ
صَلَوَاتٍ كَثُرَتْ عَلَى الْعَبْدِ، قَمَنْ جَاءَ يَبْنَ لَمْ يُضَيِّعْ مَعَهُ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهَا
كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ م يَأْتِ سَبْنَ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ
عَدُوُّهُ، وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ» رَوَاهُ مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ سَلَامٍ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ
حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ وَابْنِ أَبِي عَرَبَةَ: «حَسْبُ صَوْتٍ فَتَرَصُّقُ
اللَّهُ، مَنْ أَخْسُ وَضُوءُهُمْ وَصَلَاتُهُمْ لِيُؤْتِيَهُمْ وَأَتَمَّ رُكُوعُهُمْ وَسُجُودُهُمْ وَخُشُوعُهُمْ
كَانَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَيْسَ لَهُ عَلَى اللَّهِ عَهْدٌ، إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ
وَرِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ».

قَالُوا: لَوْ أَنَّ تَرَكَ الصَّلَاةَ كَافِرًا كَمَا جَاءَ تَطْرِيقُ حَتَمَالِي صَمْرَانِي خَبِيرًا، لِأَنَّ التَّكْفُرَ
لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ عَرُوحُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ تُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ
لِمَنْ يَشَاءُ» [النساء ٤٨/٤].

وَيَنْتَلِ الشُّرْكَ سَائِرُ أَمْوَاعِ الْكُفْرِ، مِمَّا عِبْرٌ قَابِلَةٌ لِلْعَمَلِ. وَتَأْوِيلُ هَؤُلَاءِ رَوَايَاتِ
الْكُفْرِ تَرَكَ الصَّلَاةَ بِاللُّزْكِ عَلَى الْحُجُودِ وَالِاسْتِحْفَافِ بِهَا وَالِاسْتِهْزَاءِ بِالْمُصَلِّينَ، أَمَّا
مَعَ رُسُوحِ الْأَدَبِ وَاحْتِرَافِهَا وَالِاعْتِرَافِ بِمَشْرُوعِيَّتِهَا وَفَرْضِيَّتِهَا مِنْ الْأَمْرِ لَا يَتَغَيَّرُ
حُلُودَ الْفُسْطِ الَّذِي هُوَ دُونَ الْكُفْرِ.

وَأَبِ الْمُصَلِّي دُونَ الْأَحْلَاقِ لِقَبِيحَةِ النَّيَّةِ الْمُعَامِدَةِ لِدَسِيسٍ مَهْرٍ فِي حَالٍ عَرِ صَاحِبَةٍ
مَادَامَ عَلَيْهَا، وَقَدْ دَكَّرَ اسُّ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ
تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ» [المائدة ٢٩/٢٩]. حَدِيثًا شَرِيفًا مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَانَ وَابْنِ
عَبَّاسٍ مَرْبُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ تَنْهَ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزِدْهُ
مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا»، ثُمَّ ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِسَنَدِهِ مَرْبُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ
تَنْهَ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ». ثُمَّ رَوَى عَنْ ابْنِ جَبْرِ بِسَنَدِهِ إِلَى ابْنِ
عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا مَوْقُوفًا عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ: «نَرُ لَمْ تَأْمُرْ صَلَاتُهُ بِالْمَعْرُوفِ

وَقَتَّهٗ عَنِ الْمُنْكَرِ لَمْ يَرُدَّ بِصَلَاتِهِ مِنْ اللَّهِ إِلَّا يُغْنَاهُ، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْهُ بِسَنَدِهِ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «الْأَصْلَةُ لِيَنْ لَمْ يُطِيعِ الصَّلَاةَ» وَطَاعَةُ الصَّلَاةِ أَوْ تَهَاءُ عَنِ الْمَحْتِشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ بِسَنَدِهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، عَنْ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَثَلَّةُ مِنْ قَوْلِهِ الْكَرِيمِ، ثُمَّ عَمَّا إِلَى الْأَعْمَشِيِّ أَنَّهُ رَوَى بِسَنَدِهِ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ إِنَّ مَلَأْنَا يُطِيعُ الصَّلَاةَ، فَقَالَ: إِنَّ الصَّلَاةَ لَا تَنْفَعُ إِلَّا مَنْ أَطَاعَهَا.

ثُمَّ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَالْأَصَحُّ فِي هَذَا كُلُّهُ الْمَوْقُوفَاتُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحُسَيْنِ وَقَتَادَةَ وَالْأَعْمَشِيِّ وَغَيْرِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ

وَالْمَوْقُوفُ عَلَى الصَّحَابِيِّ مِنْ قَوْلِهِ كَالْمَرْفُوعِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ الْكَرِيمِ، لِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ عَدِمَ عِلْمُ (مُضْطَلَّحٌ أَحَدِيثٍ) أَنَّ الْمَوْقُوفَ كَالْمَرْفُوعِ لِيَمَّا لَيْسَ لِرَأْيٍ وَلَا اجْتِهَادٍ فِيهِ مَحَالٌ، لَكِنَّ يَرْجَى لِلْمَصْلِيِّ أَنْ تَعُودَ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ بِالْبَرَكَةِ فِي الْآتِي، فَتَهَاءُ عَنِ الْمُنْكَرِ، فَتُسْتَقِيمُ حَالُهُ، وَيُسْلِسُ لِلَّذِينَ قَبْلَهُ، وَهُوَ كَثِيرٌ لَنَرَدِّ عَلَى اللَّهِ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ أَوْثَقُ صَلَوةٍ بَيْنَ الْعَمَلِ وَبَيْنَهُ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِالْإِسْلَامِ، وَلَا يَتِيهَا وَالْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ يَقُولُ: «تَحَيَّرَ أَعْمَالُكُمْ الصَّلَاةَ»

وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ كَثِيرٍ مِنْ رَوَايَةِ الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ الْبَهْرَارِيِّ عَنْهُ ﷺ أَنَّ رَجُلًا دَلَّ بِرَسُولِ اللَّهِ، إِنَّ مَلَأْنَا يَصْبِيَّ لَيْلٍ، إِذَا أَصْبَحَ شَرَقَ، فَقَالَ «سَيِّئُهُ» تَقُولُ، وَذَكَرَ أَيْضًا مِنْ رَوَايَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَبِيلٍ، وَأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ لِلرَّجُلِ السَّائِلِ «إِنَّ سَيِّئُهُ» تَقُولُ، أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ وَضَى آلِهِ وَصَحْبُهُ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ.

وَصَلَوَةُ الْقَوْلِ أَنَّ لَا مَسَاوَاةَ بَيْنَ الْمَصْلِيِّ وَالتَّارِكِ، وَلَوْ كَانَ الْمَصْلِيُّ سَيِّئُ الْخَلْقِ، فَإِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ لَا يُكْفَرُونَ الْفَاسِقَ السَّيِّئُ الْخَلْقِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي كُفْرِ مَارِكِ الصَّلَاةِ الْمُعْتَرِفِ بِهَا غَيْرِ أَحَادٍ لَهَا، وَذَا يُؤْذَنُ بَأَنَّهُ أَسْرَأُ سَالًا مِنَ الْأَرْلِ

وَأَمَّا (الَّذِينَ الْمَعَامِلَةُ) فَحَقٌّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَدِيثًا، وَأَيُّ مَعَامِلَةٍ تَقْدِيرُ مَعَامِلَةُ الْعَتَبِ لِرَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَأَنَّهُ إِذَا أَسَاءَ هَذِهِ الْمَعَامِلَةُ وَقُطِعَ صِلَتُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى فَلَمْ يَصِلْ لَهُ سَعَادَتُهُ فَقَدْ هَدَرَ رُكْنَ الْمَعَامِلَةِ الطَّيِّبَةِ، وَصَارَ إِلَى حَالٍ وَدَيْقٍ لَا يُحْمَدُ عَلَيْهَا، وَالْعِبَادَةُ

بالله تعالى وإذا كان مُضَيِّعاً لحقوق الخلق فهو لحقوق الخلق أشدّ نفعياً، ولكن الذي يجب على لمصلّي المني أن يُشرع الآيات، ويُحسّن المتاب، فقد يَحْتَرِمُه الموت وقد يَقْضِي ما أمره الله به من جهل لمعاملة الدخلى، فتُتَذَرُ حسنة يوم القيمة ودة لأرباب حقوق عليه فيصير إلى الإفلاس العظيم الذي يَقْضِي به إلى الجحيم والعناء بالله تعالى جاء في الحديث الشريف الذي رواه الإمام أحمد والترمذي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه قال: «أَتُنذِرُونَ مِنَ الْمُفْلِسِ؟ إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أَمْتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي وَقَدْ شَتَمَ هَذَا، وَغَدَبَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَتُغْفَرُ لَهُ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ مِيتَ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ مَا عَلَيْهِ أُجِدَّ مِنْ خَطِيئَتِهِمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ».

وقيل لنبى ﷺ: «إِنَّ عَلَانَةَ تَصُومُ النَّهَارَ، وَتَقُومُ اللَّيْلَ، وَهِيَ سَبِيَةُ الْخَلْقِ تُؤَدِّي جِيرَانَهَا بِلِسَانِهَا، لِقَالَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تَحْزَنِيهَا، هِيَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَعَادَا اللَّهُ وَإِلَيْكُمْ مِنَ السَّلَامِ بَعْدَ الْغَطَاءِ، وَمِنْ عَصِي لَدِي لَا يُطَاقُ. آمين».

// أَقَلُّ مُدَّةِ السَّفَرِ الَّذِي تَتَغَيَّرُ بِهِ الْأَحْكَامُ //

من المعلوم لديكم يا فضيلة الأح لكرم أننا مُتَابِعُونَ لِلْأُئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ وَمُقَلِّدُونَ لَهُمْ، بِذَلِكَ فِي وَسْبِ أَخَذِ الْأَحْكَامِ مِنْ مَصَادِرِهَا الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْقِيَاسُ وَالِإِجْمَاعُ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ قُدْرَةَ تَخْطِئِ حُدُودَهُ، فَوَقَعَ فِي الْأَحْطَاءِ الْعِلْمِيَّةِ، وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ الْقَوَافُ هُنَا الْحُدُودَ، فَإِنَّ الْاجْتِهَادَ فِي الدِّينِ صَمْبُ الْمَرْتَقَى بِعِيدُ الْمَنَالِ لِكُلِّ إِسَابَةٍ، بِهِ حَصُوصِيَّةٌ يَخْتَصُّ اللَّهُ سَجْدَهُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ. وَمِنْ سَنَدٍ مَسْلُوكِ الْمُتَفَقِّهَةِ فِي كِتَابِ الْأَدَلَةِ عَرَفَ لَهُمْ فَضْلُهُمْ وَرَأَى نَفْسَهُ وَإِنْ كَانَ تَحْصُلًا - صَغِيرَةً وَصَغِيرَةً جَدًّا إِلَى جَانِبِ الْجَهَادَةِ الْأَوَّلِي الدِّينِ أَيْدِ اللَّهِ بِهِمُ الدِّينَ، وَفَتَحَ أَسْوَتْ قُلُوبِهِمُ الْكَبِيرَةَ إِلَى الْعِلْمِ، فَاسْتَوْعَبُوا مِنْهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَسْتَوْعَبُوا، وَغَبُّوا مَا قَدَّرَ لَهُمْ أَنْ يُعْطُوا، فَقَدْ فَتَحَ لَهُمْ مَا ارْتَقَى عَلَى غَيْرِهِمْ وَاحْمَدُ اللَّهُ عَلَى مَا صَنَعَ لَهُمْ، ذَرَأَ

بهم عنا القروض الدنية التي لو وقعت لانطمست معالم الإسلام من زمانٍ بعيدٍ،
ولعمرت الحوزة، وسادت الجهالة.

المقرر في الفقه أن أقل سفرٍ تنعير به الأحكام - من نحو قصر الصلاة الرباعية،
وجل الإنطار في رمضان، وحُرْمَةُ خروج المرأة إلا مع تحريم أو زوج، وسقوط
وجوب الأصحية والجمعة والعيدين، وإتمام أطول مدة للمسح عن الخفين - أقل سفر
تنعير به هذه الأحكام هو ما كان يقدر ثلاث مراحل في البر بالسير الوسيط، وهو
سير الأتقال أي الإبر المحملة. والثلاث المراحل تقدر اليوم في مذهب الحنفية بحوالي
أربعة وعشرين كيلومتراً تقريباً. وفي البحر تقدر بثلاثة أيام ولياليها بالرياح المعتدلة التي
ليست عاصفة ولا حبيمة، بل هي وسط والخبية لعفائها في هذا التقرير قوله ﷺ في
المسح عن الخفين فمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليتها، فكل
مسافر له هذه الرخصة في المسح، لأن اللام فيه للاستعير في كلاله في المقيم، فكذلك
تستعرق كل أرواحها، وعليه فأقل سفر شرعي هو ما كان ثلاثة أيام، إذ لو كان
السفر الشرعي المعبر بالحكم أقل منها لما كان من الممكن استبدالها مسح ثلاثة أيام
ولياليها لانتفاء سفره قبل تمامها أي وقد تقدّرت في حديث الشريف به، فوجب
اعتبارها ضرورة، وأن السفر الشرعي لا يكون إلا بمقارها، ويدونها يخرج بعض
المسافرين عن هذا العموم، ودا لا يكون، لأنهم تلبسوا بالسفر المُرخص، وهو مقدر
المدة بالحديث.

وإن حصل سفر هو أقل من مسير ثلاثة أيام فليس هو السفر المرخص لمعبر، بل
هو سفر قصير ملحق بالإقامة، فلا تنعير به الأحكام، ومسح المسافر فيه يوماً وليلة
فقط. ودا ثبت التقدير لسفر في المسح عن الخفين بثلاثة أيام، والمسح مرد من أرواح
الأحكام التي يلحقها التنعير، فإنه يشري إليها كلها، إذ لا فرق بينها من حيث
الترخيص والتنعير، ومهما حاول إنسان ترفقة بينها كان متحكماً في التقدير الشرعي
بغضبه. ولا (احتج في مؤيد النص) وكأني بمن يعتبر السفر الشرعي صادقاً بما هو
أقل من مسيرة ثلاث مراحل، يحتج بما رواه الإمام أحمد ومسلم عن أنس رضي الله
تعالى عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو فراسخ يصل

ركعتين، أي يصلي الفرض الرباعي ركعتين، الشك من شعبة الراوي، كما في (بداية المجتهد) لابن رشد، ومحدث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسحاً يقصر الصلاة.

لكن احتججه في هذا أجاب عنه العلماء بأن هذين الحديثين واردان في بداية القصر متى يكون؟ فالإمام مالك على أنه إذا امتد عن الغنم ثلاثة أميال أو فراسخ، استدلالاً بحديث أنس رضي الله عنه، ووقفاً عنده.

وله قول آخر أنه متى جاور بيوت القرية قصر الصلاة، وبعض العلماء يبدأ القصر متى ابتعد فرسحاً، أجلاً بحديث أبي سعيد رضي الله عنه، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل مئزر يسير نصف ساعة سيراً معتدلاً.

وجهور الفقهاء ومعهم مالك في إحدى الروايتين عنه والإمام أحمد راوي حديث أس قالوا: متى جاور الغنم قصر الصلاة، فقد قصر النبي صلى الله تعالى عليه وآله صلاة العصر بذي الحليفة، وهو موضع قريب من المدينة المنورة، وكان أمير المؤمنين سيئناً على رضي الله عنه وتكرم وجهه كؤ جاورها هذا النص لقصرنا، وقصر الصلاة مرة في سفر شرعي والكوفة أمانة قد بدا بها.

وإذا لاحظت أيها الأخ أن العدة في النصوص الشرعية لا مفهوم لها كما تقرر في علم الأصول، أدركت أن حديثي أنس وأبي سعيد رضي الله تعالى عنهم لا يتيان التحديد والتوقيت اللازمين بحيث لا يصبح لقصر قبل استيلاء المسافة المذكورة فيهما، بل إن الأمر اتفق له أن كان كما ذكرنا، وبذا يتبين أن الحق في جانب الجمهور، فتمسك به، وخص عليه بالترجيح، على أن الإمام داود الظاهري هو الذي سبق القائلين إلى ما أخبرني به عنهم.

وداود الظاهري إمام الطائفة الظاهرية، وهم ضعفاء في الفقهاء، لا يحتج بهم، ولا يؤول عليهم، وجلاتهم لا يغيرهم لا يحرق سوز إجماع المتين، كما ذكره الإمام النووي رحمه الله تعالى.

الفصل الثالث

في الزكاة

- * نصاب الفضة.
- * حول نصاب الفضة.
- * جواب سؤال يتعلق بالخارج من الأرض زرعاً ونحوه.
- * جواب سؤال عن ملك نصاباً من المال فأكثر، وهو في دار الأجرة.
- * جواب سؤال عن أعرض عن الإنفاق على زوجته وأولاده الصغار الفقراء، وقام بالإنفاق عليهم أخوه، هل تجب زكاة الفطر عنهم عليه؟
- * جواب السؤال عن إخفاء الصدقة

نصاب الفضة

تحدث بالإداعة عقب صلاة الجمعة، وتطرق في حديث إلى أدنى مقدار يجب فيه الركاة من الليرات السورية، فزعم أنه / ٢٥٠ / مثان وخمسون ليرة سورية. وهذا التقدير من فضيلته غير صحيح من حيث أن النصاب الشرعي مائتا درهم شرعي، والدرهم يزن / ٧٠ / سبعين شعيرة من الشعير المتوسط في حجمه، أي لا يحيف ولا سمين، وإذا ضربت السبعون في مئتين كان الحاصل (١٤٠٠٠) أربعة عشر ألف شعيرة، ووزنها من الفضة المضروبة الموضوعة في آيلني الداس للتعامل (٦٦ و ٣/٢) ست وستون ليرة سورية وثلاثان، وقد وزنتها بنفسي، واعتمدت هذه النتيجة. والليرات السورية فضة، فما كان منها ورقاً يعتبر بها ويرد إليها في القوم، وهذا لا توقف فيه، وبها في التعامل وفي إبراء الذمة كالليرات الفضية تماماً.

وليس لنا أن نقومها بالذهب، لأن كلاً من الذهب والفضة أصل مستقل عن الآخر في الحكم.

ورُخص الفضة في هذا الزمان لا يُسوّغ الزيادة على النصاب الشرعي منها، فإن القدرات الشرعية لا يسعها إلا التسليم لها دون إعمال لفكر في النقص منها أو لزيادة عليها، وبذلك يحل الخلاف، ويُنح الإصاف

ملاحظة: إن نصاب زكاة الفضة قد تغير الآن بسبب ارتفاع سعر الفضة وانخفاض قيمة الليرة السورية، وعليه فإن النصاب خاصص لتغيرات، إلزامية والمكانية.

حول نصاب الفضة

تعلمون أن نصاب الفضة - وهو مئتا درهم شرعي - مقدّر ورقاً بالفضة المسكوكة الموضوعة للتعامل، لا بالتبر منها غير المسكوك، وقد وردت بنفسي - فيما مضى - مقدار النصاب بالدرهم الشرعية، لا العربية، والدرهم الشرعي يزن سبعين شعيرة من الشعير المتوسط الذي ليس كبير الحجم ولا صغيره، وقد كانت نتيجة الوزن أن الليرة السورية المسكوكة تعادل ثلاثة دراهم شرعية، فقسمت مئتي درهم على ثلاثة مبلغ النصاب (٦٦ و ٣/٢) ستاً وستين ليرة سورية وثلاثي ليرة.

وقد سمعت من فضيلة عمي المرحوم الأستاذ الشيخ أحمد المراد - بعد زمان عن
وزي للنصاب - أن الليرة السورية وزنها ثلاثة دراهم، فقد وافقته، والحمد لله
تعالى. والليرة من الورق الكاغد هي الليرة الفضية من حيث التعامل بها بين الناس
أحداً وإعطاء وإبراء ذمة. ولو أن الليرة الفضية حادت إلى الوجود لأخذت مكانها إلى
جانب أختها الورقية الكاغدية. وقد بلغني أن بعض علماء دمشق قدروا النصاب
لفضي بسعين ليرة سورية، لكن هذا التقدير يشكل مقدراً كبيراً إذا كان المرء يملك
مئباً عديدة من الفضة، فيحلوا هذا المقدار عن الركاة، فيضيع حق الفقير من
الركاة.

والظاهر أنهم فعلوا ذلك تساعاً، لكن هذه الملاحظة ينبغي أن لا تفوتهم. ولعلمهم
وربوا فخرجوا بالنتيجة التي رأوها، والله سبحانه وتعالى أعلم.

هذا، وليس من السائق تقدير النصاب من الكاغد بالذهب، لأن في هذا إلعاء
لنصاب الفضة المعتد به شرعاً، وفيه منعمة الفقير، إذ هو أدى من نصاب الذهب،
ولأن تقدير الليرة الكاغدية بالليرة الفضية أظهر وأوضح، والتعامل يعين المصير إلى
أن تكون الفضة موطئ التقدير.

هذا ما اتجه لي في هذا الموضوع فأعرضه على أصحاب الفضيلة العلماء ليروا رأيهم
فيه، وأعلموني بالذي ترون إن شئتم ﴿وَفَوْقَ كُلِّ عَلِيمٍ﴾ (يوسف ١٢/٧٦)
والله تعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.

جواب سؤال يتعلق بالخارج من الأرض زرعاً ونحوه

الواجب شرعاً فيما تُخرج الأرض هو العشر إذا كان قد سُقي بماء السماء أو
بمياه الأنهار أو العيون بلا كلفة مالية من ثمن مصخة أو ماعورة أو عَرَاف أو نحو
هذا، وإذا كان يُسقى بماء له كلمة فالواجب نصف العشر فقط تحسباً من الله سبحانه
عن المزارعين، ولعشر أو نصفه يُقصرُ به ما يفعل بالركاة، إذ هو في الحقيقة ركاة،
أي أنه يترك في لفقراء والمستحقين للركاة الذين لا يملك أحدهم حساً وستين ليرة

سورية^(١) زيادة على حوائجها الأصلية من أكل وملبس ومسكن، ولا يملك أيضاً أمتعة تزيد على حاجته وتبلغ قيمتها هذا المقدار.

أما ما سألت عنه فهو من باب الجدارة التقابلية غير لشرعية، وهي ليست موضوع بحثنا، وينبغي أن تعلم أن العشر أو نصفه يؤخذ من الناتج قبل أي شيء آخر؛ أي قبل محاسبة المزارع نفسه بأجرة الأرض وأجرة العمل وغن البلد، وقبل النظر فيما عليه من ديون لأن القرآن الكريم ينطق بقول الله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

الديون يسقط ما يقابلها في زكاة الأموال الأخرى كالذهب والفضة وورق النقد وعروض التجارة والسواثم التي ترعى أكثر الحول في البادية، وقد اقتناها صاحبها للثمن والسل، لا للبيع والتجارة، وإلا كانت عروضاً تجارية تقوم بالفضة. وإذا بلغت قيمتها نصيباً فيها ربع العشر كالذهب والفضة وورق النقد، وإنما تقوم بالفضة في زماننا، لأن تقويمها بها أمع للمقراء.

أما السواثم التي ترعى في البرية أكثر الحول للاستفادة من درهما ونسلها وصونها وسمنها فغيرها مقادير معلومة في الفقه يطول ذكرها لو أردت الآن بيانها.

جواب السؤال عمن ملك نصيباً من المال فأكثر وهو في دار الأجرة

ومن يته شراء دار يسكنها، فهل يفرض عليه زكاة هذا الذي جمعه لهذا الغرض؟ نعم، فإن ما قاص وراد عن الحوائج الأصلية وهي الأكل والملبس والسكن تجب فيه الزكاة، والسكن متوفر لمن هو في دار الأجرة، فتجب عليه الزكاة - والحالة هذه - إذا حل عليه الحول القمري والمال في يده.

جواب سؤال عمن أعرض عن الإنفاق على زوجته وأولاده الصغار الفقراء،

وقام بالإنفاق عليهم أخوه، هل تجب زكاة الفطر عنهم عليه؟

لا تجب إلا على الأب النبي دون العم، أما الزوجة فلا يجب على زوجها أن يخرج

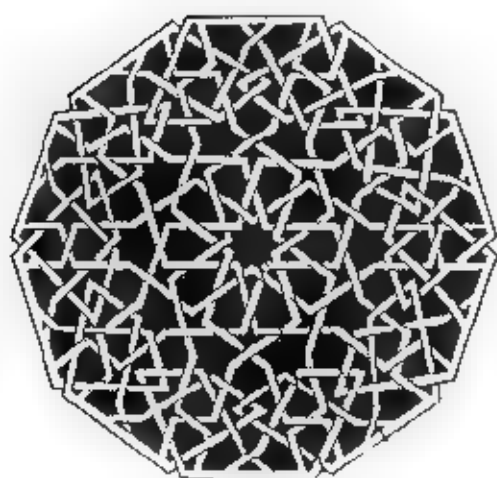
(١) هذا في زمن كتابة الجواب، راجع الجواب سابق حول مصابب الفضة.

عنها صدقة الفطر إذا كانت فقيرة، أو كانت غنية أخرجت من نفسها، إلا أن يتبرع
بها، وهذا مقرر في باب صدقة الفطر من المقدم.

جواب السؤال عن إخفاء الصدقة

التصدق النفل متنوع، إلى ما يحسن إظهاره تارة، وإلى ما يحسن إخفاؤه أخرى؛
فإن كان المتصدق عليه من ذوي الكرامة والحس الدقيق فالتصدق عليه سرّاً أفضل،
ولو بإرسال الصدقة إليه بالبريد المسجل المضمون، من غير تسمية للمرسل خطأً لاء
وجهه، ورفقاً به، وإبقاء على كرامته وحسه.

وإن لم يكن المتصدق عليه بهذه المنزلة من كرم النفس، وقد ترتب على إظهار
لصدقة اقتداء الناس بالمتصدق الذي أمن من إرياء وسليم منه، فالإظهار أفضل،
وله مثل ثواب المتصدقين، كما جاء في حديث شريف. وإن الحكمة تقضي بوضع كل
شيء موضعه، ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩/٢] هذا كله في
النفل، أما الركعة المفروضة لإظهارها مطلوب، لأنها من أركان الإسلام وشعائره،
نعم يحسن دفعها للذوي المروءات سرّاً، أما غيرهم فالجهر بها مأمور به ليقننذي الناس
بمفهوم بعض في دفعها، وتلايهم الميز.



الفصل الرابع

في الصوم

- الصوم والنظر، كلاهما تابع لرؤية الهلال
- لا حبرة باختلاف المطالع.
- التنفل بالصوم قبل شهر رمضان.
- تصحيح حديث عن الصوم.
- اليسر والعسر في الآية الشريفة مراد بهما الصحة والمرض والإقامة.
- المراد من تَيِّنَ الخيط الأبيض من خيط الأسود من الفجر.
- من حديث رمضان.. تعليقات على التقاليد في رمضان.
- حكم الاقتصار على الماء في الغذاء (الصوم الطهي).

الصوم والفطر كلاهما تابع لرؤية الهلال

هذا هو الذي علينا فهمه والعمل به، ولا حيرة بقول أهل الفلك والحساب، فإن الأحاديث النبوية الشريفة تطلب منا أن نعتقد بالرؤية لصوم رمضان، ثم برؤية هلال شوال أيضاً للخروج من الصوم إلى الفطر، قال سيدنا رسول الله ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غُمَّ عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً، أي إن لم ير هلال رمضان لغيم أو ضباب أو نحوهما، فعلى إكمال عدة شعبان ثلاثين يوماً، ثم الانتفاء بصوم رمضان من بعدها.

والخطاب عام لأهل الأرض جميعاً، فليزَم أهل المغرب برؤية أهل المشرق، وأهل المشرق برؤية أهل المغرب، ولا شأن باختلاف المظالم في حصص هلاكي رمضان وشوال، أما في باقي لأهله فيحمل أهل كل قطر بالذي يثبت لديهم.

واعتناء صوم رمضان ثلاثين يوماً باطراد، كما في البلاد التي آتت فيها غير صحيح، ذلك أن الأمر في الحديث الشريف بالصوم وبالفطر تابع لرؤية المجردة دون اعتماد الحساب الفلكي. وعلى هذا فقد يكون لشهر الشريف تسعة وعشرين، وقد يكون ثلاثين، فإن كان تسعة وعشرين وجب فطر أول يوم من شوال، وحرم صومه، وإلا كان الصائمون له وقعين في المعصية قطعاً والمعصية لا تكون قربة إلى الله سبحانه وتعالى.

إذا ثبت في بلادنا - مثلاً - دخول رمضان أو شوال بالرؤية، وشاع هذا، وهما نُشْرًا قطعياً مستفيضاً فما عليكم إلا أن تصوموا أو تفطروا الصوم أو الفطر شرعيين.

لا عبرة باختلاف المظالم

لا عبرة باختلاف المظالم للهلال، والحديث الشريف «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته» حجة لك لا عليك، كما وهمت، وهذا هو القول المنصور لدي عليه الاعتماد لدى فقهاء الحنفية من حيث إنه خطاب لأهل الأرض جميعاً، فيلزم أهل المشرق برؤية أهل المغرب وبالعكس، ولو سار الناس في هذا النهج لما حصل

اختلاف في الصوم والعطر، ولكانت الحال كما ورد «صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون». وهذا في هلال الصوم والفطر فقط.

أما الأهلة الأخرى فاختلاف المطالع فيها معتبر، ويعمل أهل كل قطر بما ثبت لديهم، حتى في شهر ذي الحجة المتضمن الحج والأضحية، ومثله هلال شعبان بمعت حيرت.

التنفل بالصوم قبل شهر رمضان

الجواب وبعد. فإن الصوم المهيء قبل رمضان هو صوم يوم أو يومين احتياطاً لاحتمال أن ما بعد التاسع والعشرين من شعبان، هو من رمضان، فتقع في الزيادة على الفرض المقدر، وهو غير مستحسن، بل هو مستهجن مكروه، ففي الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ يَوْمَ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَدَيْصُهُ»، وهذا الاستثناء محمول على غير التطوع المخصص، لقلا نريد في صومنا كما زاد أهل الكتاب قبلنا في صومهم فوق ما فرضه الله سبحانه وتعالى عليهم، أما إذا كان الصوم قبل رمضان تطوعاً عضواً فلا شيء فيه من الكراهة، بل هو مستحب، جمعاً بينه وبين حديث رواه البخاري ومسلم عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ لرجل «هل صمت من سُرر شعبان؟ قال: لا، قال: إذا أفطرت فصم يوماً مكانه» سُرر الشهر: ففتح السين وكسرها آخره.

وبهذا الوجه من الجمع يمنع التناقض بين الحديثين الشريفين، وقد قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى بوجوب صوم يوم الشك - وهو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان، ولم تثبت ومضانيته - قال ذلك استدلالاً بهديث السرر المذكور، وللمعية حلوه على الاستحباب كما بينا.

وأما استدلالك على الكراهة بقوله تعالى: «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» [البقرة: ١٨٥/٢] فاستدلال غير مفيد لها، لأن الآية الكريمة في وجوب صوم الشهر عن

المقيم أداء، وليس فيها تعرض للصوم قبل الشهر، لا بالسلب ولا بالإيجاب.
نعم، إذا رُفِدَ صائم يوم الشك في النية: بأنه إن كان من رمضان فهو عنه، وإلا
فهو بملء، بذلك الصوم مكروه هنا التردد في النية، وعليه يُحْمَلُ ما رَوَاهُ الترمذي
والنسائي وأبو داود وابن ماجه عن عمار رضي الله تعالى عنه أنه قال: «من صام هذا
اليوم - يوم الشك - فقد عصى أبا القاسم».

لكن صومه مع التردد يصح عن رمضان إذا ظهرت رمضانته، لأن شهر رمضان
معيّر للصوم فرضه لا يتسع لغيره. نعم، كان المطلوب من صائم يوم الشك نية
التفلية المحضة اجتناباً للترديد المنهي عنه في النية.

تصحيح حديث عن الصوم

جاء في حديث رمضان لكاتب كريم^(١): «أن الصوم لم يجب على من لم يُطْلَق الصوم
لكر أو مرض لا يرجى شفاؤه، بل عليه الفدية بإطعام مسكين عن كل يوم، أم
وصواب القول: أن الصوم وجب عليه، ولكن يتحط الواجب عنه إلى الفدية
لانعدام القدرة على الصوم، كما في شرح الزيلعي للتميز (الكثرة) في العقدة

ولا يخفى أن المراد، الكثير المتناهي، الذي لا يقوى معه على الصوم، لا مجرد كثير.
وإذا استطاع الشيخ الفاني الصوم فيما بعد وجب عليه قضاء ما فدى عنه، لأن من
شرط صحة الحلف العجز لئلا يدام من الأصل حتى الموت.

كما جاء أيضاً أن الإمرة التي يُحْمَلُ بها تحت الجلد لا تعطر الصائم، ولو كانت في
الوريد، لأن منفذها خير طبعي أم.

أقول: هذه مسألة اختلف فيها فقهاء العصر الحاضر، وليس فيها نص في أصل
الذهب، فرأى بعضهم الفطر بها مطلقاً، وبعضهم عدم الفطر بها مطلقاً، وتوسط
قوم من المحققين: فرأوا الفطر بها إن كانت في الوريد لسرعة تمثيلها في الدم، كما لو
داوى رأسه من جراحة وصبت إلى الدماغ فوصل الدواء إليه من شق الرأس، وكذا

(١) في جريدة الفداء لمصرية.

لو دارى بطنه المنشقة فوصل الدواء إلى جوفها، وإن الحقنة في الوريد أسرع وصولاً إلى كل أجزاء الحسد والجوف والدماغ من دواء هاتين الجراحيتين.

أما لو كانت الحقنة في العصب فلا فطرياً، لأن وصولها إلى أجزاء الحسد بطيء، فهي كما لو دهن جلده بدهن، فتشربه المسام حتى خالط الدم. وكما لو اكتحل فظهر أثر الكحل في حلقة وريقه، فإن ترشحه في العين يكون بالثشرب.

وهذا الرأي الثالث أقرب إلى التحقيق، لأنه قد يحصل الاستثناء بالإبر الوريدية عن الملاء أياً ما وليالي، لتأخير الاحتقان بها إلى الليل أعم وأحكم، والمصطر إليها نهاراً بمسك بقية يومه، وعليه القضاء احتياطاً.

هذا، وقد حصل خطأ مطبعي في كلامي عن القطرة في العين، وأنها لا تعطر الصائم إذا كان الترشيع من داخلها إلى خلق. فجاءت كلمة (الشرب) مكان (الثشرب)، وهذه الأخيرة هي الصحيحة. إني أخشى أن يتوهم بعض الناس، أن شرب القطرات المنحدرة من العين إلى المم غير مفطرة، كلا، بل هو معطر. نعم، ذكر الفقهاء أن نحو القطرة من المرقق والدمع إذا دخلت المم ولم يجد لها طعماً فلا تعطر الصائم. أما إذا وجد طعمها فقد أفطر إن ابتلعها، ولم يخرجها بالصق والتفل.

// اليسر والعسر في الآية الشريفة مراد بهما الصحة والمرض والإقامة

جاء في الجرائن (٢١ ٢٢)^(١) كلمة بعنوان (من جكم الصيام الاجتماعية والخلقية والعسكرية) فسر كاتبها قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة ١٨٥/٢] قال: إنه تعالى يريد بنا اليسر، أي إنه يريد أن نتمكن تحريراً تاماً لكي نصبح قادرين على مجابهة المكاره ومقاومة الشدائد، فإذا عسر أحمك هذه الفروض التي تساعدنا مساعدة قوية فعانة على اجتياز العقبات والتخلص من المضايق. فلا شك أننا سوف نقع في الحرج ونبرء بالخيبة والخذلان، وهذا هو العسر، فهو إذ يريد بنا اليسر أي القيام بأمره لنكون ظافرين، ولا يريد بنا العسر: أي أن همم أوامره فتكون نحاسرين اهـ.

(١) من مجلة (الثامن الإسلامي) التي كانت تصدر في دمشق.

أقول: البسر والعسر مراد بهما في هذه الآية فرضه تعالى الصوم على الصحيح المقيم، لأنه مستطاع ميسور، وترمي به تعالى عن المريض والمسافر بلمشقة عليهما إن لم يكن عبداً رخصة بالإفطار. نعم، جنيهما القصد إذا أدركا عدّة من أيام آخر. هذا هو المعنى الذي يحمله النص، وينطق به سياقاً وسياقاً، ولا حاجة بنا إلى معنى آخر مجتلب لا يقيد هذا النص، بل هو معاد نصوص أخرى، ولا يتجسّر تحميل الكلام ما لا يحمل من المعنى، والله المبادي

المراد من تبيين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر

وأما تفسير بعض الناس - وهو الأعمش من السلف - الخيط الأبيض والخيط الأسود بالليل والنهار، وهو على هذا يبيح الأكل والشرب إلى ما قبل طلوع الشمس بقليل، فتفسير غريب جداً يفتقر إلى الدق، ويجهل الاستعمال العربي، وصاحب هذا القول يزعم أن النهار يبدأ بطلوع قرص الشمس، كما ينتهي بقروبه.

وهو في هذا الرعم مصيب لحكمة من اختيار كلمة الخيط في القرآن الكريم، إذ لا يقال ليياض النهار عند طلوع الشمس خيط أبيض، إنما يقال له ذلك عند نكحار الفجر ويُنوّ الصبح دقيقاً كالخيط، ويقابله في ذلك للحظة من الظلام المسجّم خيط أسود، فهما متجاوران. وقد نطق الشعراء بهذا قبل الإسلام، قال أبو داود الإيادي:

ولم أصبأ لما طلماً ولاخ من الصبح خيط أبار،
وقال غيره:

قد كان يهدو، ويدت تباشره، وسند الخيط أسهيم سائره

وليهيم هو الأسود، إذن فهذا التعبير معروف في الجاهلية قبل الإسلام. فكان تعبير القرآن الكريم مطاباً لما لوهم في هذا المعنى. وقد قال عثمان رضي الله تعالى عنه: «إنما هو سواد الليل وياض النهار»

عن أبي الأحاديث الشريفة عيته غام الثمين، ويثبت أن الصوم هو من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس، روي عن عبد الله بن سودة القشيري عن أبيه

قال: سمعت سمرة بن جندب يحطّب، وهو يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يمتنعكم من سُحوركُم أدانُ بلال ولا يباحُ الأُمّي الذي هكدا حتى يستطير». أي إن الفجر الصادق الذي يلي طلوعه المجرّ الكاذب قبله، هو المعتد به مبدأ لوجوب الإمساك. أما الكاذب قبله فهو طويل كذب السرحان - أي للذب - ثم يتلاشى، وتعبه ظلمة تدوم مقدار ثلاث درجات، وتقدر باثني عشرة دقيقة، ثم يطلع المجر الصادق بعده عريضاً مستطيراً يملأ الأفق، وهو أول النهار. أما المجر الكاذب قبله فهو من الليل وبعد، فالإجماع منعقد على خلاف هذا الرأي الشاذ. وفي الإجماع أعظم هامة للقول الخمع عليه، فلا تفتقر عنه، وقد يدك عليه.

من حنئيت رمضان: تعليقات على التقاليد في رمضان

جاء فيما نشرته صحيفة (الفناء) أمس أن النساء يزغردن فرحاً بحلول هذا الشهر الكريم الخ.

لكن هذه الرعدة ليست شرعية، ولا يسمع الإسلام للنساء برقع أصواتهن بها، لأنها مدعاة إلى الفتنة، ولنساء مأمورات بقص أصواتهن حتى في العادة، فلا أدان منهن، ولا إقامة، ولا إعلان تلاوة قرآن. ولئن اختلف لعقهاء في أن صوت المرأة حورة أم لا على قولين، فإنهم مجمعون على وجوب الإخفاء والعض للفتنة الجاثمة فيه، والخلاف يكاد يكون لفظياً لا أثر له من حيث النتيجة.

وما يفعله أهل الصين فرحاً به، من تطوافهم سبع مرات بالميادين لعامة وثلاثاً بالشوارع المهمة، وتقادهم المروء بالطرق التي تبدأ بأحد حروف (رمضان) تشاوماً الخ..

كل هذا من البدع التي لا تستند إلى أساس شرعي صحيح، لا سيما هذا التشوّم الذي ياباه الإسلام على أتباعه، فإنه استسلام للأوهام والأخيلة وانطراح للعقل وتعطيل لعمله، وقد كان رسول الله ﷺ يحب الصدق ويكره التشوّم. وهل الاستسلام للاستقسام بالأزلام، إلا نوع من التشاوّم البهض، إن خرج للمستقسم بها ما يكره؟ وكنا طواف الفرق الموسيقية في الصين ليظناً للنائين بحسباً بالأجر

عن الله برعمهم، ليس مشروعاً أيضاً، فإن العناء على آلات اللهو غير سائق في الدين، فكيف يطلب لأجر من الله سبحانه على ما حرمه؟ ونست أمتع المذائج النبوية المجردة من الإنشاد على الآلات، كلا، لكن الذي أهنيه هو منع هذه الآلات التي شدد الإسلام، التكبر في استماعها. وقد حشدت في رسالتي (حكم الإسلام في الغناء) عدداً وفيراً من الأحاديث الشريفة والنصوص الفقهية الرادعة المانعة.

وإن أخطر الخطر على الإسلام أن تلبس البدعة ثوب السنة، وأن تتحل المعصية بحلية الطاعة، فلنحذر تلبس إبليس، فإن مسالكه إلى الإفساد دقيقة جداً، لا يقطن لها إلا بهائم العلماء وحدائقهم.

وما يفعله أهل أرتيريا من تبادل القبلات في الشوارع، وتبادل النساء لها، مرئى حطير، وغيرهم ألا يفعلوا، ولئن كان التقبيل على وجه البر والتكريم جائزاً، فإن العتة الراقدة قد تنور بهذا التبادل العام له في الشوارع، وفي الرجال الشباب المزدوج الذين لا يسوغ التقبيل لهم درأاً للعتة وقد نهى النبي عليه وآله الصلاة والسلام عن (المطامعة) وهي لمحاقة، وعن (المكاحمة) وهي لتقبيل

بهم، إن تقبيل الرجل المنحني لمثله وعماقه مسموح بهما إن خلاصاً من الفتنة، ومحمضاً برأ وتكرماً، فقد عانق النبي ﷺ ابن عمه بهمسراً حين قدم من الحشة وقبّله بين عبيه، وقال: «لا أدري بأي الأمرين أشرف؟ بفتح خير، أم بقدم جعفر». على أن بعض الفقهاء يرى أن هذا قبل النهي ولتحريم. وهو عقيد على القول بجوازها بأن يكون عليهما عند العناق ثياب، إذ هو حال التجرد ممنوع قطعاً، وتقبيل النساء بعضهم في الشوارع من القبيح بمكان.

وأما ترتيل القرآن الكريم في نيجيريا بترجماً إلى ثلاث لغات هي الهوسا والورفا والآيو، ففيه نظر. ذلك أن القرآن الكريم أنزله الله عربياً معجزاً، مترجماً الحرفية إلى غير العربية ممنوعة لئلا يفقد الإعجاز، وهو أصل فيه أصيل.

ومعلوم أن طرق المحاطات العربية متنوعة إلى حقيقة ومجاز عقلي ومجاز بالاستعارة وإلى تشبيه وكناية إلخ.. والقرآن الكريم جرى على هذه الطرق، فكيف يمكن تقنها إلى

لغات أخرى ليست لها هذه المسالك في التعبير؟ هذا إلى أن القسم المنشأ منه تسهيل ترجمته، لوجوب الإيمان به وتمويض علمه إلى الله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران ٣/٧٧]. وكذا لنصوص التي تتضمن احتمالات هي أساس لاختلاف الأئمة في مذاهبتهم. واختلافهم رحمة لنا على التحقيق وقد انفقت كلمة الأمة على أن الله لا يعذب على ما اختلف فيه الأئمة. فالترجمة الحرفية محظورة، إلا ما كان من الترجمة تفسيراً للآيات وشرحاً لها إبلاغاً للمعاني إلى الأمم التي ليست حرة. الترجمة التفسيرية لا بأس بها، بل هي مطلوبة أينما طلب.

١/ حكم الاختصار على الماء في الفداء (الصوم الطبي)

حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ محمد الحامد أدامك الله آمين

قرأت في جريدة (الفداء) أن السيد نجيب الكيلاني قد صام مدة ٤١ يوماً عن الطعام، وأن بعض الأشخاص قد بدؤوا الصيام أيضاً ولعنس المنع فما هو حكم الإسلام في مثل هذا الصيام؟ وهل إذا مات الصائم من تأثير هذا الصيام يموت مسموماً أم لا؟

أفتونا، أثابكم الله. كما أرجو أن يعلن الإفتاء في جريدة (الفداء) أو من على المنبر في خطبة. لجمعه حتى يكون الناس على بينة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فقد ترددت في حكم هذا العمل بد شرته صحيفة (الفداء) من أيام، وأعملت فيه مكرتي القاصرة لأصل إلى ما تسكن إليه النفس من حكم فقهي مأخوذة من قواعد الفقه الإسلامي وليس يخفى أن هذا النوع من الصوم لم يعرفه الفقهاء السابقون، فليس له في كتبهم ذكر ولا حكم. نعم، من المقرر فقهاً أن صوم الوصال مكروه؛ وهو أن يتابع الصوم بلا سحر ولا فطور، وقد وأصل عليه الصلاة والسلام، وقال لأصحابه يرميهم أنه خصوصياته: «أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني». وهذا من محاز القبول، أي يعطي قوة الطاعم والشارب، ويعني عندية المكاة والتكرمة، وليس يعني عندية المكان والطعام والشراب، إذ في هذا من فساد العقيدة وعلان خصوصية

لوصا ما فيه مما ليس مراداً. لكن هذا ليس صوم وصال، فإن صاحبه يشرب الماء في الليل من الملح، وليس إذن من الوصال المكروه، لكنه مُصَوَّب تمام الإصحاف من جهة أخرى، وقد تقرر في الإسلام متراس أن يتناول المرء من الصيام والشراب قدر ما يحفظ به حياته، ويقيم صلبه، ويقلد عن الصلاة المفروضة قائماً، ويحرم حرمان النفس منه حتى يزل الضرر بالحسد، فإن إنزاله به حرام قطعاً. والله تعالى قال ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ۝﴾ ومن يفعل ذيك غدراً وظلماً فسوف يُضَيِّعُ بَارَأً وَكَانَ ذَيْكَ عَنِ اللَّهِ يَبِيرًا﴾ (البقرة ٢٩١-٢٩٠) وقال سبحانه ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة ١٩٥/٧). وقد جاءت الأحاديث الشريفة السوية تنادي بقول سيدنا رسول الله ﷺ «من تردى من جبل فقتل نفسه فهو لئىء جهنم يتردى فيها خالدًا عندئذ فيها أبدًا، ومن تحنى ثمًا فقتل نفسه فسمه في يده يتجسد لئىء جهنم خالدًا عندئذ فيها أبدًا، ومن قتل نفسه بخديعة فمخديته في يده يتجسد بها بطه في لئىء جهنم خالدًا فيها أبدًا». أخرجهم لئىءاري. وهذا محمول على من يستحل قتل نفسه، إذ هو كافر بهذا الاستحلال، أما ما لم يستحل فهو قاسق حويل الإقامة في النار، إلا أن يعفو الله عنه. ولا يتخلد مؤمن في النار.

نكن هذا الذي يصوم على الماء فقط م يقصد قتل نفسه ولا إنزال الضرر بها، وإنما يقصد التداوي والشفاء وعمله أشبه بالجنبة التي يحمي بها الطبيب مريضه، فأت ترى أب النظر إلى هذا الأمر مختلف الوجوهات متعددة النواحي، والذي تقرر لي بعد التأمل أنه نوع من التداوي، يذهب بالعضول من الشحوم في الحسد، وتضمير به الطير، وقد يصفو به اللعن ولكن في صعوبة ومشقة جسدية لا يؤمن صبرها والسبيل الشرعي إلى تصفيته والسمو به روحياً هو الصوم لشرفه، وتقليل الأكل، والفكر الصريح، وانذكر الدائب الدائم لله تعالى في حلوة ويُعَدُّ عن الناس طبق إشارة المرشد الكامل. أما هذا لماخوذ عن البوديين، وليس طريقاً طريقهم، والنهي عليه الصلاة والسلام أنكر على بعض أصحابه ترك أكل اللحم والسم، واعتزل النساء، وصوم الدهر أبداً، وقيام ليلة أبداً، وأعلن أنه ليس من دينه.

قال ابن كثير في التفسير قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، نزلت هذه

الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرُمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٥) وَكُلُوا وَمِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة، ٥/٨٧-٨٨]. نزلت في عهد من أصحاب النبي ﷺ قالوا: قطع مذاكرتنا، وترك شهوات الدنيا، ونسبح في الأرض كما يفعل الرهبان، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فأرسل إليهم، فذكر ذلك لهم، فقالوا: نعم، فقال النبي ﷺ: «الكي أصوم وأفطر، وأصلي وأنام، وأتبع النساء، فمن أخذ بسنتي فهو مني، ومن لم يأخذ بسنتي فليس مني».

وقال الألوسي في تفسيره (روح المعاني): روي أن رسول الله ﷺ جلس يوماً، فذكر الناس، ووصف القيامة، ففرق الناس ويكوا، واجتمع عشرة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم في بيت عثمان بن مظعون الجعفي، وهم: علي بن أبي طالب، كرم الله تعالى وجهه، وأبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، وعبد الله بن مسعود، وأبو ذر الغفاري، وسالم مولى أبي حذيفة، وعبد الله بن عمر، والمقداد بن الأسود، وسليمان المارسي، ومعتل بن مرقن، ومذحج، أبيت رضي الله تعالى عنهم، واتفقوا على أن: يصوموا النهار، ويقوموا الليل، ولا يناموا على الفراش، ولا يأكلوا اللحم ولا التوكك، ولا يفرقوا النساء والقطيع، ويلبسوا المسوح، ويرفضوا الدنيا، ويسبحوا في الأرض، وهم بمصهم أن يجيب مذاكرته. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فأتى دار عثمان فلم يصادفه، فدل لاسرته أم حكيم: أتحق ما يليني عن زوجك وأصحابه؟ فكرهت أن تنكر إدساها رسول الله ﷺ، وكرهت أن تبدي عن زوجها، فقلت: يا رسول الله، إن كان أحبك عثمان فقد صدقت، وأصرف رسول الله ﷺ، فلبس دخل عثمان فأخبرته بذلك أتى رسول الله ﷺ هو وأصحابه، فقال عليه الصلاة والسلام: «أبشيت أنكم اتفقتم على كذا وكذا، قالوا: نعم يا رسول الله، وما أرمي إلا الخير، فقال رسول الله ﷺ: إني لم أؤمر بذلك». ثم قال عليه الصلاة والسلام: «إن لأصحبكم عليكم حقاً، فصوموا وأفطروا، وقوموا وناموا، عزني أقوم وأنام، وأصوم وأفطر، وأكل اللحم والدم، وأتي النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني» ثم جمع الناس وخطبهم، فقال: «ما بال أتوام حرمتوا النساء والطعام والقطيع والنوم وشهوات الدنيا، أما إني لست أأمركم أن تكونوا قسيسين ورهباناً، فإنه ليس

في ديني ترك اللحم والنساء ولا اتحاد الصومع، وإن سياحة أمني الصوم،
ورهبانيتهم الجهاد. عبدوا الله تعالى، ولا تشركوا به شيئاً، وحجوا، وعتمرُوا،
وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، واستقيموا يستقيم لكم، فإنما
هذه من قبلكم بالتشديد، شدّدوا على أنفسهم فشدد الله تعالى عليهم فأرسلت
بضياهم في الديار والصوامع». فأمر الله تعالى هذه الآية.

وقد أمر النبي ﷺ رجلاً أن لا يستظل من الشمس ولا يجلس بل يبقى قائماً،
وأمره فاستظل وجلس.

وعلى كون الاقتصار على الماء تداوياً بطريقة ضارة مؤذية فهو حرام، إلا إذا تعين
طريقاً للشفاء من مرض خصال لا ينجع فيه إلا هو فيجوز بإشراف طبيب مسلم
خادق عدل أو مستور، ولقدل هو المستقيم على الشرع باطناً وظاهراً، استسكاناً
بأوامره واجتناباً لوعايبه، حتى إنه لا يُصر على ترك سنة ولا فعل مكروه والمستور
من لم يُعرف عنه ما يشينه في دينه. وليس ظاهر المصالح عدلاً. وإنما شرطنا إشارة
لطبيب المسلم العدل الخادق (أي الماهر) وإشرافه لأنه أنصر بموقع العلة ومراحل
لدهاء وحال المريض قهلاً وضعفاً، فإن آتس خطراً قد ألم به أجبره على العود إلى
تناول الطعام والشراب، كما يراه يثاقب نظره إحياء لنفسه ووقاية لها من الهلاك،
ولا تنفي هذه المداواة بواحد وأربعين يوماً إذ هي راجعة إلى رأي الطبيب الخادق
لمسلم العدل، عهد تنصحي بيبصمه أيام وشهوها.

أما من استقل برأيه وهتك فقد باء بالإنهم، وكان قاتل نفسه، وإنه لا قطع ديباً من
دتل غيره. وفي الحديث الشريف القدسي من الله تعالى ميس قتل نفسه: «يدبرني عدي
بنفسه، محرمت عليه الجنة». هذا ما اتجه لي في جواب هذا السؤال ﴿وَفَرَّقْ كُنْ ذِي
عِلْمٍ حَيِّمٌ﴾ ليوسف: ١٢/٤٧٦. والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفر الله لعظيم.

هذا ما اتجه لي من أحكم الفقهي في هذا الأمر، لكن شيخنا الخليل - أفقه فقهاء
بلاد الشام عمومًا وسيد علمائها - الشيخ عبد الوهاب الحافظ الملقب (بببس
وزيت)، لم يوافق على هذه النظرة لما عرصتها عليه، وقد تكرم فكتب إلي بالحكم

الديني في هذه القضية، وما إذا أضر عن القراء^(١) ما كتب معلناً تراجعني إليه وانصواني تحت لوائه: قال حفظه الله وأبقاه ذخراً للإسلام والمسلمين آمين

... ثم إني أقول على فرض قول الطيب المسلم الحافظ العدل بترك الطعام هذه المدة والاقتصار على الماء بالنسبة لمن يتداوى بترك الطعام، فلا يجوز الأخط بقوله لخالفه النصوص القطعية، فإن الشارع جعل موام الجسد بالطعام، إلا أن المريض إن صرَّه نوع من الطعام يتبع نوع آخر منه، وتقليل الطعام علاج للجسد، لا تركه بالكلية.

وأيضاً، فالطبيب مهما كان حاذقاً واجتهد في تشخيص المرض فهو حذر وتحمي، فلا يترك الحثيق للموهم وفي (الشربلية) ص (الاحتياط) قال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يُؤْجِرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ»، حتى اللقمة يرفنها الصبد إلى فيه، فإن ترك الأكل والشرب حتىهلك فقد عصي، لأن فيه إلقاء النفس في التهلكة، وإنه مهبي عنه في محكم الشرع. هـ، بخلاف من امتنع عن التداوي حتى مات، إذ لا يُتَبَقَّنُ أنه يشفيه، كما في (المنتقى) وشرحه.

ثم إن الرياضة بتقليل الأكل مهدوكة ولكن بشرط أن لا يضعف عن أداء العادة.

قال علماءنا: الأكل للعذاء، والشرب للعطش فرض بثاب عليه بمقدار ما ينفع الإنسان ويتمكن به من الصلاة قائماً، ومن صومه، فيقيم منه أن تركه حرام بعاقب عليه، فقد بلغنا عن رجل من الصالحين ومن أهل الطريق أنه عندما يدخل خلوة يذكر الله تعالى يقتل من لطعم فوق طاقته، قد يتلى يمرض كان سبب موته مع تصادف الأجل، وقد أخبر الطيب بأن سبب مرضه قلة الطعام فوق طاقته.

نسأل الله العظيم أن يجعلنا من المتبعين لهذا النبي الكريم ﷺ، ولا يجعلنا من

(١) في صحيفة (الفداء) حيث كان قد نشر الجواب فيها، كما تراجع أيضاً من على المنبر في خطبة الجمعة.

المتدعين: قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» متفق عليه وفي رواية لمسلم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».

انتهى المقصود من كلام الشيخ عبد الوهاب الخاضع الملقب (بديس وزيت) ذي النظرات العميقة في الأحكام وجللها الفقهية، وقد أجاد وأفاد، بارك الله عليه وأدمه.

نفي أن شعاع بعض الناس بهذا النوع من التداوي حادثة جزئية، والفقه الإسلامي يرى أن الحادثة الجزئية لا تشكل قاعدة كلية وحكماً عاماً.



الفصل الخامس

في الحج والنذر

- * في ظلال آيات الحج والعمرة في القرآن الكريم.
- * شرط الاستطاعة في الحج ما زال باقياً
- * الحكمة الدينية في بعض مناسك الحج.
- * الحروف المنذورة يجب أن يكون في سن الضحية.

في ظلال آيات الحج والعمرة في القرآن الكريم

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد النور المبين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد: فهذه مذكرة في الديانة نشتمل على ما تقرّر تفريسه لطلاب الصف الثاني في المدارس الثانوية، والله المستعان وعليه التكلان.

أولاً قال الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم وهو أصدق القائلين: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ (٣) فيه آياتٌ تشدّد مقام إبراهيم ومن دَحَنَهُ كَانَ مَبَأً وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (آل عمران: ٩٦-٩٧).

١- هاتان الآيتان الشريفتان متعلقتان بالبيت الكريم وبالْحج إليه، والأولى مهمّة ترد على اليهود واستكبرهم أن تكون الكلمة الشريفة قلعة محجّرة يصعب إليها الناس، مع أن أنبياء بني إسرائيل - عليهم الصلاة والسلام - كانوا يتجهون في عبادتهم إلى بيت المقدس، فينبئ الله تعالى أن أول بيت وضعه الله تعالى للناس كي يظفروا به ويتجهوا في صلاتهم إليه هو البيت الحرام الذي بمكة المكرمة، فهو متقدم على بيت المقدس وسابق وأفضل، ولكل منهما حرمة وقداسته. (وبكة هي مكة أبدلت ميمها ياء)، روى البخاري ومسلم والإمام أحمد عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن أول مسجد وضع في الأرض قال: «المسجد الحرام». قلت: ثم أي؟ قال: «المسجد الأقصى». قلت: كم بينهما؟ قال: أربعون عاماً، ثم الأرض لك مسجد، فحيثما أدركت الصلاة فصلّ. ولا يشكل على هذا أن من بني البيت الحرام إبراهيم وأنه إسماعيل عليهما الصلاة والسلام، وبني بيت المقدس داود ثم ابنه سليمان عليهما الصلاة والسلام، فائدة تزيد على أربعين كما يعلم من التاريخ، فإننا نعلم جواباً لهذا: إن لوضع لا يستلزم لبناء فقد يكون تدوينه، والذي كان من داود وسليمان عليهما الصلاة والسلام إعادة وتجهيد. ومن هذا يتضح أن أولية البيت الحرام أولية زمان، وهي تستلزم أولية الشرف، فهو أول بالمعيار كديهما: (الزمن والشرف).

٢- وقد وصف الله تعالى البيت الكريم بالبركة والهدى للعالمين، وهذا بيان لحائيه

الحسبة والمصرية، فهو مبارك لما يساق إليه من ثمرات كل شيء» مع أنه نواد غير ذي زرع، ولما يحصل لحجاجه ومعتمره من الأجر العظيم والثواب الخليل وتكفير السيئات ومحو الخطايا وعمار الدنوب. وهو هدى للعالمين لأنه قبلتهم وموضع حجههم، وإليه تجري أفئدة من الناس، يأتونه رجلاً وعلى كل هاجر من كل فج عميق، فهو بهوى الأفئدة ومثار الشوق ومبعث الحنين في قلوب المؤمنين.

٣- وفي هذا البيت المعظم مزية من آيات - أي علامات - بيئات واضمحلت للمعتمل المهتدي تدل على شرفه وأنه أول بيت وضع لعبادة. مع مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام أي الحجر الذي قام عليه وقت البناء لما ارتفع جدار البيت فغصت فيه قدماء إلى الكعبين، وهو حجر صلد، وهذا دليل باهر على قسرة الله تعالى وعلى بوة سيدنا إبراهيم أيضاً، إذ الآن الله تعالى له بعض الحجر الصلد دون بعض، وهذا في المعنى آية ثانية، ويقاؤه كذلك قروناً كثيرة آية ثالثة.

٤- ومن الآيات التي في البيت الكريم أن من دخله كان آمناً، والمراد من هذا جميع الحرم لا خصوص بيت الكريم ومقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام.

وقد اتفق العرب قاطبة على تعظيم البيت الكريم وما حوله من أرض الحرم، واشتدوا في هذا التعظيم فكانوا لا يبيحون من دخل الحرم محتماً به، وينقئ الرجل فيه قاتل أبيه أو أخيه فلا يعرض له بسوء حتى يخرج منه، وإذا من غير شك آية جليلة عن شرف الكعبة المقدسة وسبقها في الفصل. وإن الإسلام أقر هذه الخصوصية للحرم، فمنع حتى من صيد الحيوان فيه أو تسميره، ومنع من اقتلاع شوكه وزعمي حشيشه الأخضر النابت بنفسه إلا الإذخر والكمأة، فقد روي في الصحيحين عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه قال يوم فتح مكة: «إن هذا البلد حرمة الله يوم نحق السموات والأرض، فهو حرام بجمرة الله إلى يوم القيامة» لا يصيد شوكه، ولا ينقر صيده، ولا تلتقط لقطته إلا من عرّفها، ولا يحنى حلاها، فقال العباس: يا رسول الله، إلا الإذخر فإنه لقينهم وليوتهم فقال: «إلا الإذخر»^(١). وأحبر عليه وآله

(١) القين هو الحداد وهو محتاج إلى الإذخر وقوداً.

الصلاة والسلام أن مكة حلت له يوم الفتح ساعة من نهار، ولم تحل لأحد قبله، ولم تحل لأحد بعده.

هنا، وإن كلمة الفقهاء مصفة على أن من جنى في الحرم عوقب بما يستحق قتلاً أو غيره، ووقع الخلاف بينهم فيمن جنى في غير الحرم ثم لحا إليه، ومذهب الخصية أنه إذا كانت الجنابة فيما دون النفس اقتصر منه، وإن في النفس لم يؤخذ ما دام في الحرم، ولكنه لا يؤاكل ولا يعامل حتى يضطر إلى الخروج منه، فيقتصر منه، ولا مانع من كونه الأيمن المذكور في الآية شاملاً للأيمن في الأسماء، فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من مات في أحد الحرمين بعث يوم القيامة من الأيمن».

٥- وقوله تعالى: ﴿وَيَلْبِسْ عَلَى النَّاسِ جُحُوشًا لِّيَبْتَ مِنْهُمْ سَبِيلًا﴾. يحجب للحج على المستطيع الذي تيسر له الوصول إلى البيت الكريم ويملكه الزاد والرخصة فالحج فرض عليه فوراً دون تأخير.

٦- وقول الله عز وجل في ختام الآية الثانية: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ تهديد عظيم لتارك الحج الذي لا يعتقد وجوبه، فإن الله تبارك وتعالى غير محتاج إلى عبادة العباد التي منها الحج، إذ هو غني عنهم وعن عبادتهم سبحانه وتعالى، ولكنه أمر بها ووعد بالثواب من فعلها، وأوعد بالعقاب من تركها. وبعض العلماء أخذ بظاهر الآية، فجعل ترك الحج بمفرده كفراً، وأكثرهم عدوها على التارك الذي لا يعتقد الوجوب، وقالوا: إن الآية واردة مورد التنصير من ترك الحج لأنه شأن الكافرين. لكن ترك الحج مع الاستطاعة إثم كبير ودنب غليظ شأنه أن يورث صاحبه الموت على غير ملة الإسلام، والعياذ بالله تعالى، فقد روى سعيد بن منصور والإمام أحمد وغيرهما عن النبي ﷺ قال: «من مات ولم يحج حجاً لإسلام - لم يمهله مرض حابس أو سلطان جائر أو حاجة ظاهرة - فليمت على أية حالة شاء: يهودياً أو نصرانياً، عياداً بالله تعالى من ذلك».

ثانياً قال الله تبارك وتعالى وهو أصدق القائلين ﴿إِنَّ الصُّمَّ وَالْمُؤْمِنِينَ مِنَ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ لِيَبْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمْ وَمَنْ تَطَلَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة ١٥٨/٢].

١- الصفا: جمع صفة، وهي الصخرة المسام والمروة؛ الحصاة الصغيرة، وقيل: هي الرخوة، وجمعها مرو ومروات، هذا أصل معناها اللقوي، والمراد بهما هنا الجبلان اللذان في مكة المكرمة بالقرب من الكعبة المشرفة

والشمائر: الأعلام، ممرها شعيرة أي علامة. ومعنى كون الجبلين المذكورين من شعائر الله أنهما من أعلام مناسكه وأماكن عبادته بالسعي بينهما والذكر عندهما.

٢ - وحج البيت: قصده، والاعتمار: الزيارة له، والجحاح: هو الإثم.

٣ - والتطوف بالشيء: هو لطواف به بالشيء حوله، والمقصود هنا هو السعي بينهما.

وكان أصحاب النبي ﷺ يخرجون من السعي بينهما لما يفعله المشركون من لتمسح بصبيين كانا عندهما؛ أحدهما على الصفا واسمه إساف والآخر على المروة واسمه نائلة، يقال: إنهما كان رجلاً وامراً زنياً في جوف الكعبة، فمسحا حجرتين، فأخرجهما الناس منها، ووضعوهما على الصفا والمروة للعبث والعبث، ثم يتناول الزمن عدا من دون الله تعالى، فكان المسلمون يمتنعون من السعي بينهما لهذا الذي يفعله المشركون عندهما، فأنزل الله تعالى إذنه بالتطوف بهما: أي بالجليل المذكورين، وأن لا إثم فيه، ولا خطأ، إذ هم من شعائر الله تعالى وأعلام مناسكه.

والسعي بين الصفا والمروة فرض عند الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه، فلا يصح حج بدونها، وإباحة عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، والواجب دون العرض، فيصح الحج عند بلا سعي بينهما، ولكن مع الإساءة، ويجب الإحرام على تاركة وهو شاة يذبحها ويتركها لتعقر ولا يأكل هو منها شيئاً.

والآية يظهرها ليست دالة على افتراض السعي كما قال الشافعية والمالكية والحابلة فمن ترك السعي فحجه باطل عندهم، ولا عن وجوبه - والواجب دون العرض وفوق السنة - كما قال به اخنعية، فمن تركه وجب عليه دم عندهم، لأنها برئت لرفع الحرج ونفي الإثم عن المتطوف، وهذا بينه الإذن الذي يصدق بالافتراض والإيجاب والإباحة، فالاستدلال إداً - كما قاله كل من الأئمة - ينحصر

في الأحاديث الشريفة التي وردت في هذا الباب عن النبي ﷺ، وإليث هي - استدلوا لعائلون بالفرصة بما رواه لندرقطني وصححه من أنه عليه وآله الصلاة والسلام كان يسمى ويقول: الإسعواء، فإن الله كتب عليكم السعي. وصيغة (كتب) تزيد الاقتراح.

واحتج من قال بالوجوب بما رواه الشعبي عن صروة بن مضر اس الطائي قال: أتيت رسول الله ﷺ بالمزدلفة، فقالت: يا رسول الله، جئت من جبل طي، ما تركت جبلاً إلا وقفت عليه، فهل لي من حج؟ فقال عليه وآله الصلاة والسلام: «من صام معاً هذه الصلاة، ووقف معاً هذا الموقف - وقد أدرك عرفة قبل ليلاً أو نهاراً - فقد تم حجه، رضى عنه»، قالوا: إنه لا يدل على فرصة السعي، لأنه لم يذكره للسائل الذي كان يجهل الحكم، وقد أخبره بتمام حجه مع أنه لم يسع بين الصفا والمروة، ولو كان فرضاً لم يجبره بذلك. والحديث الذي استدل به الأولون من رواية الآحاد، وبه يثبت الوجوب دون المرضية

٤ - وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ يفيد أن من زاد على ما يطلب منه من التطواف بالصفا والمروة بأن حجع تطوعاً بعد حجة القرينة - وحج التطوع مشتمل على التطرف بهما، وكذا من اعتمر ثانياً بعد اعتماره أولاً، إذ التطوع بالعمرة ثانية مشتمل أيضاً على السعي بينهما - من فعل هذا، فإن الله تعالى مجازيه به خيراً ومثييه عليه، وهو سبحانه عليم واسع العلم لا يخفى عليه تطوع المتطوعين

٥ - وأصل هذا التطواف مأخوذ من فعل (هاجر) رحها الله تعالى وتردها بين لصفا والمروة تطلب الماء لنفسها ولولدها سيدنا إسماعيل عليه الصلاة والسلام لما نفذ من معهم منه ومن الراد فعل الخائف الرجل الطالب للموت. ترددت بينهم سبباً، وكانت تسمى سعي الإنسان المجهود حين تصل إلى بطن الوادي، ثم تشي شيئاً معتداً حين تجاوره، وكذب صعدت الصفا والمروة نظرت عليها ترى شيئاً، فأعانها الله تعالى في تمام سبعة أشواط، وأنبع لها ماء زمزم الذي قال فيه النبي صلى وآله الصلاة والسلام: «طعم طعم وشفاء سقم»، وهو أيضاً لما شرب له، كما جاء في الحديث لشريف عن النبي ﷺ. فيبني للساعي ملاحظة هذا واستشعاره الدقة والفاقة

والحاجة إلى الله تعالى كي يصلح له قلبه ويحسن حاله ويكشف عنه كربه، كما كشف عن هاجر كريبها في هذا المكان الشريف، وأن ينقله من حضيض الخطأ والعصيان إلى أوج الكمال والرضوان، والله على كل شيء قدير.

﴿ثَلَاثًا﴾ قال الله تبارك وتعالى وهو أصدق القائلين ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ صِيَامًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَالْحَجَّ وَسَنَعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [البقرة: 196/2]

أمر الله عز وجل في صدر هذه الآية الشريفة بإتمام الحج والعمرة.

١ - والحج لغة: القصد إلى معظم. واصطلاحاً: قصد الكعبة الشريفة وعرفت بالمزدلفة وهي في أشهر معروفة هي: شوال، وذو القعدة، وعشرة أيام من أول ذي الحجة، قصد تلك الأماكن الشريفة في تلك الأشهر للطواف بالكعبة والسعي بين الصفا والمروة والوقوف بعرفات والمبيت بمزدلفة ثم بمعنى لرمي الجمرات، يفعل الإنسان هذه الأفعال وهو محرم أي ذاكر لله، باو للحج الذي يتألف منها، ويتبع من لبس الخيط ومن النساء ولطيب حتى يتحلل من إحرامه بالخلق أو التقصير يوم عيد الفطر، ولا تحل له النساء إلا بعد أن يطوف بالبيت الكرم طواف الركن، هذا هو الحج إجمالاً

٢- أما العمرة لغة: فهي الزيارة، واصطلاحاً: زيارة البيت بحال الإحرام للطواف به وللمسح بين الصفا والمروة ثم التحلل من هذا الإحرام بالخلق أو التقصير والحج فرض، والعمرة سنة في مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه إنها فرض كالحج. ومعنى إتمامهما لما أمر به في الآية أن يؤتيهما تامر لوجه الله تعالى ابتغاء مرضاته سبحانه من خير أن ينقص شيء من شرائطهما وفرائضهما وواجباتهما، والعمرة - وإن كانت عند الحنفية سنة - تلزم بأشروع فيها، ويجب إتمامها كالنافلة من الصلاة أو الصوم تلزم بأشروع ويجب الإتمام.

٣ - وقوله عز وجل ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِلُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ بيان لحكم ما إذا منع الحرام بجمع أو هجرة من الوصول إلى البيت الحرام، لأن عليه - إذا أراد التحلل من إحرامه - أن يبعث ما تيسر له من أهدي - وهو ما تجدي لينبع في أرض الحرم - بصيراً أو بقرة أو شاة أو بعزى، ولكن لا يتحلل من إحرامه بخلق رأسه حتى يحسم أن هديه قد بلغ أرض الحرم - والحرم مكة وما حولها إلى حدود معلومة - فإذا تحقق للحرم وصول هديه إلى أرض الحرم جاز له أن يتحلل من إحرامه بخلق رأسه أو تقصيره بأن يأخذ منه مقدار الثلثة - وهي عقدة أصبح - وما لم يتحقق فلا، وإذا تحلل من إحرامه بما ذكرنا وجب عليه قضاء ما شرع فيه من جمع أو هجرة.

٤ - وقوله تعالى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ آذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ تبين لما يجب على من فعل شيئاً من محظورات الإحرام كسج الرجل المحيط، أو تعطيته رأسه، أو حلقه، فمريض إذا احتج إلى ثياب المحيط قلبها، وكذا من ضره كشف رأسه لجرحة فيه فترة يوماً كاملاً، أو آذاه القمل في رأسه فحلقه، فعليه ما ذكر في الآية الكريمة من الفدية، وهي واحد من أجرية ثلاثة

أ - صيام ثلاثة أيام،

ب - أو التصديق على ستة مساكين بثلاثة أصوع من طعام، لكل مسكين نصف صاع وهو مقدار المعصرة.

ج - أو أن ينسك نسكة أي يذبح ذبيحة، وهي شاة تصح للتصحية بشرورها معروفة، هذا التحجير بين هذه الأجرية الثلاثة محله ما إذا كان فعل محظور الإحرام لعرض، كب مثلاً، وإلا تعين النسخ جراً ولا يجوز غيره

٥ - وقوله تعالى ﴿فَمَنْ أَمِئْتُمْ فَلِمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ قِصْباً ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْكُمْ عَشْرَةٌ كَأُولَئِكَ لِلَّذِينَ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاصِرِي النَّجْدِ الْحَرَامِ﴾ - هذا بيان ما إذا كان الحرام في حال اسعة

والاختيار وأمن الإحصار، فإذا كان مشتملاً بأن أحرم بالعمرة من الميقات، إن كان آفاقياً أي من خارج الحرم، أو من أرض الحل لمكياً، فإنه يأتي بأفعالها، وهي ١ - الإحرام: وهو ذكر الله تعالى مع البتة، أما خلع الخيط فليس من شرطه، بل هو واجب.

ب - ثم الطواف بالبيت العتيق سبعاً، أربعة أشواط من سبعة مفروضة لا تصح العمرة إلا بها، والثلاثة البقية واجبة يجب بتركها دم.

ج - ثم صلاة ركعتين بعد الطواف، واجب آخر.

د - ثم السعي بين الصفا والمروة واجب أيضاً.

هـ - ثم حلق الرأس أو تقصيره مقدار أغلّة، وهو الواجب لأحرم، وبه يحصل لتحلل من الإحرام بالعمرة، ويباح كل ما كان معطوفاً عليه حال الإحرام.

وهذا كان اليوم الثامن من ذي الحجة وهو المسعى بيوم التروية أحرم بالحج من المسجد، وأفضله من حاجر إسماعيل عليه الصلاة والسلام، وطاف بالبيت، وصل ركعتي الطواف، ثم يقف بعرفات، ثم يفيض إلى المزدلفة، ويبقى فيها، ثم يذهب إلى منى يوم النحر، ويرمي جرة العقبة، ثم يلبيح، ثم يحلق، وقد حل من إحرامه، ويبقى في منى أيام التشريق وهي الأيام الثلاثة بعد يوم النحر لرسم باقي الحمرات مع جرة العقبة، ويترجل إلى مكة، فيطوف بالبيت طواف الإفاضة وهو فرض كالوقوف بعرفات، ثم يسعى بين الصفا والمروة إن لم يكن سعى قبل خروجه إلى عرفات، ثم يطوف للدواعي حين خروجه من مكة المكرمة.

٦ - ما يلججه المتمتع يوم النحر هو الذي صاء الله تعالى بقوله ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ﴾ إلى الحج فما استيسر من هدي، أي ما تيسر منه، وأدناه شاة تصلح لمصحية، أو شبع بدنة، والذئبة باقة أو بقرة، هذا واجب على المتمتع إذا كان يجده هدي، فإن لم يجده فعليه هديم ثلاثاً أيام ضمن أشهر الحج قبل يوم النحر، وسبعة إذا فرغ من أعمال الحج في مكة أو في بلده، فإن لم يصم الثلاثة أيام قبل يوم النحر فعليه الدبح.

والقارن - وهو الذي أحرم بحج وعمره جميعاً إحراماً وحناءً يأتي أولاً بأعمال
لعمره ثم بأعمال الحج من غير إحلال من لإحرام، ثم في يوم النحر يدعى الهدي
كالمتمتع، فإن لم يجد صدم ثلاثة أيام قبل يوم النحر في أشهر الحج وسبعة إذا فرغ من
أعمال الحج

هذا، والمتمتع إذا يتحلل من إحرامه بعد الإتيان بأعمال العمرة إن لم يكن ساق
الهدي إلى الحرم، أما إذا ساقه فقد وجب عليه البقاء محرماً إلى يوم النحر كالقارن فلذا
ذبح حلق، وقد حل من إحرامه.

٧ - وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِّئَلَّا يَكُنْ أَفْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ إشارة إلى
التمتع في قول الحنفية، أي أن التمتع حاصر بمن لم يكن من أهل المواقف هما دونها
إلى مكة، أما هؤلاء فلا تمتع لهم ولا قران لتمتعهم من العمرة متى شاؤوا.

وقال الشافعية: إنه إشارة إلى أن ذبح الهدي أو الصوم إنما يجب على المتمتع إذا
كان أدياً، أما من كان من مكة أو من غيرها على أقل من مسافة القصر منها فله أن
يتمتع، ولا يجب عليه هدي ولا صوم عشرة أيام.

٨ - وقوله تعالى في ختام الآية ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾،
وصية بالتقوى على كل حال، ولا سيما في الحج؛ لأن العصيان فيه يتصاعف كثيراً
لوقوعه من محرم وفي أرض الحرم، فهو عصيان مزدوج، والله تعالى عقابه شديد لمن
ترك التقوى، وهي التوقي واشتراط من عذب الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصي.
// رابعاً: قال الله سبحانه وتعالى وهو أصدق القائلين ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ
فَرَّصَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ
اللَّهُ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البقرة: 197/2].

١ - المعنى أن أشهر الحج معلومة، وهي: شوال، ربيع القعدة، وذو الحجة (أو
عشر منه) على الخلاف في هذا بين الفقهاء رحمهم الله تعالى.

والثاني هو القول المشهور. والمقصود أن أفعال الحج توقع فيهن، فهن ظرف زمني
لها.

وقد أرشد الله تعالى من ألزم نفسه الإحرام بالحج في هذه الأشهر إلى حسن أدائه والترام الأدب والخلق الجميل مع الرفاق للحجاج وغيرهم.

٢ - نهى عن الرمث، وهو الجماع أو ذكره بمحضرة الزوجة

٣ - ونهى عن القسوق، وهو الخروج عن طاعة الله تعالى، فالبعد عن العصيان أجبر به.

٤ - ونهى عن مجادلة الناس إبقاء على الوثام والرفاق وإقضاء الخصام والشقاق اللذين يفسدان على المرء دينه ودنياه.

٥ - ثم أخبر تبارك وتعالى أن كل ما يفعلونه من خير فانه سبحانه عليم به، وسينيههم عليه في الدار الآخرة ثواباً جزيلاً.

٦ - وكان ناس من أهل اليمن يحجون بلا زاد، ويقولون: نحن مشركون على الله تعالى، فإذا قدموا مكة احتاجوا، فسألوا الناس، فأنزل الله تعالى أمره بالتزود وأخذ الأبهة، وأن ذلك لا ينافي التركل المطلوب، لأنه اعتماد القلب على الله تعالى، وليس يشترط لصحته أن لا يحصل أحد بالأسباب وبين الله تعالى أن خير ما يتزود المرء هو التقوى: وهي فعل الطاعات وترك المعاصي

٧ - ثم أكد مدب التقوى في ختام الآية فقال: ﴿وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ أي توقوا عقابي وتحفظوا منه يا أصحاب العقول فإنه شديد، والعاقل من باعد نفسه عما به يستوجب ذلك العقاب.

خامساً ثم قال الله تبارك وتعالى وهو أصدق القائلين ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضلاً مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوا كَمَا مَدَدْتُمْ يَدَكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَتِيلٍ كَيْنَ الصَّائِلِينَ﴾ (٥) ثم أبيضوا من حيث أفاضن الناس واستغفروا لله إن الله غفورٌ رحيم ﴿[سورة ٢: ١٩٨-١٩٩]

١ - كان ناس من العرب يمتنعون من التجارة في موسم الحج، فأذن الله تعالى لهم فيها، فلا إثم عليهم إذا تاجروا.

٢ - ثم أرشد سبحانه وتعالى إلى الإكثار من ذكره إذا اندفعوا من عرفات إلى مزدلفة بالتلبية والتهليل والتكبير والتسبيح والثناء على الله تعالى ودعائه. وأشعر الحرام هو مزدلفه.

٣ - وأمر ربنا سبحانه بذكره ثانية شكراً له على ما من به عليهم من الهداية، فقد كان الناس ضالين من قبل الهدى الإلهي الذي بعث الله تعالى به نبيه الكريم ﷺ وهذا معنى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ أي: وإن كنتم من قبله من الضالين، في (إن) مخففة من (إن) الثقيلة و (اللام) في (لمن الضالين) فارقة بينها وبين (إن) الدقية، أي أنها تعين أن (إن) قبلها مخففة من الثقيلة، وأن لمعنى على لإثبات لا عن النفي، والصلال عدم المعرفة، ولولا هدى الله تعالى ما عرف الناس الحق وما اهتدوا إليه، فالشكر له جل وعلا على هذا واجب أكيد.

٤ - هذا، وقد كان الحجاج من قريش يقفون في مزدلفة لأعيا من أرض الحرم، ولا يقفون في عرفات مع الناس لأب في أرض الحن، ويقولون نحن سكان حرم الله، فلا نخرج منه، فأمرهم الله تعالى أن يقفوا في عرفات مع الناس، وأن يقصروا منها، أي يندفعوا إلى مزدلفة من حيث أفاض الناس من غير شلود عنهم.

٥ - ولما كانت مديك الحج كثيرة، وقد لا يأمن المرء على نفسه الإخلال بها، وذ إلى الإنسان موضع لتقصير، أمر الله تعالى باستعاره أي طلب الحاج من ربه معصرة ما قد يقع فيه من التقصير الذي منه خلافة قريش للناس في وقوفهم بمزدلفة دونهم قبل أن تنزل الآية الكريمة، فأمرهم الله تعالى باستعاره ليكرم عنهم هذه الخطيئة، إذ هو سبحانه العفو للذنوب يسترها عن عبده التائب المستعيرين، ولا يعاقبهم بها، رحيم بهم حيث أرشدهم إلى الاستغفار ليغفر لهم، ورحته سبحانه وتعالى ليست رقة كما في غيره، فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى ١١/٤٢] وإنه عزه عن مشابهة مخلوقاته في شيء. ورحته تعالى صفة من صفاته، لا نعلم حقيقتها، ولكن عرفنا أن الله تعالى متصف بها لإحباره تعالى بذلك، ولأننا نرى أكثر رحته، وهي إحساناته المتتالية عليه.

سادساً - قال الله سبحانه وتعالى وهو أصدق القائلين: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَافَّةَ لِنَبِيِّهِ

الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَهَذِي وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي
السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ غَبِيرٌ ﴿٩٧/٥﴾

١ - سمي البيت الكريم كعبة لعباده وارتفاع شأنه، كما سمي المعظمان الثانتان في
جانبَي القدم كعبين لارتفاعهما، ووصفه الله تعالى بالحرام لما له من الحرمه ولعظمه،
فهو محترم معظم، وقد تقدم القول بتحريم صيد الحرم واقتلاع حشيشه الأحضر
النايت بنفسه، و﴿قياماً﴾ أي قواماً، أي أن الله تعالى صير بيته الحرام قواماً للناس؛
به تقوم وتنظم أمورهم الدنيه والدينيه، أما الدنيه فإن الحج يقوم بالبيت،
ويالطواف به تتم المناسك، وكذا هو قبلة للمصلين.

٢ - والحج مذكور بالآخرة تذكيراً عملياً، فيذكر المرء بتجرده من ثيابه الخفيفة
واكتمائه بثياب الإحرام تهيئته من ثيابه عند موته، ثم تكميته بكف أكثره خير غيطة،
ويذكر به أيضاً خروجه يوم القيامة من قبره عرياناً.

٣ - وهذا التجرد الظاهري من الثياب يومئذ إلى تجريد القلب لله تعالى حتى لا
يطلب غيره، ولا يلجج اللسان بسواه.

٤ - ويذكر بازديحام لحجاج حول البيت، وفي عرفات، ثم في مزدلفة، ثم في منى،
ازديحام الناس يوم الحشر العظيم، ثم سوقهم لفصل القضاء.

٥ - ذاك يوم القيامة حيث يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد حفاة عراة
غولاً - أي غير محتوبين - مترامحين، تعشاهم الكروب والشدة، وقد أدت
الشمس حق كات منهم بقدر الميل، وضرب حرها مقدار حشر ستين، ولا
ظل إلا ظل عرش الرحمن الذي يؤدي إليه عباده الصالحين، وسائر الناس في الحر
والكرب، والعرق يسبح منهم في الأرض حتى يبلغ سبعين باعاً، ويأخذهم عن
مقدار درجاتهم في الخطايا: فمنهم إلى كعبيد، ومنهم إلى ركبتيه، ومنهم إلى حجزته،
ومنهم من يلججه العرق إلجاماً. والسماوات تدور فوق الخلائق، ثم تمشق،
وتتطير، فيسمع لافطارها أصوات أشد من أصوات الصواعق والرعد، ثم تدوب
وتتقاطع ثم تطوى، والكواكب تتثر أيضاً.

بعضهم بعض وعقدتهم المؤتمرات العامة التي تقيدهم ديناً ودياراً، إذ بها تعرف وجوه المصالح، وترسم الطرق العملية التي تؤدي بهم إلى النجاح.

١٢ - ثم إن الحج باعث على الرحمة والعدل يجعله الناس يجتمعون في صعيد واحد، لا فرق بين الأمراء والصعاليك، ولا بين الأغنياء والفقراء، وفي هذا إشعار بالأخوة الدينية التي يجب رعابتها.

١٣ - والشهر الحرام إما خصوص شهر ذي الحجة إذ فيه يؤدي الحج، أو جنس الشهر الحرام فيشمل الأشهر الحرم الأربعة التي لها ميزتها وحرمتها، وهي ثلاثة متوالات ذو القعدة، وذر الحجة، والمحرم، وواحد فرد وهو رجب.

١٤ - «وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ» في الآية بالنصب عطفاً على «الْكُتْبَةِ» بها، فهو قيام للناس، تقوم به مصالحهم الدينية والدنيوية كالكتابة المعظمة، لأنه طرف للصح، به تؤدي مأسكة أي أعماله.

١٥ - «وَأَهْنِي» ما يهدي إلى الله تعالى من الأنام لينج في أرض الحرم.

١٦ - «وَالْقَلَائِدُ» ما كان يقلد به الحجاج أنفسهم وهذا يأمهم من لحاء الشجر، ليعلم الناس أنهم في نسك وعبادة، فلا يعرضوا لهم بسوء، ويصح أن تفسر القلائد بخصوص الأنام المقلدة بلحاء الشجر، لأن في تقليدها به إظهار بهاء الحج ورواقه، والثواب يعظم بهذا.

١٧ - وقوله تبارك وتعالى: «ذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَقْنَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ»، إعلام باسم الله المحيط بالشؤون كلها، وسها ما يحتاج العباد إليه في دينهم وديارهم، فشرعة الحج لحكمة جليلة هي الصع المحص للعبادة والسماوات سبع طباق، بعضها فوق بعض، وهن أجرام مشية، وها أبواب، والسماء لديها منهن مزينة بأسجود المناظرين، والأرضون سبع أيضاً، قال الله تبارك وتعالى: «اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَبَيْنَ الْأَرْضِ وَبَيْنَهُنَّ الْأَمْزُ يُنَزِّلُ الْأَمْزُ تَنْهَرُ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً» [الطلاق ٦٥].

[١٢] صدق الله العظيم.

سابعاً قال الله تعالى وهو أصدق القائلين: ﴿وَأَدْنَىٰ فِي النَّاسِ بِالْحَقِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ (٣) ليشهدوا منافعهم ويذكروا نعم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بيمنه، لأنعام نكّلوا، منها وأطعموا البائس الفقير (٤) ثم ليقتضوا منهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق ﴿[الحج ٢٧/٢٨-٢٩]﴾.

١ - قوله تعالى: ﴿وَأَدْنَىٰ﴾ فعل أمر من الأدان، وهو الإعلام، أي أعلم. والمأمور بهذا الإعلام هو سيد إبراهيم - عى سبب وعليه الصلاة والسلام - لأن الآية قبل هذه الآية هي: ﴿وَوَدَّ بَوَّاءُ لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئاً وَظَهَرَ بَيِّنَاتٍ لِمُطَّاعِيْنَ وَأَنفَاقِيْنَ وَالرَّجْعِ السُّجُودِ﴾ [الحج ٢٦/٢٧]، فخطاب له عليه لصلاة والسلام، وهؤلاء الآيات حكاية ذلك لخطاب.

٢ - وقوله تعالى: ﴿رِجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ معناه مشاة وراكبين، لأن الصامر هو التحيف الهزيل مما كابد من صاء اسفر ومشقه، والإتيان بـ «ون» اسوة في ﴿يَأْتِينَ﴾ ليعود الضمير على الرواحل من لدواب.

٣ - وقوله تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ أي من كل طريق بعيد.

٤ - أمر الله تعالى بيه الكريم سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وقد فرغ من بناء البيت المكرم، أن ينادي في الناس، ويعلمهم أن الله تعالى قد فرض عليهم حج بيته طليحوا.

٥ - إن قال قائل: ماذا عسى أن يسمع صوت سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام من المدي؟ وهل في استطاعته أن يسمع انثائين عن البيت في أماكنهم البعيدة؟

فتنا: إن الموصل لصوته عليه الصلاة والسلام إلى من نأى عنه هو الله تعالى، وهو القادر على كل شيء، فالأمر مرجعه إذن قدرة الله تعالى التي لا يتعاضدها شيء، والله تعالى يؤيد أنبياءه ورسله عليهم الصلاة والسلام بالمعجزات، ومن خوارق العادات، تصديقاً لهم في دعواهم لرسالة.

٦ - عن أننا نرى في هذه الأيام انتشار الأصوات بواسطة آلات الإذاعة في بقاع

الأرض، وهو يخلق الله قطعاً، كَمَنْ هذا شأنه لا يعجزه نقل صوت نبيه الكريم سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلى حيث شاء بدون آلة

٧ - أخرج ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه والبيهقي في مسته عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: لما فرغ إبراهيم عليه الصلاة والسلام من بناء البيت قال: رَبِّ قَدْ فَرَعْتُ، فقال: أَذُنٌ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ، قال: يَا رَبِّ وَمَا يَلْغُ صَوْتِي؟ قال تعالى: أَذُنٌ، وهلي البلاغ، قال: رَبِّ كَيْفَ أَقُولُ؟ قال: قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ. فسمه أهل السماء والأرض، ألا ترى أنهم يسمون من أقصى البلاد ويَلْتَوْنَ.

٨ - ونوله تبارك وتعالى في الآية الثانية: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾. بيان لفوائد الحج الشريف وحكمه، وقد ذكرنا في آية سورة المائدة بعض ما في الحج من حكم دنية ودنيوية.

٩ - وقوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَيْمَاتٍ لِّأَنْعَامٍ﴾ عطف من ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ من عطف الخالص على العام، لأن ذكر اسم الله تعالى من جملة المافع الدينية، وخصه بالذكر لأهميته.

١٠ - والأيام المعلومات هي: عشر ذي الحجة في قول أبي حنيفة والشافعي، وآخرهن يوم النحر، ورصفت بأنها معلومات لحرص الناس على معرفتها وتحرهم هلال ذي الحجة لأداء مناسك الحج الشريفة، وقال مالك وأبو يوسف ومحمد بن الحسن: إنها أيام النحر، وهي العاشر من ذي الحجة واليومان بعده، وهو مروي عن علي وابن عمر رضي الله تعالى عنهم.

١١ - ولأنعام هي الإبل والبقر والعنم، وذكر اسم الله تعالى عن ما رزقهم من بيمية الأنعام شامل للتسمية على الذبائح والحمد لله تعالى وشكره وتكبيره على إعامه بها عليهم.

١٢ - والأمر في قوله تبارك وتعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا﴾ للإباحة، مباح للمهدي أن يأكل من لحم هديه إذا كان متطوعاً به، وأما هدي التمتع والقرن فصع الشافعي

الأكل منه، وأجازه أبو حنيفة، لأن النبي ﷺ أكل من البُذْن لقي أهداه في حبة
الودج، وقد كان قارباً على الراجح.

١٣ - وقد اختلف في الأمر بقوله تعالى ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرَ الْفَقِيرِ﴾، هل هو
للوجوب، فيجب إطعام الفقراء من لحوم الهدايا؟ أو للتدب والاستحباب،
يستحب ولا يجب؟ قال الشافعي بالأول، وأبو حنيفة بالثاني، والباقي هو من
أصابه بؤس وشدة.

١٤ - وقوله تبارك وتعالى في الآية الثالثة ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ إيجاب للتحلل من
إحرام الحج ما خلق أو التقصير وقص الشارب والأظافر وتب الإبط والاستحباب -
أي حلق العانة - والواجب من كل هذا هو حلق الرأس أو تقصيره. والتمت - هو
البدن والوسخ. والمعنى ليريدوا أو ساجدهم بالخلق، إلخ..

١٥ - وقوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْتُوا ذُبُّونَهُمْ﴾ أمر بإيجاب، فمن نذر شيئاً من أعمام
البر في الحج أو غيره فعليه الوفاء، لأنه هو الذي ألزم نفسه ذلك العمل، ومن التزم
ما لا يلزمه في الأصل فقد لزمه شرعاً، ووجب عليه الإتيان به صلاة أو صدقة أو
بحورها.

١٦ - والأمر في قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾. للمرضى بقاء على أن
المراد بالطواف عند طواف الركن، وهو بعد الوقوف في عرفات ومردقة ورمي جرة
العقة في مي وبعد الذبح والخلق أيضاً.

١٧ - والبيت العتيق هو الكعبة المعظمة، وسمي عتيقاً لقدمه، أو لكرمه، أو لأنه
أعتق أي تحرر من سلطة الجبارين، فلم يكنه أحد سوء. لا رده الله خاسراً، وصان
بيته الكريم، وحفظ له حرمة. والله سبحانه وتعالى أعلم. وأستغفر الله العظيم

✓ شرط الاستطاعة في الحج ما زال باقياً

وبعد بهذا التعليل الذي عدل به كاتب المقالة في (محلة الأدهم) سقوط شرط
الاستطاعة في الحج بإمكان السفر على الطائرة أو الباخرة في الوقت لتقصير والمال
اليسير.

أقول: هذا التعليل عليل وليس له مكان في الفقه الإسلامي. ذلك أن فريقاً من أساس لا يمكن أن تكون أجرة الطائفة أو السخرة أو القاطرة بل ولا يملكون نفقة أنفسهم ومن تلزمهم نفقتهم من زوجة وولد وأبوين فقيرين من حين النكاح إلى وقت الإياب لفقرهم المدقع، وقد جعل الله رزقهم كرزق الطير يوماً فيوماً وساعة فساعة، فكيف يستطيع القول بسقوط شرط الاستطاعة؟ وهل هذا إلا إمكان من الرقاعة؟ الاستطاعة تكون بالزاد أو الراحلة أو ما يقوم مقامهما من وسائل النقل ولو بدرجة دنيا، ويوفر نفقة من تلزمه نفقتهم كالأهل والولد والأبوين الفقيرين العاجزين، أحد للذهب والإياب بحسب ما اعتده جسمه وشبه عليه، فلو استطاعه بطعام دون ما اعتاد وكان ذلك يضره ويورثه السقم فإن شرط الاستطاعة لم يتحقق والحالة هذه. (انظر لدر المختار ورد المحتار) في فقه الحنفية.

والاستطاعة لا تحقق لها إن لم يكن له مسكن يؤويه ولو بالأجرة، فإذا أمكنه الاستئجار لنفسه ولو يلزمه إسكانهم ممن تلزمه نفقتهم - لأن السكنى من النفقة لو اجبة - إذا أمكنه هذا الاستئجار فقد استطاع، ولا فلا.

ومن شرط الاستطاعة أن يفصل معه رأس مال يعمل به بعد رجوعه إن كانت حرفته تحتاج إلى رأس مال ولو قليلاً كما لو كان تاجراً أو راعياً. أما إذا لم تكن حرفته تستدعي وجود رأس مال كما لو كان بناءً مثلاً فإن الاستطاعة تتحقق بذاته. كل هذا ذكره فقهاؤنا ورسموه في كتب الفقه، ولك أن تتطرق في أوائل مباحث الحج من كتاب (الدر المختار) للمعالي وعليه (حاشية رد المحتار) لشيخ ابن عابدين انظر في هذا الكتاب فإنه أقرب الكتب الفقهية ومن أوسعها بحثاً وتقريراً انظر تجد كل هذا الذي ذكرته لك مبسوطاً فيه كل البسط.

الحكمة الدينية في بعض مناسك الحج

سأل سائل^(١) عن الحكمة الدينية في رمي الحمار لثلاث كل منها يسع حصيات حين القيام بمناسك الحج وهن في (مبي) المكان المعروف بالحجار الشريف.

(١) في صحيفة التمام التي تصنف في حاشية

ألا فليعلم الأخ السائل ومن جادله بالباطل في أمر رمي الجمار، هداً الله، أن الله حكيم عليم وأن مشروعاته زاهرة بالحكمة فليس الله قوضياً، وليس أمره اعتباطياً، كلا، ومعاد الله ﴿إِنَّ رَبِّي عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ نعم قد تحصى الحكمة في الشرع ابتلاءً وتخييراً للمؤمن المتقاة للأمر، من الآخر المأفق الذي يكر كل ما لا يقع تحت بصره، ويحصد جميع ما لا يقبله فكره المظلم المتلوي. وهل يصح إيمان وتصح عقيدة إن كان الأمر شهودياً عيانياً والله عز وجل كلّفنا الإيمان بالمعيب؟!

الأصل في مشروعي رمي الجمار أن الله تعالى لما ابتلى إبراهيم بذيبح ولده إسماعيل عن نيت وعليهما الصلاة والسلام عرض الشيطان إبليس له وللحلام ولأمة ليفتنهم عن أمر الله سبحانه وتعالى، فلم يجد لديهم ما يريد، بل كان منهم إيتاس له وإقتناط، وكان من إبراهيم عليه الصلاة والسلام رمي أحمرات الثلاث دفعةً وتبكتاً، بسبع حصيات عبد كن منها يد تبتلى له في هذه المواضع الثلاث، وقد ذهب السبب وبقي المسبب، واستمر أمراً مشروعاً واجب الأداء في الحج ليكون ما شجده ردة وحرمة في معاداة الشيطان مهما أراد فتتنا عن أمر ربك تبارك وتعالى. والله تعالى قال في كتابه الكريم: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [فاطر ٦٠/٣٥]، ولما كان من السنة أن يقول الرامي عند رمي كل حصاة بسم الله والله أكبر دعماً للشيطان وحزبه. وإن الشيطان ليألم من هذا رميه بالجمار والاندحار على حد ما جاء في الحديث الشريف الذي رواه مالك والبيهقي أن رسول الله ﷺ قال «مَا رُبِّيَ الشَّيْطَانُ يَوْمَآ هُوَ فِيهِ أَحْمَرٌ وَلَا أَدْحَرُ وَلَا أَحْقَرُ وَلَا أَغْبَطُ مِنْهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ رَمَا دَاكُ إِلَّا مَا يَرَى فِيهِ مِنْ تَرَلِّ الرَّحْمَةِ وَتَهَوُّرِ اللَّهِ عَنِ الْبُذُوبِ الْعَصَامِ إِلَّا مَا رُبِّيَ يَوْمَ يَذَرُ فَلَمَّا رَأَى جَبْرَيْنِ يَنْزِعُ الْمَلَأَكَةَ»

وقد روى ابن جرير والحاكم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال

«الشَّيْطَانُ تَرْجَمُونَ، وَمَلَّةٌ أَيْكُمْ إِبْرَاهِيمُ تَصْعُونَ»، وإليك ما روي في هذا من الآثار الشريفة، قال الإمام القرطبي في تفسيره. قال كعب وغيره: لما أُرِيَ إبراهيم ذبيح ولده في سامه، قال الشيطان والله لئن لم أقتل عند هذا آل إبراهيم لا أقتل منهم أحداً أنداء فتأمل الشيطان لهم في صورة رجل، ثم أتى أم الغلام وقال.

أتدري أين يذهب إبراهيم بأمته؟ قالت: لا، قال: إنه يذهب به ليدبحه، قالت: كلا هو أرف به من ذلك فقال: إنه يرغم أن ربه أمره بذلك، قالت: إن كان ربه قد أمره بذلك فقد أحسن أن يطيع ربه، ثم أتى لعلام فقال: أتدري أين يذهب بك أبوك؟ قال: لا، قال: فإنه يذهب بك لينجحك، قال: ولم؟ قال: زعم أن ربه أمره بذلك، قال: فليفعل ما أمره الله به سمعاً وطاعة لأمر الله، ثم جاء إبراهيم، فقال أين تريد؟ والله إني لأظن أن الشيطان قد جاءك في منامك فأمرك بدبح ابنك، بعمره إبراهيم فقال: إني عني يا عدو الله لأمصين لأمر ربي، فلم يصيب للمعون منهم شيئاً.

وقال ابن عباس: لما أمر إبراهيم بذبح ابنه عرض له الشيطان عند جرة العقبة فرماه بسبع حصيات حتى ذهب، ثم عرض له عند الجمرة الوسطى فرماه بسبع حصيات حتى ذهب، ثم عرض له عند الجمرة الأخرى فرماه بسبع حصيات حتى ذهب، ثم مضى إبراهيم لأمر الله تعالى. اهـ.

وروى ابن كثير في تفسيره القسم الأول منه كالتفصيل وذكر أن ابن جرير ذكره في تفسيره بطوله، وعزا القسم الثاني منه إلى مستند الإمام أحمد بن حنبل إمام السنة، وقال الشهاب الألوسي في تفسيره (روح المعاني): واشتهر أن أصل السجدة - أي سجدة إرمي - رمي الشيطان، ففي خبر عن قتادة أن الشيطان أراد أن يصيب حاجته من إبراهيم وابنه يوم أمر بدبحه، فتمثل بصديق له فأراد أن يصده عن ذلك فلم يتمكن، فتعرض لاسنه فلم يتمكن، فأز الجمرة فانتفع حتى سد الوادي ومع إبراهيم ملك فقال له: ارم يا إبراهيم برمي بسبع حصيات يكبر في إثر كل حصاة فأفرج له الطريق، ثم اهدق حتى الجمرة الثانية فسد الوادي أيضاً، فقال الملك: ارم يا إبراهيم، فرمى كما في الأولى، وهكذا في الثالثة. اهـ.

ثم فدى الله إسماعيل بذبح عظيم، وهو كبش كان يرعى في غارف الحمة، ومنه صارت التصحية أمراً مشروعاً، ومثل الرمي السعي بين الصفا والمروة فإنه لما بعد الماء الذي كان لدى السيدة هاجر وابنها إسماعيل عل ميماً وعليه الصلاة والسلام، وكما في وادي مكة قبل بنائها، وليس فيه أنيس ولا جليس، واشتد به العطش فهدت عن الصفا واستقبلت مكان الكعبة الشريفة قبل بنائها متلفطة عليها نجد ماء أو أثر ماء.

من طائر ونحوه، فلم تر شيئاً فهبطت إلى المروة تمشي، فلما بلغت نطن الوادي سمعت سعي الإنسان المجهود، فلما جاوزته شئت إلى المروة، وصعدت عليها، وتلفتت كالأول ثم عادت أخرجها إلى الصفاء وهكذا سبع مرات، فتبدى لها جبريل عليه الصلاة والسلام، وبحت الأرض بعقه، فنبع للماء ماء زمزم.

فيسن للحاج استذكار هذا وأن يدعو الله أثناء سعيه بكشف عمه وهمه كما كشف عن هاجر همها وغمها في هذا المكان، وقد ذهب السبب وبقي المسبب أمراً مشروعاً واجب الأداء.

وكذا لما قدم النبي سيدنا محمد عليه وآله الصلاة والسلام مكة عام غمرة انقضاء قبل الفتح فإن اشركون: سيطوف اليوم بالكعبة قوم نهكتهم حمى يثرب، فقال عليه وآله الصلاة والسلام: «رحم الله امرأاً أراهم من نفسه قوة»، واضطجع بردائه بعد أن أدخله تحت إبطه الأيمن وألقاه عن كتفه الأيسر، وكشف عن عصبه اليماني شأن الفتوة القوية، ومشي بخطى متقاربة مع هز لكثمين كالمبارز بين الصميين، ولعل أصحابه مثله. وقد ذهب السبب أيضاً وبقي المسبب، فالاضطباع والرمال ستان للرجال في الأشواط الثلاثة الأولى من كل طواف بعده سعي بين الصفا والمروة.

والطواف بالبيت الكريم مترجم في توبة نصوح، والتعلق بأستار الكعبة استعانة وضراعة، والوقوف في عرفات استذكار للموقف العظيم في الآخرة، وخلع الخيط إشعار بأن الناس يخرجون من قبورهم يوم القيامة حفاة حفاة. على أننا عن قريب ستخرج من هذه الثياب المخيطة إلى الأكتاف وهي غير غيطة. وذا يورثنا استعداداً لموت لقريب بالعمل الصالح مع الإيمان.

والإفاضة من هزبات إلى مرحلة استذكار للانتقال في القيامة من موقف إلى موقف، وهكذا فإن الحاح فيه أعلى المعاني، وأسمى الأماني، وفيه يسيطر الإيمان، ويحكم الإدعان.

اللهم اهدنا فيمن هديت، وعافنا فيمن عافيت، وتولنا فيمن توليت.

الخروف المنذور يجب أن يكون في سن الضحية

من شروط انعقاد الدور ووجوب الوفاء به أن يكون من جنسه واجب أعم من أن يكون فرضاً قطعياً كالصلاة والصوم والحج والركاة، أو واجباً اصطلاحياً وهو الذي فوق السنة المؤكدة ودون العرض القطعي كالضحية.

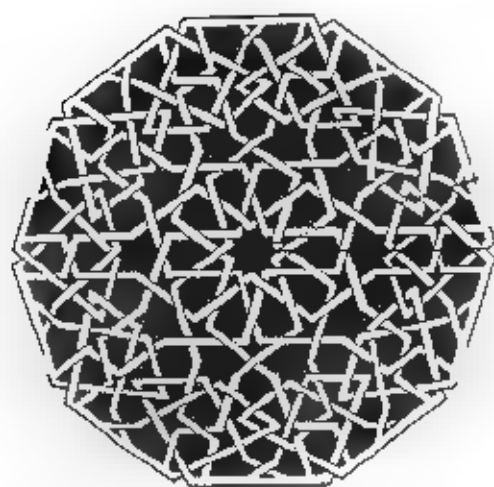
من نذر صلاة أو صوماً أو صدقة أو حجاً انعقد نذره وكان عليه الوفاء، ومن نذر ذبيحة كشاة مثلاً انعقد وبرمه الوفاء من حيث أن يجاب الله على العبد معتبر بإيجاب العبد على نفسه، قال الله تعالى: ﴿زَلَّيْوْا نَذْرَهُمْ﴾ وفي الحديث الشريف أن «من نذر أن يطبخ الله فليطعمه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه» أو كما قل عليه وآله الصلاة والسلام

والخروف إذا نذر انعقد النذر به، ووجب أن يكون بالغاً سنّ الضحية، وهي سنة تمرية، ويجزئ الجذع من النضار، وهو الذي أتى عليه أكثر السنة وكان سميّاً عظيماً لو أرسل بين الثنايا أبناء السنة لا يتمير منها لعظمه وسمنه

وهذا لأن واجب الضحية لا يتأدى إلا بهذه السن في الغنم، والمهدي في الحنك كالضحية، فيشترط في الهدايا ما يشترط في الضحايا، والنذر مثلها في هذا سواء بسواء، فإذا نذر خروفاً وجب عليه أن يذبح ما بينه سنة حتى تبرأ ذمته.

أما من نذر ديكاً أو دجاجة أو غرلاً فإن النذر غير منعقد وغير واجب الوفاء، إذ ليس من جنسها واجب شرعي، فإن التضحية لا تجوز ولا تجزئ إلا من النعم وهي الإبل والبقر والغنم.

وبد، يبين الفرق بين النذرين ويتضح الجواب، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.



الفصل السادس

في النكاح والطلاق والرضاع والتبني وبعض أحكام النساء

* أولاً - في النكاح.

- من القول في تحديد السبل.
- نظري مشكلة تبحث عن حل.
- لا يحل الزنا ولو عند «ضرورة القصوى».
- جواب سؤال عن: نكاح المسلم لكتانية.
- جواب سؤال عن: إجابة الدعوة.
- جواب سؤال عن: نكاح الشفار.
- جواب سؤال عن: حرمان المرأة من مهرها والاستيلاء عليه.
- عن الأنكحة في الجاهلية: ١- زواج المشاركة. ٢- زواج الشعار. ٣- الزواج المؤقت. ٤- زواج الاستيفاع. ٥- السماع.
- حكم الزواج المؤقت.

✽ ثانياً - في الطلاق

- حكم طلاق المجنون.
- حول طلاق العصبان.
- مسائل في الطلاق.
- ١ - عمن حلف عن روجه بالطلاق إذا نزلت إلى حلف أن لا تعود إليه
- ٢ - رجل حلف بطلاق امرأته أن لا تذهب إلى أهلها أسبوعاً كاملاً

- ٣ - رجلا كانا في مطعم، وعند خروجهما منه حلف أحدهما بالطلاق على أن لا يدفع صاحبه ثمن الطعام، فلم يطمع هذا ودفع..
- ٤ - من حلف على امرأته أن لا تحيط قطعة بغير أجره
- ٥ - قال لئن ساءت حالتي بعد أن تكرر مني الخروج من البيت بلا إذنه (من سكن يخرج من باب الحوش بلا إذني بثلاث طلقات هي طالقة)، فخرجت واحدة مبهمة.
- ٦ - هل يحق للمرأة أن تستعمل لفظ الطلاق وتخلع الزوج، وفي أي حالة؟
- ٧ - جواب السؤال عن: المرتد إذا طلق، ثم عاد إلى الإسلام وزوجته في العدة، هل يعتبر طلاقه؟
- ٨ - جواب سؤال جن: وقوع الطلاق في مذهب دون مذهب.

✽ ثالثاً - في الرضاع

- ما الذي يثبت بالرضاعة؟
- حكم إرضاع المرأة ولدها بعد حولين قمرين من ولادته
- عن الفرق بين عدم جوار بيع دم الإنسان وجواز استئجار المرضعة لإرضاع العقب.

✽ رابعاً في التبني

- عن رجل يريد تبني بنت ليست لصلبه، وقد رضي أبوها بهذا تبني

✽ خامساً في بعض أحكام النساء

- غطاء وجه المرأة وحجابها
- جواب السؤال عن: سوء يجلس إلى واعط حاسرات كاشعات
- مراسلة المرأة الأجنبية كمكالماتها محظورة
- حكم قص المرأة شعر رأسها
- حكم سمر المرأة

أولاً: في النكاح

من القول في تحديد النسل

وبعد: فإن ربنا - سبحانه - حكيم عليم، وإن علم الخلاق جميعاً بالنسبة إلى علمه عز وجل كقطرة صغيرة في بحر لا يتأهى كثيراً واتساعاً، ونعاهد الله أن ينفذ علمهم - وهو مما عندهم إياه - إلى ما لا ينفذ إليه ويحيط به علمه الجم العزير، وهو المائل ﴿لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥/٢]، ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦/٢]، وإن على الإنسان الضعيف أن يعرف منزله من العلم فلا يتخطاها بالدعوى لعريضة العارقة التي تكشف عن جهالة، وتبرهن عن حماقة، وتورثه الخزي إن كان يعقل، ويرحم الله امرأ عرف حده فوقف عنه.

الله عز وجل قال - وقد صدق وعده - ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعُهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [هود: ٦١/١١]، وقد أيضاً: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ (*) قُورَبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِمَّا أَنْتُمْ تُنَاطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢/٥١-٢٣]، فاعلم - دعاك الله - بل هذا القسم المؤكد المثبت الذي أنزله إليك ليثبت بين دعائم التوكل عليه سبحانه، لئلا تعصف بها رياح الابعام له الباطل الذي يقذفه الشيطان اللعين في قلوبنا ليزحرجها عن سواء الصراط، ويُدغميها في الهاوي لسحيفة، لئلا - لعنه الله وأخراه - أزيه ما بالإخلال والإزاعة.

ولما سمى بالترك ترك السعي والركون إلى الكسل والتناقل إلى الأرض ضعف إرادة، وخور عزيمة؛ فقد علم الناس أن ديسا الخفيف هو دين أهمة والقوة والشاهد، لكنا نعني به اعتمادنا في سرائرنا على الله القوي العزيز الذي تقوم السماء والأرض بأمره، ودأ يريده إقداماً ونداحاً لاستنادنا إليه عز وعلا في تصرفاتنا وتقينا، هذا إلى ما يملأنا سلامة اعتقاد وصحة إيمان وقوة يقين، بأننا لن نزال إلا ما قَسَمَهُ لَنا، فلا يسوع لنا الطميين والسيان لهذا، ولما أم ما أيضاً من البعث والشور والثواب ولعقاب ﴿فَوَالَّذِي بِيَدِهِ الْحَبْلُ لَأَجْعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولاً فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ

وَأَيُّهُ لُتُورُ» [سك ١٥/٦٧]. وما كنها جواسها وبواجبها التي ث فيها ررة حين خلقها وأودعها ما يكفي سكانها إلى أن تتم قافلتههم وتتكامل، فيقيم الساعة، وتكون القديمة، قال عز وجل ﴿قُلْ أَنتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَتَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (*) وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ فِيهَا (مصلح ٩/٤١-١٠)

ففي الأرض ما يغني ويكفي، وما من نفس متفوساة إلا ولها رزقها حتى يأتيها أجلها. وإن فيها لمراعى، وإن فيها لسعة وثمرات، والأيدي الصملة تنال، والخمالة تنكفي وتعجز، وما هي ذي الآلات لمرعاة الخليفة تقليب موات الأرضين جدات بضرة ورفة الظلال، وفيرة العلال، يابسة الثمار، وأين نذهب عن هذا المشهد الذي تقع عليه أبصارنا ونحسه حواسنا كل هذا مما زاد الحاصل، حتى صارت تكفي الكثير بله القليل.

كم وكم تحدث أولئك المواقف حين ارتفع عند السكان في بعض الأمم ارتفاعاً طرادياً، كم تحدثوا وأبدوا محاولتهم من حدوث مجاعات عامة مجتاحة، ولكن العيب انكشف عن رزق وفير وغير كثير، فبهد الله تعالى بوعده الحق أناطيلهم، ولو كانوا يعقلون ما أبدوا ثانياً في هذا الأمر وما أعادوا.

قال أبو الأعلى المودودي في كتابه (حركة تحديد النسل) وقد أخ عليها بالإبطال، وبين حكم الإسلام فيها، وأنه ينافيها، وإله لكتاب شريف، أصبح لك باب تقرأ، فيه إلقاء الحجر لكل مانع بالباطل من هؤلاء - قال فيه ١٠/١٠ فقط من مجموع المساحة الأرضية هو المزروع، مع أن ٧٠٪ منها صالح للمزراعة. أي من الممكن أن يزرع ٦٠٪ منها بعد، وإن مساحة الأراضي المزروعة في الوقت الحاضر هي ١٣,٢ مليون كم^٢، ومن الممكن أن تزرع مساحة ١٣,٥ مليون كم^٢ أخرى بوسائل الري الحديثة. كما أنه من الممكن أن تزرع مساحة ٢٧,٢ مليون كم^٢ أخرى، أي بنسبة ٢١٪ من مجموع المساحة الأرضية باستثمار رؤوس الأموال الجديدة، وبالآلات التي اخترعت حديثاً، وهي تحت الاستعمال اليوم في البلاد العربية، كما أنه من الممكن فوق هذا وذلك أن تزرع مساحة ٣٨,٤ مليون كم^٢ أي

بنسبة ٢٨٪ من مجموع المساحة الأرضية باختراع طرق جديدة للزراعة، وإنه من الممكن أن يقدر بكل ذلك كيف لا تزال في العالم إمكانيات جديدة لترقية الزراعة، وزياده الإنتاج الزراعي، وما يجب أن لا يعرب عن لادمان نصد تنميه الإنتاج الزراعي أنه ليست كل مناطق الدنيا بمستوى في حصونها، فتستطيع المناطق ذات الإنتاج الزراعي المتخلف أن تزيد من إنتاجها باستخدام الآلات الرافعة الجديدة والأسمدة الحديثة اهـ

ثم ضرب مثلاً لذلك بعض الأقطار بالنسبة إلى بعض آخر، ووضع لذلك جدولاً استفاد من وقع حال فيها وفي تلك ولاكري كتابه أيضاً مكان جعل الماء المستخرج من البحر حلاً يسقى به الصحارى الكبرى في الأرض لتستثمر وتستغل خيراتها وبركاتها، فاطر كتابه وأصله من المكتبات العامة فإنه منشور مشهور.

وبعد، فإن هؤلاء التهوسين يريدون على تحديد أساننا لنقل أعدادنا فنضع، واليهود المتربصون بنا شواً يهجون إلى ما اغتصبوه من أرضنا التي جثموا فيها، ومن براجمهم يحول صحراء النقب المملوءة إلى مزارع وخالل، ليقوى أمرهم، ويشند ساعدتهم، فيخرجونا من ديارنا، أو يذنبونا فيهم، فلنكن واهين يقظين، نعمل على تكثير الدرة وعن ريده الإنتاج أيضاً متكلين على الله الذي لا يجيب من أمده، ولا يرد من قصده، ولا يصنع من توكل عليه.

نظر في مشكلة تبحث عن حل

قرأت في عدد الأهرام / ٢٦١٠٩ / كلمة بعنوان (مشكلة تبحث عن حل)، لكاتبة زعمت أن الإسلام مظلوم إذا نسب إليه إبادة تعدد الزوجات وحرية الصلاق وبيت الطاعة وغير ذلك البتات بمقدار حصنهن المعهودة، دون أن تكون هن وصيه بعلاوة وريده.

١ - فندت الكاتبة أن يكون الزواج بأكثر من واحدة سبباً مدعية أن الله تبارك وتعالى علق بالعدل المطلق ثم نفى قدرة البشر عليه

والذي أقوله هو: الإباحة منوطه بالعدل، فلما لم يكن كان الإنم وإن تم العقد،

والله تعالى قال في هذا: ﴿وَرَنُ جُنَّتُمْ أَلَا تُقْسِمُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَبَتْ لَكُمْ مِنْ أَسْمَاءٍ مَثَىٰ وَثَلَاثَ رُبَاعٍ فَإِنْ جُنَّتُمْ أَلَا تَعْدِلُوا فَوَاجِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكُلِّتْ أَدَقَّ أَلَا تَعْلَمُونَ﴾ [النساء: ٣/٤] أي أقرب من أن لا تجوروا، وعسم الجور هو العدل ذاته، ويتحقق في التسوية بين الزوجات في الطعام والكسوة والمبيت والإقبال، لا في الجماع لا بدته حل النشاط وهو غير متأت كل ليلة، نعم، هو واجب ديني أحياناً وإعصاف للمرأة عن الزنا وهذا الفدر من العدالة مستطاع، أما لدي لا يستصاع وهو التسوية في المحبة لقلبية فهو انصبي بقوله تعالى ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ لُؤْسَاءٍ وَلَوْ حَرَضْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَمَا كُنْتُمْ تُخْلَعُونَ﴾ [النساء: ١٢٩/٤] وهي التي يسمي زوجها عشرته وهي في عصمته لا تستطاع اتعاء روج آخر يحسن إليها في العشرة. والنهي في الآية عن الميل كل الميل يوحي بهذا من حيث إنه يجاوز نطاق القلب إلى الظاهر إحصالاً بالعدل المفروض.

وهذا الذي فناء يجتمع شمل الأئمة، فلا تحتصان من حيث أن الله تعالى قال ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [الب. ٨٢/٤] ومعاذ الله أن يكون الإله الحكيم متافصاً: يمي في آية ما أثبت في أخرى، ويكون المبني عين الحثيث وداته

وقد فسر النبي ﷺ هذا بقوله وفعله، فكان يقسم بين مساته رضي الله تعالى عنهم، ويقول: «اللهم هذا أقسمي فيما أملك، فلا تروا خذني فيما غلظك ولا أمدك» يعني الحب إن السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها لها المروة العليا فيه. وليس بعد تفسيره عليه لصلاة والسلام تفسير، إذ هو أعلم بمعنى ما أنزل الله عليه من كتابه الكريم. وصحبه رضي الله عنهم فهموا ما فهم، فعددوا الزوجات متمسكين طريق العداية، ولا ريب في صحة فهمهم وسلامته، وقد علموا كل الملابس التي رافقت ببول الآيات.

عن أن تعدد الزوجات فيه خير كثير للأمة من حيث إكثار النسل الذي هو الحكمة الكبرى التي يتغنيها العقلاء من النكاح، وقد تكون المرأة قتيماً أو قليلة الولادة وقد

لا يكفي بعض الرجال المرأة الواحدة، فإما الزنا، وإما تعدد الزوجات، وقد تكون المرأة طويلاً الأمد في حيضها وتغاسها تستوجب أطول مدتها، وقد لا يصبر الرجل، فإما «التيان حال لخطر» أو الزنا، أو التعدد، وقد يُبتل بقرية مدينة، والزنا حرام، وفي التعدد مندوحة. وقد تكون الزوجة قليلة الرغبة في المباشرة، وهو كثير، وقد تكون الزوجة مريضة مريضاً مريضاً مع الاستمتاع، فالتزوج بأخرى فيه الرحمة بالرجل وإعفائه عن الفاحشة. وفي كل هذا الذي ذكرناه تبقى الزوجة لتقديم متعنة بمقوق الزوجية، وذلك خير لها من الطلاق النقيض الذي يجرمها منها، والتقييد بالعقل شرط أساسي لحل التعدد، فما لم يكن فلا، وإن كانت له هذه المنافع العديدة.

٢ - وأما الطلاق فهو ينص إلى الله تعالى، وقد جاء في الحديث الشريف أنه «من أنقض الحلال إلى الله، أي من حيث الضيق بعد الاجتماع، ولما يجر عن الأولاد من الضياع. لكنه قد يكون خلاصاً من مشور ملازم وتنافر مستحكم. والإسلام جعله حل مراتب يسبقها الوعظ ثم المنهج في التصحيح ثم الضرب غير المبرح ثم تحكيم الحكيمين «الرَّجُلَانِ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ تَفَضُّلَهُمْ عَلَى نَعْسِهِ وَإِنَّ اللَّهَ لَمُتَوَالِيهِمْ قَالِ الْمَلَائِكَةُ أَيْنَ أَنْتَ حَاطَّةٌ لِلْعَيْبِ بِمَا حَبِطَ اللَّهُ وَاللَّائِي تَحَامُونَ تُشْرِكُونَ فَعَطُوهُمْ وَأَفْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاحِمِ وَأَضْرِبُوهُمْ فَإِنْ أَعْتَفَكُمُ فَلَا تُعْصِرُوا عَلَيْهِمْ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمٌ كَبِيرًا ﴿١٠﴾ وَإِنْ جَفَثَتْ شِفَاؤُ تَيْنِهِمَا فَاغْتَسَا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾ (النساء: ٣٤-٣٥)». وإذا صح العزم عليه فليكن في طهر لم يحصل فيه جماع متحاضاً للرخصة أصداقة هي أم كاذبة؟ وأحسنه مرة واحدة فقط، ليكون أهدى من التزم، مع إمكان الارتجاع. فإن خولفت هذه الترتيبات الشرعية، وأوقع الرجل الطلاق، وهو الذي بيده عقدة النكاح، فقد وقع، ولزمه ما التزم من حل هذه العقدة لمقدمه، ولا يتوقف على حضور مجلس القضاء كما «رتأت البكاية» إن الشرع يعتد بالطلاق في هذه الحالة ويعتبره واقعاً، فتصيده بمجلس القضاء أمر لا دليل عليه، وينشأ منه إباحة الاستمتاع مع البتونة دون عقد ورجل جديدين.

٣ - وأما بيت لطاعة فلا يعلو معناه إلزام المرأة طاعة زوجها، ولرجل أقوى

جسماً وأثبت أعضائها، وهو رئيس الأسرة القائم عليها، وقد دفع المهر، وما يرجع
 ينفق عليها وعلى أولاده منها: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ
 عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [الباء - ٣٤/٤]، وقد قال النبي ﷺ لواءة النساء
 التي ذكرت من لدرجال من الجهاد وأجره: «أبلغني من لقيت من النساء أن طاعة
 الزوج واعترافاً بحقه يجعل ذلك، وقيل مكن من يفعله».

وفي حديث شريف «إني لو أمرت شيئاً أن يسجد لشيء لأمرت المرأة أن تسجد
 لزوجها، والذي نفسي بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها».

وفي حديث شريف: «وَلَا تَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِنْ مَعَتْ لَعْنَةُ اللَّهِ
 وَمَلَائِكَةُ الْغَضَبِ حَتَّى تَرْجِعَ». والله تبارك وتعالى قال: ﴿وَلَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ
 فِي الْفُرْقَانِ وَالْزُّجُرْجَانِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةً وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة - ٢٣٨/٢].

وليس في التزامها طاعة زوجها بحلال بكرامتها وإدخال بقص عليها في إنسانيتها
 كما زعمت الكاتبة، بل إنها تكريم لها لو عمنت، فإن المجتمع صاحب زاجر بالشروط
 والقنن، فالتزم بها بيتها صون لها من العدول عليها أو إلصاق التهم بها وهي مها
 بريئة. والإسلام حرص على الرجل الثقة مفاصلة لفعود المرأة في البيت مظنة مكرمة
 غير مهانة.

السنا نحن الرجال والنساء جميعاً مبروضاً علينا طاعة وفي الأمر في المعروف، ولا
 يحس هذا كرامتنا إلا بإحلاء شأنها في الدين، والإثابة عليها في الآخرة

٤ - أما إيجاب الوصية للست فوق ما هن من اخصصة الشرعية في الميراث - وهو
 ما طليته الكاتبة - فغير سائق لأنهن من الورثة، والحديث السوي الشريف يقول: «إن
 الله أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث» ونصيب الواحدة منهن النصف.
 وللتنتين فأكثر الشك وهو في كتنا الحالين مقدار محترم، والباقي يُصرف إلى العائلات
 أقرباء الميس الأدنين الذين تربطهم به صلة الدم ولحمة النسب. وهذا كله ما لم يكن به
 ولد، فإن كان: فلهذا مثل حظ الأنثيين، لأنه يحمل مؤبة الإنفاق على نفسه وزوجه
 وأولاده، بل وأخته الفقيرة التي لا روج لها ولا ولد. فَيَنْزِلُ أَكْبَرُ، وَجَلَّه أَثْقَلُ، أما

هي عليها على زوجها المهرُ والثقة لها ولأولادها. فالرفق بها واضح، وقسطها من الرحمة وافر، وقد كانت في الحاملية لا تترث شيئاً، فأكرمها الله في الإسلام بالعطاء، وامتعها بالهند، والله رؤوف رحيم.

لا يحل الزنا ولو عند الضرورة القصوى //

وبعد فالزنا حرام شديد الحرمة لا يباح بحال، فهو من كافر الدوب وقناص العيوب. وقد نهى الله عنه في دمه له، قال: «وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا» [الإسراء ٣٢/١٧]. فهو سيء مسدأ وغدي، وفيه انتهاك العرض، وإشلام لشرف واختلاط النسب، إذ تُدخل الزانية المتزوجة على القوم من ليس منهم.

هذا، إلى أنه يفسد الأرحام، ويشيع الأدواء الخبيثة والأمراض السريّة لمؤلة المهلكة التي تأتي على الداراي - إذا تزوج الزاني أو الزانية - بالإفساد العملي والإضعاف الجسدي، فيكون مريح الزنا شراً على نفسه وغيره وبلاء على المجتمع.

ومن هذا قال فقهاؤنا رحمهم الله تعالى: إن الإكراه الملجئ على الزنا ينحو القتل لا يحلّه، لأن فرخ الزنا مقتول حكماً ومعنى؛ إذ لا يسب إلى الزاني ولو أشبهه قديم الغيب، إذا هو كغير وشدة، والمكاح الشرعي هو الأصلي في ثبوت لسب، يعني الحثيث الشريف: «لولد للفرش - أي النكاح - وللعاهر الحجر» أي له الحية، وله الرجم أيضاً حتى يموت إن كان عصفاً، وكذا لا يحل لإقدام على قتل البريء ولو بالإكراه الملجئ، فكذا لا يحل الزنا ولو به.

على أن المزل بها مقتولة معنى أبصاً، من حيث تلوث شرفها وشرف أهلها وأسرهم، فولد الزنا مقتول لانعدام لذني، والمرأة مقتولة لضيع لشرف. وإن أمراً هذا شأنه لا يحل مطلقاً، بل يجب الصبر على القتل ولا يقتل البريء ولا يربي بامرأة البريء حياته كحياتك، فلا نهي عليه، وولد الزنا لا يحل التسبب في إخراجهم إلى لوجود ليكون مقتولاً معنى.

هل يجوز لنا إن ارتج البحر وأتانا الموج من كل مكان أن نلقي بيمص في البحر تحفيماً للسفينة؟ لا، نعم يجوز إلقاء الأحماء دون الأفس ولو بالاقتراع، وأما ما

حمل سيدنا يونس على نبينا وعليه الصلاة والسلام فواقعة حال لا حدود لها، فلا يسقط منها حكم عام.

وأم قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا قِيَابَتَكُمْ عَلَى الْعَامِ إِنْ أَرَدْتُمْ مَحْضًا لِيَسْتَعْمِلُوا عَرَضَ الْحَبَةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ قَوْلُ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِخْرَاجِهِمْ عَقُورَ رَجِيئِهِ﴾ [النور ٣٣/٢٤] فقد قال الإمام الحسن البصري: «هن والله، هن والله، هن والله، أي لأن الزنا ينسب فعله إلى الرجل، أما المرأة فضعيفة لقوة والنفس والعقل، ولا يقبل لها بالمقاومة، فيعمر الله لها إن كان الإكراه ملجئاً بنحو قتل أو ضرب شديد يفضي إلى الموت، والآية الكريمة نزلت في المتافق اللعين عبد الله بن أبي بن سلول، كان له إمام مملوكات، فكان يكرههن على الزنا طمعاً في المال، فشجع الله عليه، إذ كنَّ يكرهن ذلك، وهو يكرهنَّ عليه، وليس ها مفهوم مخالف هو أسن إن م يرد التحصن ساع دفعهن إليه، كلا، فإن بعض القاهم في القرآن الكريم معطلة، منها عبد. و«أضْعَافاً مُضَاعَفَةً» آل عمران ١٣ / ٣ في الرب و«لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْمُخْرِجِينَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ» [النساء ١٤٨/٤] فإنه سبحانه لا يحبه سراً أيضاً.

ومطاعة الزنا وتم الله عليه الخزاء الشديد في الدنيا جلداً إن كان أعزب، ورجاً إن كان محصناً، والخزاء علي ليقع الإردجار العام، وفي الآخرة العذاب الشديد إن م يعمر الله، هذا إلى إيرات الفقر في الدنيا وتسليط الناس على عرضه وأعراض سائه بما مل، ففي الحديث الشريف «من ربا ربي به ولو بحيطان فار» رواه ابن النجار، وفيه أيضاً: «الر يورث الفقر» ورأى عليه الصلاة والسلام في رحلة الإسراء والمعراج ثعباً مثل التنور، أعلاه صيق وأسفله واسع، توفد تحت نار، فإذا ارتفعت ارتفعوا حتى كادوا أن يخرجوا، وإذا خمدت رجعو فيها، وفيه رجال ونساء عراة. وفي رواية «وصلتنا حل مثل التنور، قال: فأحسب أنه كان يقول: فإذا فيه لعط وأصوات، قال: فاطلعا فيه، فإذا فيه رجال ونساء عراة، فإذا هم بأنهم لب من أسمل منهم، فإذا أتاهم ذلك انلهب ضَوْصَوْا...» الحديث.. وفي آخره. «وأما الرجال والنساء العراة الذين هم في مثل بناء التنور فلأنهم الزناة والروائي» رواه البخاري.

وفي حديث شريف آخر.. «ثم انطلق بي، فإذا أنا بقوم أشد شيء انتفاعاً وأنته

ويجاء كأن ريمهم المرائض. قلت: من هؤلاء؟ قال: هؤلاء الزانون والزواني. وهو قطع من حديث شريف طويل روه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما، واللفظ لابن خزيمة وقال المنذري فيه. ولا علة له

وفي حديث شريف رواه أبو داود، واللفظ له: «إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان، فكان عليه كالظلة، فإذا أفلح رجع إليه». ورواه الترمذي والبيهقي والحاكم، ولم يظهروا من زنا أو شرب الخمر نزع الله منه الإيمان كما يبالغ الإنسان الفميص من رأسه. ولكن قل لي: أليس من المحتمل أن يخترمه الموت وهو في الفاحشة؟ فأني ميتة تلك الميتة؟ نسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة، آمين.

وفي حديث شريف آخر: «إذا طهر الثرنا والريا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله» رواه الحاكم وقال: صحيح الإسناد. وجاء: «إن الزناة تشتمن وجوههم بارأ» رواه الطبراني. وجاء: «من سلم شبابه دخل الجنة» أو كما قال عليه وآله الصلاة والسلام.

وبعد: فليت هذا السائل عمل إلى إرشاد النبي ﷺ وأخذ به، وهو تقليل المادة لموتية في جسد عن طريق الصوم الكثير دون أن يعتمد إلى العدة السرية الدعية التي تشل الفكر والبدن، وتقتل الذكاء، وتعرض لموت، وللسل من قبله.

وروى البخاري ومسلم والإمام أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: كنا مع النبي ﷺ شباباً لا نجد شيئاً. فقال: «يا معشر الشباب، من استطاع منكم الماء - أي كلف التكاح - فليتزوح؛ فإنه أحسن للبصر وأحصن للفرج. ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وجاء» أي إنه يقطع الشهوة ويخففها، ولئن كان في الصوم نوع مشقة فمن المصلحة الدائمة تخفيفها، لأن الغاية منه شريفة حسنة. وهذا السائل تعير عليه الزواج حرصاً دينياً، فإن لم يستطع فليصبر إلى الصوم، فقد تعين طريقاً لمنجاة من الفاحشة، وليصب الماء البارد على جسده، وليتعمد عن أكل المواد الحريفة^(١)، وليصحب أهل العلم والذكر فإن صحبتهم دافعة تقرب من الخير وتباعد عن الشر وتلقي في القلب أطيب المعاني الشريفة.

(١) المواد الحريفة: التوابل التي تلذع اللسان بمذايقها.

جواب سؤال عن: نكاح المسلم لكتابية

نكاح المسلم لكتابية - يهودية أو نصرانية - جازز عند جمهور الفقهاء من المسلمين سلفاً وحلفاً، وليس من شرط هذا الخواز أن تسلم، كلا بل يسوغ الأردوج بها مع بقائها على دينها، ولا يملك زوجها المسلم إجبارها على الإسلام ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦/٢]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» يختص بالعرب الوثنيين دون أهل الكتاب، وإن كان هؤلاء كفرة أيضاً، إلا أن المعجزة لقراءة في حق العرب أظهر منها في هؤلاء، لأنهم أهل اللسان ولغصاحة فهم مكنون نصر للإسلام إحساراً، ولا يقررون على ما هم فيه، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُحَلِّقِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدْعَةٌ إِلَى قَوْمٍ أُولِي نَبْدٍ ثَقِيلُوتُهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦/٤٨]

أما أهل الكتاب فيركون وشاهم إذا أعطوا، لجرية عن يد وهم صاغرون، وقد سلمون إذا رأوا المسلمين واختلطوا بهم، فيتحققون أن سيدنا محمداً ﷺ هو الذي بشرت به التوراة والإنجيل حقاً فيسلمون، وهذا هو الذي حصل، فون إسلام اليهود والنصارى كان عن طوعية واختيار. وأهل الكتاب يباح لنا مع كفرهم أن نأكل ديتهم إذا لم يذكروا مع الله غيره عن الشيعة، وأن يكح ساءهم، أما باقي المل فلا يجوز لنا شيء من هذا، ففي الحديث الشريف الذي رواه عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي: «كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر - بلد شرق أرض العرب - يعرض عليهم الإسلام فمن أسلم قُبل، ومن أصر ضربت عليه الحربة عبر ما كحي سائهم»، وأكل الذبائح كنكاح النساء في الحكم.

ودهبت الشيعة الإمامية إلى أنه لا يجوز نكاح الكتاتيات لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١/٢]، ولقوله سبحانه: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا بِعِصْمِ الْكُوفَرِ﴾ [الممتعة: ١١/٢٠]، وجالفهم أهل السنة، فأباحوا نكاحهن احتجاجاً بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَجِلْ لَكُمْ لَطَائِفُ وَتَعْلَامُ لُؤْيِي أَوْتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ وَطَعْمُكُمْ حَلْ لَمْ وَتَحَصِّنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَتَحَصِّنَاتُ مِنَ الْيَتِيمِ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَلْبِكُمْ إِذَا تَتَشَوَّرُ الْحُورُ مِنْ مُصَيِّبِينَ حَبْرُ مُسَائِحِينَ وَلَا مُتَّحِدِينَ أَخْدَانِ﴾ [سورة ٥/٥] أي مترجيين لقصد الإحسان غير زانين رباً عيباً، وكان بعض

النساء على أبوابهن وإيات إشارات إلى أمهن بغايا، وغير زانين صراً، وقد كان الرجل يصادق المرأة يزانيها صراً والناس لا يعلمون. والخذل هو الصديق، ذكراً كان أو أنثى.

وهذه الآية التي احتج بها أهل السنة من سورة المائدة الشريفة، وهي من آخر القرآن نزولاً، وقد جاء أمر الدين الشريف بإحلال حلالها وتحريم حرامها، وقد تروج جماعة من الصحابة من نساء النصارى، ولم يروا بذلك بأساً، أخذوا بهذه الآية الكريمة كما ذكره ابن كثير في تفسيره، لكن الأولى أن لا ينكح المسلم إلا تقيّة صدقة من المسلمين، كي نعيه على أمر دينه، وعربي أولاده منها تربية إسلامية. وقد قال الفقهاء: الأولى أن لا ينكح إلا مسلمة، وأن لا يأكل ولا دبيعة مسم، وإن كان الأمر جائزاً بكل حال، بل قد صرحوا بكراهة الرغبة عن المسلمة إلى الكثائية.

والآيتين اللتان استدل بهما الشيعة الإمامية، إحداهما ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة، ٢/٢٢١]، والثانية: ﴿وَلَا تُنكِحُوا بِعِصْمِ الْكُفَّارِ﴾ [الممتعة، ٦٠/١١]، هما متقدمتان على سورة المائدة، في «سور»، والعبرة دائماً لمتأخر، فيكون ناسخاً للحكم في المتقدم.

هذه على فرض أن الآيتين تتناولان نساء أهل الكتاب، والحق أنهما لا تتناولانها، لأن إطلاق النصوص في الأعم الأغلب مع تعريق بين أهل الكتاب والمشركين، كقوله تعالى ﴿مَا يَزِدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة، ١٠٥/٢] وقوله ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي دَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البقرة، ٢/٢٦] وقوله من قبل ﴿لَمْ يَكُنْ لِيُؤْمِنُوا كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ [البقرة، ١٠٥/١] هذا هو الأعم الأغلب في إطلاق النصوص، وإن كان الكل مشركين في الواقع. مشرك الوثنيين شرك داني لأنهم عذبوا الآهة، ولا إله إلا الله. وشرك الكتابيين شرك صفاتي لأنهم وضعوا لله بغير وجهه الحق، ونسوه بخلق سبحانه، فجمعوا له زوجة وولداً، فكانوا مشركين من هذا الوجه، ولا يتم التوحيد إلا بالتخلي عن الشركين جميعاً، وانظر قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا

يَا إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ» [المائدة: ١٥/٧٢]. يتضح لك أنهم مشركون بقولهم. (إن الله هو المسيح ابن مريم) من حيث إحلالهم بالتنزيه (واجب لله تبارك وتعالى، حين زعموا أن الله هو المسيح، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَكْبَرُوا الْفِرَاقَ حَتَّىٰ يَأْتِيَ﴾ [البقرة: ٢/٢٢١]، وقوله: ﴿وَلَا تُخْسِبُوا بِحُصْنٍ الْكُوفَةَ﴾ [الممتحنة: ١٠/١٠]، وإدخالهم في المشركين الوثناء، فقد ذكر العلماء أن الأولى نزلت في مرثد العوي وقد بعته رسول الله ﷺ إلى مكة ليحمل المستضعفين من المسلمين، فعرصت امرأة مشركة عبه أن يبيت عندها، وكانت ذات جمال ومال، فأعرض عنها خوفاً من الله تبارك وتعالى، ثم أقبلت عليه تريد منه أن يتزوجها، فقبل على شرط أن يرجع بالأمر إلى النبي ﷺ، فلما رجع إليه سأله أن يآذن له في التزوج بها، فزلت الآية. والثانية واردة فيمن يرتد من المسلمين، هو النكاح لا بقاء له مع الردة، كما لو ارتد الرجل، واحكم المقرر الأمر في المرتدات أنهن لا يقتلن كالمرتدين من الرجال إذا أصرروا على كفرهم، بل يضربن حتى يراجعن الإسلام إجباراً عليه.

وإن قل قائل إنه لا عرة بخصوص السبب في زول الآيات، بل العرة لعموم اللفظ الكريم؛ قلنا هذا حق، لكن آية سورة المائدة محصية لعموم هاتين الآيتين، فيجوز نكاح الكتابيات أخذاً بهما. وإن كان ابن حمر قد ذهب إلى ما ذهب إليه الإمامية من عدم الجواز، ويفسر آية المائدة بمن أسلم مهن، لكنه خلاف الظاهر الذي مشي عليه جمهور الصحابة، أما رواج المسئلة بالكافر فغير جائز قطعاً، ولا منعقد، بل هو محض زه وسفاح ومعاذرة.

// جواب سؤال عن: إجابة الدعوة //

تجب إجابة دعوة العرس أو المختار ما لم يكن هناك منكر، فإن الوجوب يسقط بوجوده.

أما إجابة غيرهما من الدعوات فسنة، يحسن فعلها ما لم يكن منكر أيضاً، وإن في الإجابة تطيب قلب الداعي، والإبقاء على المودة، واحفظ على الشدة.

وإن كان له صدر من تناول الطعام فليحصر وليحتذر من الأكل. ولكن لا ينبغي للداعي أن يشكر المدهو ويقاطعه، فإن العذر مقبول عند أولى الألباب.

على أنه مع علم العذر - في غير العرس والختان - فإن الأمر لا يعدو أن يكون ترك سنة، وترك السنة إساءة لا تستوجب الهجر والمقاطعة.

جواب سؤال عن: نكاح الشغار

١ - إذا أجرى رجلان عقد نكاح على امرأتين، على أن يكون نصيب كل منهما للأخرى معاوضة صبح هذا العقد مع الكراهة، ووجب لكل من المرأتين على زوجها مهر مثلها. ففي مؤن (تنوير الأنصار) وشرحه (النثر المختار): (ويجب مهر لثل في الشغار) هو أن يزوجه بنته على أن يزوجه الآخر بنته أو أخته مثلاً معاوضة للعقد، وهو مبني على الخلط من المهر فأوجبت فيه المهر المثل، فلم يبق شعاراً. وروى المحقق الشيخ ابن عاتق في حاشيته (رد المحتار) فقال: قال في (المهر). وهو أن يشاهر الرجل، أي يزوجه حرمة على أن يزوجه الآخر حرمة، ولا مهر إلا هذا.

كذا في (المعرب) أي على أن يكون بضع ثل صدقاً من الآخر، وهذا القيد لا بد منه في معنى الشغار، حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه، بل قال - زوجت بنتي على أن تزوجني بنتك فبكر، أو على أن يكون بضع بنتي صدقاً لبنتك فلم يقل الآخر، بل روجه بنته ولم يجعلها صدقاً لم يكن شعاراً، بل نكاحاً صحيحاً اتفاقاً، وإن وجب مهر المثل في الكل لما أنه محمي ما لا يصلح صدقاً. وأصل الشغار الخلط يقال: بلد شائرة إذا خلت من السكان. والمراد هنا الخلط من المهر لأنهما بهذا الشرط كأنهما أخليا البضع عنه هـ.

هذا هو نكاح الشغار، وقد أعمل فيه فقهاؤنا - وحكمهم الله تعالى - دليل النهي ودليل الجوار، فهو باطل من حيث تعلق النهي بمسمى الشغار المأخوذ من مفهومه أن يكون مخالفاً عن المهر وأن يكون البضع هو الصدق، ولا يثبت نكاح بهذه الصفة، وهو معتقد من حيث أنه نكاح مبني على شيء لا يصلح مهراً، وما كان كذلك وجب فيه مهر مثل المرأة في مسها وجماعها أو دمها وبيكارها أو ثوبتها.. إلخ

بقي السؤال عن أن المتعارف عليه عندكم هو ربط مصير إحداها بالأخرى؛ فإن طلق إحداها أجبر زوج الثانية على الطلاق، وإن ماتت أجبرت الأخرى على الخروج من بيتها، ويجوز أن النكاح لا نفسه الشروط القاسدة بشرفه وارتفاع مكانته، فلس كاليك من هذا الوجه، وعليه فإن هذا المتعارف لا يؤثر في جوهره، ولا يكون طلاق الثانية أو خروجها من بيته ضربة لازب لا يحيد عنها، بل إن الأمر متروك إلى الزوج بمساکاً بالعصمة أو تخلاًها بالتطليق والإحراج.

نعم إذا كان الطلاق معقداً على لطلاق، أي إذا كان طلاق الثانية معقداً عن صلاق الأول، وقبل الزوج ذلك وقت العقد لزم وصار الطلاق الثاني معقداً على شيء متى وقع وقع وعرف هذا، فإن الفرق قائم بين الصورتين.

حكم نكاح الشغار. وبعد: فإن نكاح الشغار، وهو نكاح المبادلة بأن تجلس كل من المراتين مهراً عن الأخرى لا ينبغي أن يكون، ولئن كان فالثبات لكل منهما في دمة زوجها مهر مشها، أما إذا عرض من أول الأمر لكن منهما على زوجها مهر مسمى مستقل عن تلك، للملاحظة فلا شيء فيه، والواجب هو المسمى في العقد.

جواب سؤال عن: حرمان المرأة من مهرها والاستيلاء عليه

وأما سؤالكم عن ذكر المهر صورة في العقد على المرأة، ثم حرمان المرأة منه واستيلاء وليها عليه، فجوابه إن هذا العمل حرام لأنه عصباب حقها، إلا إذا كانت رضية طيبة لنفسه به مبجل، وبذلك أصحاب المروءات يرفعون عن هذا، قال الله تعالى ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدُقَاتِهِنَّ يَحْذَرْنَ يَحْلَةً فَوْنٌ طَرَفٌ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً﴾ [سَاء ٤/٤].

من الأنكحة في الجاهلية^(١)

١- زواج المشاركة هو أن يجتمع الرهط ما دون العشرة، فيدخلوا على المرأة،

(١) هذه الأنواع الخمسة من الأنكحة في الجاهلية نص قول السيدة عائشة كان المؤلف قد وضعها حاشية لإحدى الكتب المدرسية، وقد نقلها إلى هنا لتعريب.

كلهم يصيبها ، فإذا حملت ووضعت وموت ليال بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع ، حتى يجتمعوا عندها ، فنقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يا فلان - تسمي من أحبت باسمه - فيلحق به ولدها ، لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل . وهذا الزواج لا يجوز شرعاً ، إنه حرام .

٢- زواج الشغار : هو أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجها الآخر ابنته ليس بينهما صداق ، وهذا منهي عنه شرعاً ، وإن كان يصح ، ويجب لكل منهما من زوجها مهر مثلها .

٣- الزواج المؤقت : هو الوقت بمدة معلومة كسنة ، أو بجهولة كقديوم زيد مثلاً ، ويسمى نكاح المتعة ، لأن الغرض منه مجرد التمتع ، دون التوالد وسائر أغراض النكاح الشريفة . وقد كان هذا جائزاً في صدر الإسلام للمضطر كآكل الميتة ، ثم حرم .

٤- زواج الاستبضاع : أن يقول الرجل لامرأته إذا طهرت من حیضها ، أو سبي إلى فلان ، فاستبضي مني . ويعتزلها زوجها ، ولا يمسه أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب ، وإلما يفعل ذلك رعبه في نجاسة الولد . وهذا حرام .

٥- السفاح : هو الربا ، ومنه أن يجتمع الناس الكثير ، فيسحلوا على المرأة ، لا تمتنع ممن جاءها ، ومن البنات من يتصبن على أبواب ربات تكون علماً ، فمن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت إحداهن ووضعت جمعوا لها ودعوا القافة^(١) ، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون ، فالتصق به ، ودعي ابنه ، لا يمتنع من ذلك .

حكم الزواج المؤقت

وأما سؤالكم عن الزواج المؤقت ، فجوابه : عدم إحواله . وقد ألفت فيه كتاباً ، واسم هذا الكتاب : (نكاح المتعة حرام في الإسلام) ، وهو مطبوع متداول .

(١) القافة : جمع قائف ، وهو الذي يتبع الأكار ويصيدها ، ويصرف فيه الرجل بأخيه وأبيه . (لسان لعربي) .

// ثانياً: في الطلاق

حكم طلاق المجنون

أم طلاق المجنون فغير واقع في مذهب الحنفية، إلا إذا علقه زمن صحوه على شيء، وحصل هذا الشيء زمن جنونه فإنه يقع، وليس للمرأة أن تطلق نفسها منه في صورة سؤلكم، لأن الطلاق بيد الرجل شرعاً، والكناح لا يفسح بحون أحد الزوجين، بل لا يرج قائماً، والذي أوردكم إليه.. سيدي.. أسعده الله تعالى وحفظه.. من أن التصديق في هذه الصورة يكون في يد الحاكم شرعي، هو على خلاف مذهب الحنفية، فإن بعض المذاهب يدخل الخيار في الكناح، أي إذا كان في أحد الزوجين عيب يحمل في الحياة الزوجية فإن الزوج الآخر يختار بين إمصته وفسخه. والظاهر أن قانون المحاكم الشرعية على هذا في زماننا، ومن المعلوم أن حكم الحاكم يرفع خلاف، فيكون تفرقه بينهما في واقعة الحال نافذاً.

حول طلاق الغضبان

جواب سؤلك عن: طلاق لغضبان، وعن قول بعضهم لزوجته: كلما حللتك شيخ يحرمك شح.

جواب: هو أن الغضب الذي يبقى معه التماسك الشخصي، ولا يتطرق به الخلل إلى التصرفات القولية والفعالية؛ هذا الغضب يقع معه الطلاق لو صدر من الرجل وهو فيه لأنه متمسك بمنزله. أما إذا دخل في الخلل بحيث غلب على أقواله وأفعاله التي هي غير عادة له فإن طلاقه لا يقع لأنه صار إلى الجنون - والجنون فنون - وهذا المدهوش متلبس بنوع منه. قال الشيخ ابن عابدين في حاشيته الكبرى (رد المحتار)، قال بعد كلام: فالذي ينبغي التحويل عليه في المدهوش ومحوه بإطاعة الحاكم بعلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته، وكذا يقال فيمن اختل عقله لكبر أو مرض أو مصيبة فاجأته، صا دام في حال غيبة، خلل في الأقوال والأفعال لا تعتبر أقواله، وإن كان يعلمها ويريدها، لأن هذه المعرفة والإرادة غير معتبرة لعدم حصولها عن إدراك صحيح، كما لا تعتبر من المصبي العاقل. انتهى كلامه.

وأما قوله: كلما حلفت شيخ يجرمك شيخ، فهو لغو لا أثر له ولا عبرة به. ومثله فيما يظهر قوله: كلما حلفت مذهب يجرمك مذهب. والله سبحانه أعلم.

مسائل في الطلاق

١ - جواب السؤال عن حلف على زوجته بالطلاق إذا نزلت إلى حطب أن لا تعود إليه، وقد كانت تريد السفر إليها، ثم أدن لها بعد شهر من حلفه بالذهاب إلى حطب، فهل يقع الطلاق والحالة هذه؟

الذي ظهر لي الجواب أنه إذا قاسمت القرينة القاطعة على أنه عني الذهاب في وقت الحلف فقط، أو سئل عن مراده، فأجاب أنه أراد به وعاءه. إذا كانت الحال كذلك فلا يقع الطلاق بذهابها بعد شهر لانقضاء الحالة العورية التي حلف عليها فيها. أما إن لم تقم القرينة عن هذه العورية، أو لم يردعها، بل أراد منعها من السفر إلى حطب مطلقاً دون تقييد بوقت فإن الطلاق يقع، وإدنه لها بالسفر يكون تنجيهاً لهذا الطلاق المعلق عن السفر. فالأمر مَرَدُّه إليه، فهو أعرف بنتيته ومراده من غيره.

٢ - رجل حلف بطلاق امرأته أن لا تذهب إلى أهلها أسبوعاً كاملاً، ثم أتبعه بطلاق آخر أن لا تذهب إلى تمام الشهر؟

الجواب إن المطلقين يقعدان معاً: إن ذهبت قبل انتهاء الأسبوع الأول من الشهر فيحتاج الأمر إلى اجتماعها إن لم يكن وقع منه حلاق قلبهما، فإن كان قد وقع ﴿فَلَا تَحْرُجْ لَهُ مِنْ تَعْدُ حَتَّى تَكْبَحَ رَذِجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة ٢٢٠/٢] ويكون عقد هذا النكاح بعد انقضاء عدتها منه ثم دخول الزوج الثاني بها ثم تطلبه إياها ثم انقضاء عدتها منه أيضاً، ثم يعقد الأول عليها من شاء، ولا تغني خلو الزوج الثاني عن دحونه بها أي جماعه إياها حقيقة.

أما إن ذهبت بعد انقضاء الأسبوع الأول فيقع طلاق واحد فقط وهو المعلق على دعائها قبل تمام الشهر. وهذا على اعتبار الظاهر من أن الأسبوع داخل في الشهر الذي يكون ابتداءه من وقت الحلف ثلاثين يوماً معدودة لأن الحلف لم يكن في أوله لكن لأحوط اعتبار ابتداءه بعد تمام الأسبوع الذي وقع الحلف على عدم ذهابها

إلى أهلها فيه، لأن الأكلحة محتاط فيها ما لا محتاط في غيرها، والعمل بهذا أولى.
والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.

٣ - جواب سؤال عن رجلين كانا في مطعم، وعند خروجهما منه حذف أحدهما بالطلاق على أن لا يدفع صاحبه ثمن الطعام فسم بطعه هذا ودفع. وقد أفتى بعض فقهاء العصر بعدم وقوع الطلاق بأنه من لغو اليمين، فما هو الحكم اشرحي في ذلك؟

الجواب: إن الطلاق يقع في هذه الحال، ولا يسوغ اعتبار لفظ الطلاق لغواً لأنه يقع في الجدل وفي الهرل، كما في الحديث السوي الشريف، فلأن يقع فيما لو كان مقصوداً أولى. ولغو اليمين هو ما يجري على اللسان من حذف بالله تعالى بلا قصد (كلا والله) و (بلى والله)، وهذا قول الشافعية، وهو رواية في مذهب اخنعية، والمعتد عنهم في تفسير اللغو هو أن يحلف عن الماضي بالله ناسياً على أنه فعل، وهو في الحقيقة لم يفعل، أو على أنه لم يفعل وهو في نفس الأمر قد فعل. أما على الآتي فهو يمين منعقدة، أما ألفاظ الطلاق فلا يتأتى فيها هذا ما دام الحلف فيها مقصوداً والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.

٤ - وأما سؤالكم عن من حذف بالطلاق عن امرأته أن لا تحيط قطعة بعير أجرة، ثم بدأت العمل بدونها، فهل يقع عليها الطلاق حينئذ أم لا يقع إلا بعد الانتهاء؟

فالجواب: أن المتبادر من معنى القطعة هو الثوب كائن ما كان، ولا يقع الطلاق إلا بعد الفرع من خياطته، إذ لا تصدق كلمة الخياطة للقطعة إلا يتمها، ألا ترى أن الأجير لا يستحق الأجر على مستأجره إلا بعد تمام العمل الذي استأجره عليه، فكذلك الحال هنا لا يقال إن الخياط تخاط ثوباً إلا بعد إتمام خياطته.

النهم: لا أن يكون هذا الحالف عني بالقطعة أي بجانب من جنس ثوب ككمه مثلاً أو دينه فإنه يقع بخياطة هذا الجرح منه.

وفي حال وقوع الطلاق فللرجل أن يراجع امرأته ضمن عدة تجبراً عنها إن كان الطلاق رجعيّاً وكان مرة أو مرتين فقط، وفقاً بقول بهساته: راجعت زوجتي بلى عقد نكاحي وأمسكتها عني، وله أن يراجعها بالمعنى فقط بنحو نفس شهوة أو وقاع،

لكن المراجعة بالقول خروجاً من خلاف السادة الشافعية فإن صحة المراجعة عندهم مشروطة بأن تكون بالقول، ولا تصح بالفعل بدونه، والطلاق الرجعي هو ما تصرف من حروف ط ل ق إلا إذا وصف بشدة أو بينونة فإنه يكون طلاقاً بائناً لا ترجع المرأة إلى زوجها إلا بعقد جديد بإيجاب وقبول ومهر وشاهدين وولي للمرأة عند الشافعية في عدالة للشهود عندهم.

وإذا كان الطلاق ثلاثاً، ولو بلفظ واحد، فلا رجوع لها إليه إلا بأن تنكح زوجاً غيره بعد انقضاء عدتها من الأول، ثم عقد الثاني عليها وجماعه إيها، ثم بعد الطلاق منه وانقضاء عدتها يعود للأول بعقد جديد بالوصف الذي بينه.

٥ - قال لثبته حائفاً بعد أن تكرر منه الخروج من البيت بلا إده (من ممكن تخرج من باب الخوش بلا إده بثلاث طلقات هي طلاق)، مخرجت واحدة منهم جاهلة بأن خروجها يقع الطلاق به، فهل يقع الطلاق والحالة هذه؟

الجواب: الحمد لله ملهم الصواب، نعم، الطلاق ثلاثاً على هذه الخارجة من الخوش بلا إده وأدعواؤه الجهل بالحكم وأن الأمر لا يجاوز حد التحريف ولترهيب لا يجديها شيئاً، وإن الجهل بالأحكام في دار الإسلام لا يغير منها شيئاً، ولا يعتد بجاهل.

ولا تحمل هذه المظنفة إلا إذا نكحت رجلاً آخر غيره بعد انقضاء عدتها من الأول بثلاث حيض أو بوضع الحمل إن كانت حاملاً وبعد تزوجها بالثاني ودخوله بها أي جمعه إياها ثم تطليقه لها وانقضاء عدتها معه تحمل للأول بعقد جديد.

٦ - هل يحق للمرأة أن تستعمل لفظ الطلاق وحلح الزوج وفي أي حالة؟ وعلى أي مذهب من المذاهب الفقهية جواز ذلك؟

الجواب: يجوز لها استعمال لفظ الطلاق إذا جعل أمرها بيدها، بأن قال: أمرك بينك، ويقتصر على مجلس الكلام في هذا الأمر، فإن تبدل بأن أحد في أمر آخر وقامت عن المجلس بطل حقها في التطليق، إلا إذا قال: أمرك بينك متى شئت، فإنها تملكه مطلقاً.

وإذا قالت له عند عقد النكاح زوجتك نفسي على أن أمري بيدي، متى شئت أن أطلق نفسي ففعلت، وقال لها هو: فملتك زوجة لي بهذا الشرط، صبح، وكان ها الحق في أن تطلق نفسها متى شاءت.

٧ - جواب سؤال ص: المرتد إذا طلق، ثم عاد إلى الإسلام وزوجته في العدة من يعتبر طلاقه؟

نعم، يعتبر طلاقه، فإن تصرفات المرتد على أنواع؛ منها نوع هو نافذ، والطلاق من هذا النوع، قال في (مقنن التنوير) عن كتب الحنفية «ويؤخذ منه الاستيلاء والطلاق وقبول الهبة وتسليم الشفعة والحجر على عبده - إلخ»

٨ - جواب سؤال ع: وقوع الطلاق في مذهب دون مذهب.

الجواب: في عامي طلق زوجته، فوقع الطلاق عن مذهب دون مذهب، هو أن لعامي مذهب مذهب فقيهه، وإن اختلف الأئمة رجة للأمة، وقد اتفق العلماء والعقهاء قاطبة على أن (من قلّد عالماً، لقي الله سالماً)، والعالم هنا هو الإمام المجتهد كأبي حنيفة وأمثاله رحمهم الله تعالى.

وإن تقليد العامي لإمام غير إمامه الذي يقلده في العبدية، أقول تقيد به إياه في عدوم وقوع الطلاق أهون من خراب البيت به وتأييم المرأة وضياع الأولاد، والكفرون بنعمة النكاح. نعم يشترط أن لا يكون عقد النكاح ملفقاً كما لو قلّد الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في عدم التحريم نفطرة من الرضاع وصدت إلى جوف الرضيع، ولم يقلده في اشتراط عدالة الشهود على عقد النكاح، بل قلّد الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى في هذا، فإن هذا انعقد باطل في المذهبين من حيث إن أبي حنيفة يرى النفطرة من اللبن تحرم النكاح بين الرضيعين، والشافعي يشترط عدالة الشهود فيه فهو إذن عبر صحيح في المذهبين.

هذا مثل يقاس عليه أمثاله من لأعمال، فشرط تقليد إمام مجتهد في أمر هو استيعاء شروطه في مذهبه وإلا فهو تلفيق، يخرج بصاحبه عن سواء الطريق.

أعود فأقول: إننا قد صرّحوا عن الاجتهاد، وإن تناوانا يجب أن تكون محبرة طبق

أقوال الأئمة، وكتب الفقه منشورة، ولا يزال - والحمد لله - في المسلمين علماء يبينون الأحكام، ويفصلون بين الحلال والحرام، فلتستمع إليهم، ولتقبل منهم. هذا هو سبيل السلامة من الفوضى الدينية، والله يعني من يشاء إلى صراط مستقيم.

// ثالثاً: في الرضاع

ما الذي يثبت بالرضاعة؟

وبعد، فإذا أرضعت امرأة ولداً ولو قطرة واحدة وتيقن وصولها إلى جوفه، فقد صار ابناً لها رضاعاً، وصارت هي أمه رضاعاً، وزوجها أباه رضاعاً، وأولادها ذكوراً وإناثاً - من رضع منهم معه، ومن خلقه الله بعد وقت الرضاعة - صاروا جميعاً إخوته من الرضاعة فإن أراد أحد منهم أن يتكح سة هذا الأخ الرضيع بقاءً لما يتكح ابنة أخيه من الرضاعة، وهو حرام، والعياد بالله تعالى.

نعم، يشترط لثبوت هذه الأحكام أن يكون رضع هذا المولود في البيات الذي سألتم عنه في ملته، وهي ستان قسريتان، فإن كان بعدها لم يكن منه شيء فيها فلا تحرم، وفي السؤال أن رضاع ذلك الولد من المرأة كان في مدة الرضاعة، فثبتت بعد كل أحكام الرضاعة، ويحرم على أولاد المرأة أن يتزوجوا بأي أنثى من أولادها كما يحرم على أولاد الذكور أن يتزوجوا بأي أنثى من أولاد المرأة المرضعة أو أولاد أولادها.

حكم إرضاع المرأة ولدها بعد حولين قمريين من ولادته

لمدة التي يباح فيها الإرضاع حولان ونصف عبد الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وحولان فقط عند صاحبيه أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

وقد أفتى العلماء بكل من القولين، كما نقله الشيخ ابن عابدين في (رد المحتار) عن العلامة الطحطاوي رحمهما الله تعالى.

ودلّل الإمام باختصار. أن الله تعالى قال: ﴿وَوَحَّلَهُ وَفَصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحزاب: ٤٦/١٥] فقد ذكر شهرين. وضربهما مدة، فكانت لكل واحد منهما يكملها كالأجل المصروب لدينين على شخصين، بأن قال: أجتلت الدين الذي من فلان، والدين الذي على فلان سنة. يفهم منه أن السنة يكملها لكل. اهـ من (رد

المختار) عن (الفتح) لابر الهمام.

لكن مدة الحمل لا تزيد على ستين لقول السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها
«الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من ستين رلوا بقدر فلكة مغزل» وفي رواية: «ولو
بقدر ظل مغزل» اهـ من (رد المختار) عن (الفتح). والملكة كسرة، هي دورة المعزل
مرة واحدة.

وهذا القول محمول على سماعها من حضرة سيدنا رسول الله ﷺ، ولما كانت الآية
قابلة للتأويل - كما رأيت - مانع تخصيصها بخبر الواحد. أي لأن تأويلها يجعلها
ظنية الدلالة على المعنى، ويقوى خبر الواحد الذي هو ظني أيضاً على تخصيصها،
فكتاب مدة الحمل هنا حولين فقط، أما مدة الإرضاع معتدلة إلى حولين ونصف في
قول الإمام.

لكن أصبح ما يعنى به قوهه، فإن قوله تعالى ﴿وَالْوِلْدَانُ يُرَضَعْنَ أَزْوَاجَهُنَّ
حَوْلَيْنِ كَامِئِينَ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُنْفِخَ الرُّضْعَةَ﴾ [البقرة ٢/٢٣٣] صريح في انتهائها بأشهر
الحولين، وتبقى الستة أشهر وهي تمام الثلاثين، لبيان أقل مدة الحمل.

وقد صرح بأن قولهما هو الأصح في (متن التنوير) فقال: حولان ونصف عدله،
وحولان عدلها، وهو الأصح. اهـ وقال صاحب (البحر) كما في (رد المختار) ' ولا
يخفى قوة دليلهما، فإن قوله تعالى: ﴿وَالْوِلْدَانُ يُرَضَعْنَ﴾ [البقرة ٢/٢٣٣] يدل على
أنه لا رضاع بعد التمام وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَ بِصَالٍ عَنْ تَرَاهِي مِنْهُمْ
وَتَشْؤِيرٍ﴾ [البقرة ٢/٢٣٣] فإنما هو قيل الحولين بدليل تقييده بالرضا والتشاور،
وبعدهم لا يحتاج إليهما. وأما استدلال صاحب (المهدي) للإمام بقوله تعالى:
﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأنعام ١٥/٤٦] بناء على أن المدة لكل مشبه كد
مرة، فقد رجع إلى الحق في باب ثبوت السبب من أن الثلاثين هما: لدحمين ستة
أشهر، والعامان للفصال. اهـ

مخرج من هذا كله نتيجة هي أن الإرضاع بعد الحولين، لقمرين جائز عند الإمام،
محظور عندهم. قال في (متن التنوير) وشرحه: (ولم يبيح لإرضاع بعد مدته) لأنه جزء

أدعي، والانتفاع به لغير ضرورة حرام حل الصحيح. (شرح الوهبانية) اهـ أي إنه منقول عنه. وقد كتب المحقق ابن عابدين على هذا، فقال: اقتصر عليه الزيلعي، وهو الصحيح كما في شرح المنظومة، (البحر).

لكن في (القهستاني) عن (المحيط): لو استغنى في حولين حل الإرضاع بعدهما إلى نصف، ولا تأثم عند العامة - أي عامة العلماء - خلافاً لخلف بن أيوب. اهـ ونقل أيضاً قبله عن (إجارة القاعدي) أنه واجب إلى الاستعناء، ومستحب إلى حولين، وجائز إلى حولين ونصف. اهـ قلت: قد يرفق بحمل المدة في كلام المصنف - أي صاحب (التنوير) - حل حولين ونصف بقرينة أن الزيلعي ذكره بعدهما، وحشد فلا يخالف قول العامة. فأمل. انتهى كلام الشيخ ابن عابدين رحمه الله تعالى

وبعد، فنعلك ترى أن قول خلف بن أيوب فيه تقييد مايقول الأصح في المدة، وهو قول الصحاحين، وأن يجوز العامة الإرضاع إلى حولين ونصف جاز على قول الإمام، وإذا يفيد أنهم لم يهملوا قوله نهائياً، لاسيما وقد أمي بقوله كما أفني بفوضه، وأهما قولان مصححان كما قدمناه عن العلامة لطحطاوي. والله سبحانه وتعالى أعلم، وأستغفر الله العظيم.

// جواب السؤال عن: الفرق بين عدم جواز بيع دم الإنسان

وجوز استئجار المرضعة لإرضاع الطفل.

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه وذريته وأمته. إن بيع دم الإنسان لا يميز من حيث إنه جزء الأدمي وهو مكرم شرعاً. وليس استئجار الطئر لإرضاع طفل حراماً مثله، بل هو جائز وإن تشابه في أن كلا منهما انتفاع بجزء الأدمي، ومقتضى القياس عدم جوزه، وذلك أن الإرضاع ورد على خلاف القياس، و (ما ثبت حل خلاف القياس، معبره عليه لا يقاس) فتجوز به أمر اجتماعي فارق به نظائره، وخارج عن القائمة الفقهية المذكورة لأب المسلمين تعاريفه إجماعاً في كل العصور، ولم ينكره أحد منهم. ومستتمهم فيه قول الله تعالى ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦/٦٥]، حتى إن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى ترسع فيه، فجوزه بطعام الطئر وكسوتها مع أهما مجهولان، والجهالة في

بذل الإجارة تفسد عقدها، كما تُفسد عقد البيع جهالة الثمن، وقد نسك غيره بهذا الأصل، فحكم بفساد استجارها بتمامها وكسوتها.

وجواب أبي حنيفة أن هذه الجهالة لا تنشأ عنها متارعة كجهالة الأبدان الأخرى، لأن عادة المسترصعين جارية بالتوسعة على الأظفار برأ بين شفقة على أولادهم لئلا يكون الشدي بالدين أذراً، والإخلاص في خدمة الطفل أياً.

وهناك جواب آخر ينمي التشابه بين بيع الدم واستجار المرصع من أساسه هو أن عقد استجار المرصع لم يرد على استهلاك عين لبن المرأة، بل هو لخدمة الصبي وتربيته والقيام بمصالحه التي منها إقامته ثديها، واللبس في هذا تابع، وكمن من شيء ينشأ جوره المقهى من حيث التبعة لغيره، ألا ترى أن استجار الصباغ لصبي الثوب جائز واستهلاك عين الصبي الذي هو ملكه جاء تبعاً فلا يؤثر في هذا العقد عساً، لأنه ورد على عمل الصباغ، وعين الصبي غير الصباغة بخلاف ما لو استوجرت بقرة لشرب لبنها، فإن عقد الإجارة غير صحيح لوروجه على استهلاك عين اللبن، وهو لا يستحق بالإجارة.

ويرتّب على جواز استجار الأدمية للإرضاع أنها لو سقت الطفل لبن شاة لا تستحق الأجرة، لأنها لم تقم بالذي عليها من إقامته ثديها الذي هو أحد فروغ التربية والخدمة.

هذا هو تقرير الفقهاء وتعيينهم لجواز الاستجار على الإرضاع، ولعل السائل مقتنع بعد بالفرق بين بيع الدم وبين الإرضاع.

رابعاً: في التبني

جواب السؤال: رجل يريد تبني بنت ليست لصلبه،

وقد رضي أبوها بهذا التبني.

الشيء حرام في الإسلام، حرمه الله بعد أن كان جائزاً. والولد - ذكر أو أنثى - جزء أبيه وبعضه، فلا يسوغ الكذب بنسبة هذا الجزء إلى غير الأصل الذي انفصل عنه، وإنه لمن الكبائر الضحمة في الدنوب.

ولأنه ليرتب على هذا ترتبات سيئة محظورة لأنها تؤدي إلى استباحة المحرمات. يرتب على هذا أن المتبني وأولاده ينظرون إلى المتبنة بعد مضج أنوثتها، يحسبون جوار ذلك وهي أجنبية منه ومنهم. وتنتظر زوجته إلى المتبني إن كان ذكراً على أنه كابنتها، وقد بلغ مبلغ الرجال وهو أجنبي منها. وتظهر بنات المتبني وأخواته وأخوات زوجته أمام المتبني عن أنهن محارم منه، وليس في الواقع كذلك. وتقع الشركة في الميراث بعير حق، بل هو اقتطاع لما لا يحل ظلماً محضاً، وعُرم هي من إرثها من ذواها. وقد ينكحها بعض محارمها جهلاً من بها وصفوة القول أن مفاسده كثيرة، حسمها الله تعالى بقوله الكريم: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَنبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الاحزاب: ٥٠/٣٣]. وجاءت الشريعة الإسلامية تلعن من ادعى إلى غير أبيه، أو تولى غير مواليه. ففي الحديث الشريف، «معلمون من انتسب لغير أبيه». وفيه، «معلمون من تولى غير مواليه». ثم إن احتاد الحق الذي يحمله الوالد الأصل لا يحمل المتبني شيئاً منه، وهل نحن نأفة إلى غير فصيحها؟!

ويفرض إباحة الأب الحقيقي تبني غيره لئلا يهتأ لها بزعمه، هذه الإباحة تعييج بها المصوص المائعة، وإن دره المقامد مقدم على جلب المصالح إن كانت حقيقة، فكيف بها مكلوبة مزعومة؟ لا ريب أن هذا التبني خاطئ آثم، والمتاب منه واجب لازم. أما لو ربي رجل صبيّاً أو بتاً مع عدم النسي، سره كانت معروفة الأبوين أم لا، وراعى في الأحكام المذكورة أنها ليست ابنة فهو مأجور على عمله عر مأزور.

/// خامساً: في بعض أحكام النساء

خطأ وجه المرأة وحجابها

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه. أخذت كتبكم الشريف، وقد سرّني منكم تحمسكم وغيرتكم على أحكامه وسخطكم على من يهرون في الطرق المعوجة الملتوية، وينتمسون لهم تكأً من الدين، وهم في هذا الالتباس الخاطي يَحْمِلُونَ الإسلام ما لا يحمل. وينسبون إليه ما يابيه أشد إباء، ويرفضه أقوى رفض، يارك الله عليكم أيها الأح الكريم، وسند خطوتكم، وراذكهم توفيقاً، آمين.

الجواب عن سؤالكم عن نوع الحجاب الذي تستر به المرأة وجهها، هو أن العطاء لوجهها والحجاب لبدنها يجب أن يكونا تخيين صفيقين بحيث لا يرى وجهها فاسق متطلع إلى ما وراءه، متشوف إلى معرفة لونها أحمر أم بيضاء مثلاً؟ إن الحجاب شأنه أن يحجب، وما لم يكن حاجباً فهو ناقص، ويتقص من دين المرأة بمقدار نقصانه. وإن قول النبي ﷺ الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه من رواية أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: «صفتان من أهل النار لم أرهما، قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات، زوّسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها» وإن ريحها لوجود من مسيرة كل وكذا».

أقول هذا القول النبوي الكريم ينطبق تمام الانطباق على نساء هذا الزمن، فإنهن عرايا في كسوتهن الشديدة التي لا تستر ما وراءها سترأً شرعياً تؤمن الفتنة معه، كلا بل إن بعض أعطيه الوجوه الرقيقة جداً تزيد النساء جمالاً، إذ تستر ما قد يكون في وجوههن من كلف ونقش وما إلى ذلك، فما لو حسرت إحداهن هذا القناع المزعوم لكنت نكرة تعمل عمل عمها في صرف البصر عنها

وهذا لا يعي السعور، فإنه شر متراكب، إذ لكل ساقطة لاقطة، وما ينفر منه ريد فقد يقبله عمرو، من حيث إن الجمال غير منضبط بضابط، والأدوق محتفة، واندسرت متعددة. ولكن الذي أعنيه هو وجوب الستر بما يحول، بين الفاسقين وآمالهم من وراء تطلّهم إلى مقاش النساء ومخاسنهن.

ولئن دل فريق من الفقهاء سابقاً بجواز كشف المرأة وجهها عند أمن الفتنة لأن آية الحجاب خاصة بنساء رسول الله ﷺ، إن قيل هذا قننا: إنه كان في عصور النور وقرون لتقوى لسالفة المشهود ها بالخيرية، ثم تفق لكل عن وجوب ستر وجوه النساء لظهور الفتنة وضعف لوارع الديني في الأعراس. وإن فروع العقبة في كنهه تستثني من حرمة هذا النظر القاضي الذي يقضي على المرأة، والشاهد الذي يشهد عديها، صيانة للحقوق، وتستثني الخاطب لينيس جملتها من دمايتها، ولا يجوز النظر من هؤلاء إلا إلى الوجه فقط، ويُراد للحاصب النظر إلى لكهن من غير من يعرف حصونة بدنها من لحافته.

وقد قال الشيخ عبد الله عمارة المصري في شرحه لكتاب (الترهيب والترهيب) للمحقق المنذري: (كاسيات) عليهن من الحلي والملاسن الفاخرة (عاريات) أدرعهن رصنورهن مكشوفة. قال الإمام التتوي: كاسيات من نعمة الله، أو تسير بعض بدنهن، عاريات من شكرها، أو تكشف بعض بدنهن إظهاراً لجمالها ونحوه، وقيل تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون بدنهن مثل نساء هذا الزمن يحشين متبحرات مميلات لاكتافهن مشبة البغايا (كأسنة البخت) أي يكثرن رؤوسهن ويمظمنها بلف عصاة أو عصاة أو نحوها، والله سبحانه أعلم. اهـ

وهناك فريق آخر من العلماء قائلون بأن وجه المرأة رجب لسر مد العصر لإسلامي الأول، وقد عرّوا هذا بالآية الكريمة من سورة الأحزاب لشرعة، وهي ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأُزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ يَدْنِينَ عَنْكُمْ مِنَ الْجَلَابِيبِ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ [الأحزاب ٥٩/٣٣] لأن إثناء الجلابيب معناه نغطية الوجه من فوق الرؤوس بالجلابيب، والجلابيب كما في (تفسير ابن كثير) هو الرداء فوق الخمار، ثم قال: قاله ابن مسعود وعيينة وقتادة والحسن البصري وسعيد بن جبير وإبراهيم الحنفي وعطاء الخراساني وغير واحد، وهو بمنزلة الإزار اليوم.

قال الجوهري: الجلابيب ملحقه. قلت امرأة من هديل نزلت قتيلاً لها

تمشي السور إليه وهي لاهية مشي العذارى عليهن الجلابيب

قال علي بن طلحة عن ابن عباس: «مر الله نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن في حاجة أن يغطي وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب يدين عياً وحده. وقال محمد بن سيرين: سألت عبيدة السلماني عن قول الله عز وجل: ﴿يُدْنِينَ عَنْهُنَّ مِنَ الْجَلَابِيبِ﴾ [الأحزاب: ٥٩/٣٣] فعطى وجهه ورأسه، وأمر عنه البصري، وقال عكرمة: تعطي ثعراً يحرقها بجلد لها، تدنيه عليها. وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو عبد الله الطهراني فيما كتب إلي قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا مفضل عن ابن حشيم عن صفية بنت شيبة عن بنت شيبة عن أم سمية رضي الله تعالى عنها قالت: لما برئت هذه الآية: ﴿يُدْنِينَ عَنْهُنَّ مِنَ الْجَلَابِيبِ﴾ [الأحزاب: ٥٩/٣٣] خرج نساء

الأنصار كأن على رؤوسهم لفرمان من السكينة، وعليهن أكسية سود يلبسها، انتهى كلام ابن كثير.

وكان الذين لم يوجبوا ستر وجه المرأة في الحصور الأولى والقرون المشهود لها بالحيرة، كأنهم رأوا أن الآية ليست صريحة في وجوب ستر الوجه، فإن إبداء الخلاب ليس من ضرورته ستره. لكن دليل الموجبين قوي مأثور كما سمعته.

ثم اجتمع الجميع بعد على وجوب ستره لما رأوا قرن الفتنة قد طلع، واشترأت أعناق الفسق، وتغيرت الحال بالانحراف عن الجادة

ومن المعلوم أن سد الدرائع إلى الفساد واجب لا يقع فيه خلاف إلا خلاف لا قيمة له ينشعب به قصار الأنظار:

وليس كل خلاف جاء مُعْتَبَرًا إلا خلافاً له حظ من النظر

جواب السؤال عن: نساء يجلسن إلى واعظ حاسرات كاشفات

لا يجوز انكشاف النساء للواعظ الديني، إذ به يقلب المجلس فسفاً عن أمر الله تعالى وعصياناً له سبحانه. ولا يجوز للمرأة الظهور والسفور إلا لزوجها ومصادرها بشرط الأمن من المحرم عليها، والأمن عليه منها، وإلا كان المنع واجباً، والحيولة مطلوبة. ولئن كانت دائرة وجه المرأة ليست حرة لا تقصد الصلاة بكشفه، فإن ستره مطلوب شرعي، دوماً للبشر وسداً للزينة، من حيث إنه يجمع المحاسن، وبه يقع الاقتان، وإن ساق الشعراء يتغزلون بمحتوياته أكثر من تغزيم بأي موضع آخر من الجسد. ومن هذا أطلق فقهاء الحنفية وغيرهم على وجوب ستره، والفروع الفقهية قائمة على هذا، ولذا مستثنى نظر الشاهد والقاضي والمخاطب لها، للضرورة الداعية إليه في المخاطبة ولئلا يقع الالتباس في القضاء إذا كان من وراء حجاب، ولئلا تصبح الحقوق به إن كانت الشهادة عن غير رؤية. ولكن هذا في أدائها، أما في احتمالها ابتداءً فخشية الفتنة تقول المطلوب لحمل الشهادة الامتناع بخلاف وقت الأداء، فإنه ينظر إليها كما نظر إليها وقت التحمل ليعرفها فيشهد على يقين إحياء للحقوق، وإن نحى لفتنة جاهد نفسه الجهاد الشرعي الذي يلزمها به الوقوف عند حدود الله تعالى.

عن أن الرجل - ولو عائلاً - يكره له أن يصلي بالنساء في غير المسجد إذا لم يكن معهن رجل غيره أو زوجته أو محرم منه كأخته مثلاً، مع أن صلاته إماماً من ليس فيها إحالة بصر كما في وعظه لياهن وزيارته عليهن بالنظر. وليس في الإمامة إلا الخلوه من فاحظر في الواقع أشد منه فيها. وقد نقل الشيخ أبي عابدين في الحظر والإباحة من (رد المحتار) عن كتاب (البحر) عن الإمام الإسيماي، أنه يكره أن يؤم امرأة في بيت ليس معهن رجل ولا محرم مثل زوجته وأمه وأخته، فإن كانت واحدة معهن فلا يكره، وكذا إذا أمهن في المسجد لا يكره. أم ثم هل أبي عابدين عن (البحر) أن إطلاق المحرم على من ذكر تغليب. أم أي فإن الزوجة ليست محرماً، ومثها أنت، أما الأخت المحرم، وقد غلب جانبها هنا، فأطلق صاحب (البحر) المحرم عليها وعلى غيرها. والوعظ في المسجد لا يفيد جلّ التكشف أمام الواقع، وفرق بين الإمامة فيه من حيث إنه يتقدمهن، فلا يكون منه تسلط في النظر كما في التذكير والوعظ.

مراسلة المرأة الأجنبية كمكالماتها معظورة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه، وبعد: فإن مراسلة المرأة الأجنبية كمكالماتها من حيث الحظر والمنع، وما لم تكن حاجة إلى مكالمتها بلا تمحيز. والمراسلة تأخذ حكمها تماماً، لاسيما تؤديان إلى نتيجة غير محمود، وتنصب إلى سوء، والإسلام يجملة وتفصيلاً يمنع الاتصال بين الرجل والمرأة إلا بمسوغ شرعي كزوجة، أو محرمية مع أمّ أو أخت أو بنت أو غيرها التي هي محرم منه كأخته وعمته، ومع أمه على نفسه أيضاً، ولا فلا، والمحرم هي التي لا يحل نكاحها من الأند، وبإحالة مكالمة الأحبة قاصرة على الحال الضرورية التي لا بد منها من غير ابتداء سلام ونحية إلا إن كانت مجوراً يؤم عندها ومها. وليس من الضروري أن يكون لكل حادثة تقع في الناس نص شرعي بخصوصها من أية كريمة أو حديث شريف، فإن القياس على ما ورد في الكتاب والسنة سائق عند تشابه الحوادث مبدأ ونهاية، ولولا هذا لا بد باب الاجتهاد الديني لأحكام، ولم يستوعب الإسلام الحوادث المتجددة بياناً لأحكامها، والإسلام كامل، له في كل حادثة حكم.

عن أن الأمر هنا أوضح من القياس فهو من باب دلالة النص دلالة متساوية،

وقد تكون في بعض الحوادث دلالة أولوية. ألا ترى أن ضرب الوالدين وشتمهما يتناوله قول الله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمٌّ وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣/١٧] من حيث أن الضرب والشتم أقطع من قول أمّ ومن النهر لهما؟

والذي هنا كذلك، فإن الرسالة قد تسع لما لا تسع له المكالمة في لقاء منتصب بحشيان معبته، ومخلران عاقبة، اطلاعاً من الناس عبيهما وقشوراً لأمرهما.

ولش كان في المكالمة مزيد نظر أعيى وممّاع بعمة الصوت، فإن في الرسالة بث أشجان، وشكوى أحزان، مما يهيب المتعاشقين من أوصاف، تذهب بالألأباب.

حكم قص المرأة شعر رأسها

فإن هذه العادة قد عمت أخيراً بين النساء

الجواب: روى الشيخان عن أبي سلمة أنه دخل عن عائشة رضي الله تعالى عنها هو وأخوها في الرضاع - فسالاه عن غسل رسول الله ﷺ من الجنابة، فعدت بإناء قدر الصاع، فاعتستت وبينت وبينها ستر، فأفرغت على رأسها ثلاثاً، قالت: أو كان أروح النبي ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوردة؟

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في شرحه لأصحح الإمام مسلم رحمه الله تعالى: الزفرة أشبع وأكثر من اللثة، واللثة ما يلم بالمتكئين من الشعر. قال الأصمعي، وقد عيره: الوردة أقل من اللثة وهي ما لا يجاوز الأذنين. وقال أبو حاتم: الزفرة ما علا الأذنين من الشعر. قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: المعروف أن ساء العرب إلى كس يتحدن لفرون ولداشبء ولعل أروج لنبي ﷺ بعد هذا، بعد وفاته ﷺ لتركهس التزين واستغنائهن عن تطويل الشعر وتحميماً لمؤنة رؤوسهن.

وهذا الذي ذكره القاضي عياض من كونهن فعلنه بعد وفاته ﷺ لا في حياته كذا قاله غيره أيضاً، وهو متعين، ولا يظن بين فعله في حياته ﷺ وفيه دليل على جواز تحميم الشعر بالنساء، والله أعلم. وهذا كلام الإمام النووي رحمه الله تعالى.

ويعد الأمر يعتمد التشبه بالرجال، فإن كان يحظر مقرر لما روي من أنه عليه

وأله الصلاة والسلام لعن المشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال. قال في (الدر المختار) من الخطر والإباحة: وجه - أي (المجتبي) - قطعت شعر رأسها أثمت ولمنعت، زاد في (البرازية): وإن ياذن الزوج، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ولذا يحرم على الرجل قطع لحيته - أي عن القبضة - والمعنى المؤثر: التشبه بالرجال. اهـ وكتب عليه الشيخ ابن عابدين في (رد المختار) ما يلي: أي العلة المؤثرة في إثمها التشبه بالرجال، فإنه لا يجوز كالتشبه بالنساء، حتى قاد في (المجتبي) رماً. يكره عزل الرجال على هيئة عرب النساء اهـ

وعلى هذا فإن كانت عادة قطع المرأة شعرها يلحقها بالرجل تشبهاً به أثمت بقطعه، والفتوى تقدر زماناً ومكاناً وشخصاً. والله سبحانه وتعالى أعلم، وأسئلتكم الله العظيم.

// حكم سفر المرأة //

الأصل الديني في المرأة هو قرارها في بيتها ولزومها إياه إلا بضرورة تقضي بالخروج كسؤال للعالم الشرعي عن أمر ديني لا يستطيع زوجها إجابتها عليه ولا استيعاب الجواب من العالم، فهي حينئذ مضطرة إلى هذا الخروج ونحوه، ولا إثم عليها، وما لم يكن الأمر كذلك فالإبقاء على المكث في المنزل.

عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «المرأة هورة، فإذا خرجت استشرفها الشيطان» رواه الترمذي وابن حبان وقال الترمذي: حسن صحيح. وأخرج الحاكم عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال: «أما امرأة استعطرت، فخرجت على قوم ليحسدوا ريحها فهي رائية، وكل عين - أي تنظر إليها - رائية».

وروى الطبراني عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال: «أقرب ما تكون المرأة إلى الله تعالى وهي في قبر بيتها». وروى البيهقي والدارقطني عن سيدنا علي أمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه أن سيدنا رسول الله ﷺ قال لآبته السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها وكرم وجهها: «أي شيء خير للمرأة؟ قالت: أن

لا ترى رجلاً ولا يراها رجل». فضمها ﷺ وقال: «ثوبه بعضها من بعض» واستحسن كلامها. وإذا كان هذا في مطلق خروج، فكيف به سافراً فيه أرحال وانتقال؟ لا ريب أن المنع منه إذا كانت وحدها أشد وأقوى إلا إذا كان معها زوجها أو ذو محرم منها. روى الإمام أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سافراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها»

وروى مسلم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة ثلاث إلا ومعها ذو رحم محرم».

وروى الإمام أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم إلا مع ذي محرم».

وروى الإمام أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم».

فأنت ترى أن الأحاديث الشريفة ناهية عن سفرها فوق مقدار معين من المسافة إلا مع ذي محرم أو زوج، والمحرم هو الذي لا يجوز له نكاحها أبداً بقرابة أو رضاع أو مصاهرة، فيشمل الأخ الرضاعي وزوج البنت. لكن ذكر الشيخ ابن عابدين في حاشيته (رد المحتار) أن السيد أبا السعود نقل عن (نفقات البزارية) لا تسافر بأحبها رضاعاً في زماننا هذه أي لعبة الفساد. قلت: ويؤيده كراهة الخلوة بها كالصهرة والشابة، فيسعي استثناء الصهرة لشابة أيضاً، لأن السفر كالخلوة انتهى ما كتبه ابن عابدين في كتاب الحج من (رد المحتار) وقال في كتاب الحظر والإباحة من الجزء الخامس من (حاشية رد المحتار): قال في (القنية): «ماتت عن زوج وأم فلها أن يسكن في دار واحدة إذا لم يجافا الفتنة. وإن كانت الصهرة شابة فللمجران أن يعموما

منه إذا خافوا عليهما الفتنة. اهد وأصهار الرجل كل دي رخم محرم من زوجته على احتيار محمد. ولمسألة مفروضة هنا في أمها، والعلّة تفيد أن الحكم كذلك في بنتها ونحوها كما لا يخفى. انتهى كلام ابن عابدين.

وقد كره الإمام مالك سمر الرجل بامرأة أبيه لظهور الفساد من زمه رحمه الله تعالى. وقواعد مذهبنا - نحن الحنفية - لا تأباه، بدليل استثناء ما تقدم مما ذكرناه. وشرط المحرم الذي يصحبها في سفرها العقل والبلوغ وأن يكون أميناً غير فاسق، لأن المجنون لا عقل له يستطيع به حفظها. والصغير قريب منه في هذا ولضعف قوته اليدوية أيضاً. بخلاف البالغ العاقل. والمحرم العاقل المأجور الذي لا مروءة له لا يؤمن عليها كالروج عادم المروءة والشرف، فلا يسافر بها إلا محرم بالغ عاقل مؤتمن أو زوجها إذا كان كذلك. وذكر العلائي في (الدر المختار) عن (الجوهرة) أن المراهق كالبالغ. والمراهق هو الذي قارب سن البلوغ.

بقي أن المسألة الرمنية التي لا يحل للمرأة السفر فيها وحدها، متعددة التقدير في الأحاديث الشريفة، فهي في بعضها ثلاث ليال، وفي بعضها يوم وليلة، وفي بعضها يوم، كما رأيت في الروايات المارة، فقد يبدو تعارض فيما بينها لأول وهنة، وحققة ألا تعارض ولا اختلاف، ذلك أن المقرر في علم الأصول أن مفهوم العدد غير مراد. لأن القليل لا ينفي الكثير، إذ هو داخل فيه، والكثير يتضمنه، فلا منازعة بينهما من حيث أن التقدير بالثلاث لا ينفي التقدير باليوم والليل. وهذا لا ينفي التقدير باليوم. ولذا كان النظر منتجاً إلى الأخذ بالاحتياط في هذا فتمنع المرأة من السفر وحدها مسيرة يوم وبو عجزوا، لأن النصوص مطلقة عن التقدير بسن محصوص. والشاعر يقول.

لِكُلِّ سَائِلَةٍ فِي الْحَمِي لَاقِطَةٌ وَكُلُّ كَامِدٍ يَوْمًا لَهَا سَوِيٌّ

وأصل مذهب الحنفية اعتبار مدة السفر ثلاثة أيام، لأنه الذي به تنفير الأحكام من قصر الصلاة وحل الإفطار لنصائم والمسح عن الخفين ثلاثة أيام وليلاتها، وكل ذا بشروطه الشرعية الفقهية. لكن نقل الشيخ ابن عابدين عن (شرح الباب) لمتلا علي القاري الحنفي اعتماد غيره لفساد الزمان، وإليك ما قاله في (رد المختار) في تقدير مدة

السفر. قال ماعلاً عن (البحر) هو ثلاثة أيام ولياليها، فيح لها الخروج إلى ما دونه
 لحاجة بغير محرم. اهـ ثم نقل عن (شرح اللباب): وروي عن أبي حنيفة وأبي يوسف
 كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد، وينبغي أن يكون الفتوى عليه لاختلاف
 الزمان. اهـ ثم قال ابن عابدين: ويؤيده حديث الصحيحين، لا يحل لامرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عيها، وفي لفظ
 مسلم: «مسيرة ليلة»، وفي لفظ: «يوم»، لكن قال في (الفتح): ثم إذا كان المذهب
 لأول فليس للخروج معها - أي من الحج - إذا كان بينها وبين مكة أقل من ثلاثة
 أيام. اهـ انتهى ما نقلته من (رد المحتار) لابن عابدين.

يقول الفقير إلى الله تعالى كاتب هذا «جواب» قد علم من قواعد الشرع أن الفتوى
 تقدر زماناً ومكاناً وشخصاً، فلتكن الحكمة رائدنا في سفر المرأة، لأن الأحاديث
 النبوية الشريفة تستهدف الحفاظ على العرض والعيبانة للشرع، فنبين أسد الحيلة
 لشديدة في زماننا لحقل الضرور والظاهر بخصوص الأعراض السارفين بالشرف
 واحتالين عن الاستطاعة. وإذا كان الفقهاء يوجبون على الأب حبس ابنة الأمر الحميل
 في بيته ومنعه من السفر وحده ولو في طلب علم نبي أو إلى حج حتى يلتحق ويؤمن
 عليه، وقد عبدوا بأن لنسب الأمر - ومثله الذي طر شاربه وبنت عداره - فتنة عن
 الرجال والنساء جميعاً. أقول: إذا كان الحكم به كذلك، وهو غير مشتبه بأصل
 الفطرة من الرجال المذكورة، فكيف المرأة المشتبهة حقة إذ يشتهيها الصالح والطارح؟
 ولدي ينبغي في زماننا هو المبالغة في حراسة المرأة، ولو في انتقالها القريب من
 مكان إلى مكان، فمن الشريعة الإسلامية توجب بهذا بروحها الحالية بلحير والسابة
 للشر.

مرأة عندما - معشر الحنفية - ممنوعة من الحج بدون زوج أو محرم منها ولو
 منكت الاستطاعة راداً وراحلة، وتأخر عنها وجوب أدته إلى وجود الزوج أو
 المحرم، فإن لم يتيسر لها أوصت بالإحجاج عنها من ماها بعد ودتها.

لكن مذهب السادة الشافعية: جواردها مع جمع من النساء ثقات لحجة
 الإسلام أي لأول مرة فقط. أما في حج التمل فلا.

الفصل السابع

لقاءات مع الشيخ الحامد

- * السيرة الذاتية والعلمية للشيخ محمد الحامد.
- * توجيهات هامة إلى الطلاب.
- * الفتى الشيخ محمد سعيد المسمان في سطور.

السيرة الذاتية والعلمية للشيخ محمد الحامد

أجوبة لأسئلة توجهت بها إلى مجلة (حضارة الإسلام)^(١)

س ١ - سئلت عن دراستي وتكويني العلمي؟

ج (١) - نشأت فقيراً يتيم الأبرين، فكان المقرض في مثلي أن يتجه إلى حمل يعود عليه بما يقوم بأوجه، لكن همة المرحوم أخي الشاعر المشهور بدر الدين الحامد أبت عليه لا أن يوجهي في طريق العلم والمعرفة عل ما كان يعاني من فقر شديد وحاجة ملحة. وبعد أن اجتزت مرحلة التعليم الابتدائي التحقت بالمسلك الشرعي، فالتسبب إلى دار العلوم الشرعية في حمّة، وبعد تخرجي منها رحلت إلى حلب، فالتسبب فيها إلى المدرسة الحسرية الشرعية، ومنها لأرقى من مدرسة حمّة الشرعية، وفيها علماء أجلاء فطاحل محققون تشد الرحال إليهم، ويؤخذ العلم عنهم، ويؤتى بهم في الدين والحق. منهم الأستاذ الشيخ أحمد الزرقا الفقيه الجليل الذي لم أجلس إلى ألقه منه حتى المشايخ الذين تلقيت عنهم في مصر من بعد، بل الله ثوابه وأعقد عليه شايب رحمته، كان يتفجر عدماً، ويتفتح تحقياً، ويجري معرفة كالوادي إذا سال، ولكأن الفقه كان أمامه يأخذ منه ما يشاء ويترك ما يشاء، وأشهد أنه كان وفداً عند حدود الله في بيانه العلمية، فإن حرص له إشكال طلب ليث أن يكتبه له، ثم يضعه في ثيابه حماته، ويأتيها في الغد بالقول الفصل، وكان يقول: العلم أمانة. وهذا لأستاذ الكبير أحد الذين تأثرت بهم من الساحة لعلمية.

هذا إلى نأديب كنت منه معشر طلابه وأخوته إيانا باحترام الأئمة والعلماء حتى من غير الحنمية، ولا أزال أذكر قوله في حقة الدرس: إني أتصور الإمام الشافعي رحمه الله تعالى جليلاً من علم.

وقد كان رحمه الله تعالى ذا هبة عظيمة وشيخوخة بيّرة، ولكنك إذا خالطته لمست فيه معاً طيبه متواضعة، يمزج تقريراته العلمية بمرح لطيف ومداحات حلوة، وم يكن

(١) مجلة (حضارة الإسلام) التي كانت تصدر في دمشق، «عدد الخامس» لسنة السادسة. وأعيد نشرها في العدد الثالث، السنة العاشرة ١٩٦٩م في عام وفاة الشيخ محمد الحامد.

من أهل الشطح والكبر الذين يكرّون فضل الفضلاء السابقين، بل كان يتهم به، ويقول: لقد استرحنا من حيث تعب الكرام. مع أنه كان في تلقيه عن والده الحليل الأستاذ الشيخ محمد الزرقا رحمه الله تعالى، ثم به سون لا ينام الليل، ويطلع بحراً من عشرين كتاباً علمياً فقهياً عن الكتاب الذي كان يتفقا به والده، وكان يرجع إلى الكتب التي نقل عنها المحقق الشيخ ابن عديين في حاشيته الشهيرة التي سماها (رد المختار) كان يرجع إليها فيجده وإها في بعض النقول. أخبرنا بهذا عن نفسه.

وهناك غيره في المدرسة أفذاذ فضلاء كالشيخ أحمد الكردي معني الحتمية في حلب، والشيخ عيسى الشاوي، والشيخ إبراهيم السلفي العالم العامل والتقي الورع، والشيخ محمد الناشد، والشيخ رابع الطبخ، والشيخ أحمد الشماع، والشيخ عبد المعطي الواسع المعرفة في فقه المواريث، والشيخ فيض الله الأيوبي الكردي المحقق العظيم في علمي التوحيد والمطلق، والشيخ محمد أسعد العبيجي معني الشافعية حاكياً في حلب، وهو ولسيخ عبد الله محمد البقايان على يده الحياة من مشايخي، جواهرهم الله خير الحراء، ويدرك عليهم أحياء وأرواحاً.

وبعد أن أنهيت الدراسة في حلب عدت إلى بلدي حماة، ولزمت فيها الدراسة العلمية مع زملاء لي، وكنت أحضر دروس بعض المشايخ الفقهاء فيها، ثم لتحققت بكية الشريعة إحدى كليات الجامعة لأرهر الشريف، وتلت منها الشهادة العالمية، ثم نسبت إلى قسم التخصص بالقضاء الشرعي منها. وبعد تمام الدراسة تلت شهادة العالمية مع الإجازة في القضاء، ولكن لم أشأ أن أكون قاضياً، وقد كان القضاء ميسوراً لي لو أردته، لأني رأيت البقاء في العمل العلمي أروح لروحي وأمنع للأمة، فاحترت التدريس في وزارة التربية والتعليم على ما فيه من مشقة ملحوظة.

وإني مع هذا دائب إلى الآن على التدريس الخاص لطلبة العلم الديني صباحاً، وفي المساء ألقى درساً عاماً في الناس كل ليلة إلا ليلة الجمعة، كما ألي ألقى خطبة الجمعة.

وإني أجد الله تعالى عن توفيقه وتيسيره إياي للتوسع العلمي. ووضعه الشعب به لي قلبي حتى إني لأؤثر العلم على المداكك المادية التي يقتل الناس عليها، ولو ألي

حيث بين الملك والعلم لاحترت العلم هي الملك والسلطان، وإذا من فصل الله علي وعلى الناس.

ولم أكن قديم مضي من أيام دراستي مقتصرأ على كتب المناهج الرسمية، كلا، بل إن كنت أطلع عديد الكتب من قديم المصنفات وجديدها، وإن يسلم العلم قياده لعدله إلا نحو هذا، لأن المناهج الرسمية تعني بتكوين الشخصية العلمية، أما ملء لدن بالمعلومات فطريقة المطالعة الواسعة يحدوها الشوق ويقودها اشعب.

وهنا أحب أن يعرف لدس عني أبي غير شديد التعصب لعقده الإمام بي حيفة رحمه الله تعالى، وإن كنت متمسكاً بعمده، وقد يصمي بعض الناس بهذا جهلاً منهم بحقيقي التي يعرفني بها المستمعون إلى بياناتي. إنني أحترم حلال الأئمة في لفروع لمقبيه لعمية، وقدسهم كنهم أجمعين، وقد ورثت هنا عن شيوخي - رحمهم الله تعالى - لكي أشتد في الاعتقاد، فلا أصح يدعة تداحل القلب وتواكب السوء، فملعب أهل الحق هو الذي ارتصيته، وأدعو إليه، وهو الذي يطالبنا الإسلام بوصفه عينا، فمن تزحزح عنه فقد ضل، وهذه الضلال متماوت التسمية قرناً من الحق وبعداً عنه، وما لم يأخذ طالب النجاة من عذاب الله نفسه بيد فليس من الفرقة الدحية لمقلحة.

س ٢ - سئلت عن الشخصيات التي تأثرت بها ولها في نفسي مكان الصدارة في العصر الحاضر؟

ج ٢ - تأثرت بكثير من أساتذتي وشيوخي الذين لهم الفصل الكبير عني كمصيلة حلي الكرم الأستاذ الشيخ محمد سعيد الجفاني المدرس العام في حدة رحمه الله تعالى، فهو الذي دعاني لى سبيل العلم الديني، وأمرني بمحط القرآن الكريم، وأقراني مبادئ العلم الدينية.

ومهم مصيلة أستاذي الفقيه الخليل شيخ الشافعية في حدة ورئيس جمعية العلماء فيها لشيخ محمد بوفيق الصباغ، أدام الله توفيقه. وجزاه عني وعن زملائي طلابه خير. كان مديراً لدار العلوم الشرعية، وكان يبتذل جهداً كبيراً في تحقيقنا وتعليمنا، ويصو علينا حبو الوالد الرحيم على صغارهم. أسأل الله به طول لقاء في توفيقي وصلاح.

ومنهم سماحة الأستاذ جليل الشيخ محمد سعيد البعسان مفتي حماة ذو الجلال والعلو في العلوم والمعارف، فقد كان له مع فصل التعليم فصل رفعة المهمة إلى معالي الأمور والترفيع عن معاسفها، وما يزال - أسعده الله - في قيد الحياة، قد جاوز المئة من العمر، وتربل به مرض الشيوخوخة، ولزمته العلة. أسأل الله له العافية.

ومنهم فضيلة عمي والد زوجتي الأستاذ لفتية الحتمي الحجة العالم العامل، التقى الورع، الزاهد في الدنيا، شمس علماء حماة ويندر شيوخه الشيخ أحمد المراد رحمه الله وبارك عليه، إنه من شيوخه الذين لهم عبي فضل لتربية والتعليم، وقد أكرمهم الله، فجعني صبراً له عن ابنته، وقد كان لهذا قبل أن يكون لي مورد رسمي ومنزل أوي إليه، ولكنه التوكل على الله سبحانه والإيمان به والوثوق بما عنده.

كانت الفتوى في حماة وقراها تدور عنده وترجع إليه، فقد كان أمين الإفتاء ومصدر عنه فتوى غير صحيحة، وقد قال فيه سماحة العلامة الجليل مفتي الشام الأستاذ الشيخ محمد شكري الأسطواني - رحمه الله تعالى - قال فيه - عنه تؤخذ الفتوى.

والذي له في نفسي مكان الصدارة الأولى على الإطلاق والمعموم، وله فيها بالغ التأثير العميق والشديد معاً هو فضيلة سيدي العالم العامل، والمرشد الكامل، مربي المريدين، ومرشد السالكين، المعارف بالله تعالى الشيخ محمد أبو لنصر حمصي النقشبندي - قدس سره - الذي أخذت عنه طريق السادة النقشبندية لعبي

به الذي أخرجني الله تعالى به من ظلمات الغفلة والقسوة ولشروء إلى نور الذكر والرفقة والوقوف بباب الله سبحانه في ذلة وصراعة هنا، لرب الكرم، إنه الذي ملأني بتوجيهات قلبه الشريف، وكم ظهرت ميوضاته من أسرار، وأراحت من أكدار، وأعنت من همم، وأغيت من هم. كم أتقد من خرق في بحار الطعنان، وكم جلا عن القلوب من ران العصيان. وكم أبكى من عيون الناس عيوناً، وكم ألقى في صناديقهم سرّاً مكتوباً.

كان من الصديقين الراضين الذين هم قوة إشعال جذوة الحال في مريديه على

القرب والبعد، وقد سمعته يقول: القرب والبعد عندنا واحد من لم ينفك بَعْدَهُ م
بِنَعْمِكَ قَرِيبَ.

وكراماته التي أكرمهم الله بها من خوارق العادات كثيرة جداً جداً، وإن من نبي
جمعها في كتاب إن شاء الله تعالى وجاء بحقه وقياماً ببعض واجبه عليّ، ولئن كان مني
مع بلامة فهو في صحيفه شيعي مسجل، إذ قد انتانتني بآفة روحية أهام دراستي في
مصر كادت تشل فكري عن العمل وترميني بكارثة التعطل العقلي، فكتبت إليه بما
عسا، فرأيت فيما يرى النائم أنه مدّ يده بعد أن حار إخواني المصريون في أمري
ولولا أن الله سبحانه أغاثني سيدي لكنت من ترواء المشائي من الأمراض العقلية،
فإن كان خير مني الآن للمسلمين فله من ثوابه قسط عظيم وحظ وافر.

توفاه الله تعالى إليه في سحر ليلة الجمعة خامسة ليالي رمضان المبارك سنة
١٣٦٨هـ وقد انكشف بعد سنة مرت على وفاته حجر من فوقه في عملية حفر،
فماحت رائحة زكية من قبره الشريف، وزّني الشيخ - قدس سره - بحاله التي دوى
عليه، لم يتبر ولم يتن، رحمه الله، وبارك عليه، وأعاد عليّ وعمل المسلمين من بركاته
آمين، إني دائب على ريارته، ودائم عن عهده، أحفظه في دينه، وأرعاه في أهل
حرقته، وإن ريارته تملأ النفس حالاً صحيحة وبركة واضحة.

وممن تأثرت بهم، ونالني بركاتهم سيدي الأستاذ العالم العامل الشيخ عيسى
البيانوني الحبي من خلفاء سيدي الشيخ محمد أبو النصر، رحمهما الله تعالى. كان رحمه
الله تعالى مديراً لنا في المدرسة الحسوية الشرعية لعلم التصوف والأخلاق وكان
نفعه يسري إلى قلوبنا قلاً وحالاً، فتطهر ضمائرنا في دهره، ونصنعوا أرواحنا، وكان
يضرِب المثل الأعلى في التواضع النفسي والانحياز الدائ وتحمّل الأذى، وكان من
الأدب مع سيدينا - قدس الله سره - بالمنزلة التي ما كنا نستطيع مدايبتها فضلاً عن
منارلتها، مع بحره أسن من شيعنا - قدس الله سره - لكن الله سبحانه كشف له عن
سر الشيخ - قدس الله سره - مرضي بمتابعته، وتلمذ له، وأخذ عنه، وازداد بهذا
فضلاً إلى فضله وتوراً إلى نوره.

وكن صادق الحب لسيدنا رسول الله ﷺ، وقد تراءى له في المنام مرات كثيرة

جداً، وقد أخذ عليه الشعب به - عليه وآله الصلاة والسلام - مأخذه، فسأل الله أن يموت في المدينة المنورة، فأجاب الله دعاءه، فقبضه فيها بعد الحج، ودفن في البقيع تحت أقدام سيدنا إبراهيم ابن رسول الله ﷺ على أبيه وعليه وحل القرابة والصحابة. وهذه منبة عظيمة لسيدني الشيخ عيسى البانوي - قدس سره -.

ومن تأثرت بهم ولهم مكان عال في نفسي سيدني الأستاذ الشيخ إبراهيم الغلايبي - قدس سره - كانت بيتاً صلبة روحية، وإنه لمن أرباب القلوب وأهل المعرفة بالله سبحانه، إلى كونه فقيهاً جليلاً يفني في الحوادث، إذ كان مفتياً لمدينة قطنا.

كان رحمه الله يتردد إلى حنة في بعض الأحيان، وآخر مرة قدم إليها أكرمي الله بنزوله منزلي وحلوله ضيفاً كريماً علي. لكن العلة كانت قد بلغت به مستهاها أو كادت، فلم تطل حياته بعد سفره إلى دمشق، إذ توفاه الله فيها مبكياً مأسوفاً على علمه وعرفانه وحمته العلية إلى أحبه كثيراً لعلمه وحلمه وإيقاظه إياي مرة من بينة غفلة ولدتها الحلة الدينية والإنكار على من يحالو الباطل من علماء العصر، فكان عني غضب شديد وزعجرة، وكان ذا في مجلس ضم عدداً من العلماء في دمشق، وما كان لي أن أزجر هذه الزعجرة ولا أن أشتد في غضبي، بل كان الدعاء لهم بالصلاخ والتوفيق خيراً وأبقى، لكنني كنت وقتئذ في حرام الشباب وحيته، فما كان منه - قدس سره - إلا أن تناولني من قلبي من حيث لا أشعر، فألقى الله علي ندامة كادت تحرقني سارداً، ثم لم يتركني - رحمه الله - أذهب وحدي بعد انقضاء المجلس، فسرت معه، وركب الترام إلى حيث دهانا إنسان يجرنا إلى لميت حننه، وكانت الندامة تشتد معي حتى سمعت أوجهها، فقال حننود: (ليس إلى هذا الحد يا مولانا)، فهدأت نفسي واستقرت، وكان ها سكون وراحة، رحمه الله تعالى وقدس سره.

والذي أثر في نفسي تأثيراً من نوع خاص وله يد في تكويني الشخصي سيدني وأخي في الله وأستاذي الإمام حسن البناء صاحب الإمام في مصر سنين، وحديثي عنه لو بسطته لكان طريل الدليل ولكانت كلماته قطعاً من قلبي، وأغلاظاً من كبدي، وحرراً من حرارة روعي، ودموعاً مهلة منسجمة تشكل سيلاً فاجع الألم وعظيم اللوعة. ولكنني أكتفي بالإيجاز من الإطبات، ولا اختصار من لتطويل، وقد بكيت كثيراً

بعد استشهادي على نأبي الدار وشط المزار، ولا أزال أذكر، حتى ألقاه في زمرة الصالحين إن شاء الله تعالى وتبارك.

في كلمة فيه رحمه الله تعالى، نشرته (مجلة الشهاب)، وهي - لو استعديت - تبث الألم وتثير العاطفة في نفسي بما لا أتخالك معه إسكاء بالدموع الحري السخينة.

إنه أحي قبل إحوتي في السب، ولما وافني نأ اعتيله قلت: إن موت ولدي، ولم يكن لي غيرهما حينئذ، أهون علي من وفاة الأستاذ المرشد.

وكنيت رأيته فيما يرى النائم ليلة قتل - ولا عزم عدي بالذي حصص - رأيت أبا في معركة مع اليهود وقد بدأ التمهق في جدل حتى إنني لأمشي محبباً لثلاثي بصبي رصصهم، فاستيقظت، واستعدت بالله من شر هذه الرؤيا. وفي النهار ألقى إلي بعض الناس الخبر، فكان وقعة أشد من شديد، وكان تأويل رؤيائي.

إنني أقولها كلمة حرة - ولا بأس برويتها عي - أقول: إن المسلمين لم يروا مثل حسن البنا منذ مئات السنين في مجموع الصفات التي تحمل بها وخففت أعلامها على رأسه الشريف.

لا أنكر إرشاد المرشدين، وعلم العالمين، ومعرفة العارفين، وبلاغة الخطباء ولكاتبين، وقادة القائلين، وتدير المديريين، وحكمة السائسين، لا أنكر هذا كله عليهم من سابقين ولا حقيين، لكن هذا التجمع لهذه المخرقات من الكمالات قلما ظهر به أحد بخالإمام الشهيد رحمه الله.

قد عرفه الناس، وأمنوا بهدقه، وكنيت واحداً من مولا العارفين به، والذي أقوله فيه قولاً جامعاً هو أنه كان لله بكلية، بروحه وجسده، قلوبه وقده، بنصراته وتقية، كان لله فكراً، الله له، واجتهده، وجعله من سادات الشهداء الأبرار.

حدثني عالم في مصر كانت له به حصة، قال لي إن الإلحاد امتد إلى مصر، وانتشر فيها، وغمر كثيراً من أوساطها، ولم يستطع الأزهر الشريف ولا الجمعيات الدينية أن ترد سبله الجارف الخادم، حتى جاء حسن البنا، فقرأ خطره، وألهم من شره.

قال هذا العالم هذا القول، وكنت أرى يحيى توفيق الله لأصحابه، وقد كانوا من قبل في ظلمات، فأخرجهم منها إلى نور

إن سيدي وأخي الإمام الشهيد ذو وعاء في حياته وبعد وفاته، فقد تراءى لي في المنام كثيراً في مدى سنين، وما أشوقني إلى الوقوف على قبره الشريف أناجيه عن قرب كما كنت أنجيه في الحياة.

وهنا أمسك بعتاق القلم عن الجري في ميدان القول، فإن الحديث عن يحيى طويل مطول، وقد حسرتنا لما أفدح حسرتنا به نحن معشر المسلمين، وإنا لله وإليه راجعون. اللهم لا تهرمنا أجره، ولا تفتنا بعده، وألحقنا به شهداء صالحين، آمين.

وقد رأيت فيما يرى رؤيا أبي جاسم معه في جملة من أصحابنا عن مائدة فيها أطباق خبير وأطباق ربحان يؤكل، لكنه ربح من النوع الممتاز، فاستيقظت وذكرت قول الله تعالى ﴿ثُمَّ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْمُنْقَرِينَ﴾ (*) فَرُوحٌ وَزَيْجَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ. لودعة
[٨٩ ٨٨/٥٦]

س ٣ - سئلت عن أبرز الأمور التي كان لها كبير الأثر في حياتي؟

ج ٣ - أبرزها على العموم وفردى موقف المضاد للإحسان الذي نشأ في الجيل الصاعد، وصلى على رد هؤلاء الشاردين عن الحقيقة إليها رحمة بهم واستخلاصاً لهم من مهووي الشقاء. أما الثابتون منهم على الإسلام فما أزال دائماً في تمديتهم بالعلم الواقعي والمعرفة المندوبة، كي تقوى فيهم منكة المناهضة الإيمانية، فلا يجد الربيع سبيلاً إلى قلوبهم ليهدها

وعندي أن تجربة محاسن الإسلام بعرضه عرضاً جليلاً كافية لرد الشاردين وتثبيت المؤمنين: ﴿وَالله يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ١٢٣/٢].

المواقف التي وقعت في النود عن حياض الإيمان أكثر ثمرات أوليائي وأعدائي جميعاً، فأنا أعيش في قلوب محبّي، كما أن قلوباً أخرى تنغصني لأرى كحسكة في حلوق أصحابها ﴿وَكَفَى بالله وَلِيّاً وَكَفَى بالله نَصيراً﴾ [الساء ٤٥/١].

س ٤ - سئلت عن طيبة عملي، وعن إنتاجي العلمي؛ ما صدر من مؤلفاتي وما هو في طريق الصدور؟

ج ٤ - عملي هو أني أدرس الديانة الإسلامية في ثانوية ابن رشد في حماة، وألقي درساً عاماً في المسجد كل ليلة بعد المغرب إلا ليلة الجمعة، وقد وزعت المواضيع العلمية على الليالي، هيتان تفسير القرآن الكريم، وليلة لعقود العبادات، وليلة لفقه المعاملات، وليلتان للحديث الشريف.

ولي درس خاص في عرفتي بالمسجد بعد الشروق من كل يوم إلا يوم الجمعة؛ فإنني أنصرف إلى التفكير في الخطبة التي أنا مطالب بها.

ومن عملي الإجابة الخطية على أسئلة ترد علي من غير حماة، بل منها أحياناً، وإن كان الغالب من الحمويين أن يسألوني شفهاً. ومن عملي المتعب كتابة ردود على ما ينشر من أباطيل وأخطاء أبعث بها إلى الصحيفة أو المجلة التي نشرت الخطأ.

أما إنتاجي العلمي فالمطبوع منه هو ما يلي :

(نظرات في كتاب اشتراكية الإسلام)، (حكم الإسلام في الغناء)، (رحمة الإسلام للنساء)، (القول في المسكرات وتحريمها)، (حكم اللحية في الإسلام)، (ردود على أباطيل)، وهو كتاب ضخم اخترت منه ما يمكن طبعه الآن كجزء أول منه، وهو مجموعة رسائل ومقالات بعضها طويلاً وبعضها متوسط، ومجموعة أسئلة فقهية وأجوبتها، وسأقدمه لطبع قريباً إن شاء الله تعالى^(١)، كتاب (نكاح المتعة حرام في الإسلام) وقد أتممته، ثم وجدته في حاجة إلى توسعة، وسأعمل ذلك إن شاء الله تعالى، ثم أنشره في الباس^(٢)

س ٥ - سئلت عن تنشئة الجيل المسلم وكيف يجب أن تكون؟

(١) طبع كتاب (ردود على أباطيل) في ثلاثة أقسام وصدر عن المكتبة العربية بمائة.

(٢) طبع كتاب (نكاح المتعة حرام في الإسلام) عدة مرات، ونشر ضمن كتاب (مجموعة رسائل الشيخ محمد الحامد)، وصدر عن المكتبة العربية بمائة.

ج ٥ - ليس هناك إلا تقوية اليقين بالإسلام بلبرهنة عن صدق الرسول سيدنا محمد عليه وآله الصلاة والسلام. ومتى تم هذا للمتي آمن بكل ما جاء به بلا توقف، وسياق لديه عندئذ ظهور الحكمة في المشروعات وخفاياها

وهذا لا يمنع من بيان أسرار التشريع وحكمته ليزداد إيماناً إلى إيمانه، لكن على الأول المعول، وهو الطريق السديد إلى القلوب، فيه تستكين مؤمنة مسلمة متفادئة مدعنة.

ون صحة الأخيار من العلماء العاملين أصل أصيل في سريان الحال الصالحة إلى مصاحبتهم، فمن جالس جالس، والقرآن الكريم ينادي بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩/٩].

وحسن جداً إقناع الطلاب أن القرآن الكريم لا يتبدل، والنظريات في تبدل مستمر، فليكن منا أدب ديني يحثنا من العبث به من أجلها بتحصيله من التأويلات ما لا يحمل، وقد زلت أقدام وزلت إلى أعماق الضلال بهذه المحاولات البائرة.

ص ٦ - سئلت عن رأيي في طريقة إبلاغ الجمهور حقائق الإسلام وأحكام الشريعة؟

ج ٦ - رأيي أن المسابر الدينية والدروس العامة والخاصة تكفي هذا الإبلاغ على أتم وجه إذا كان الخطباء والمنحوسون ممثلين علماء ومعرفة وإحلاص لله سبحانه، وعملاً بما إليه يدعون. إن هؤلاء هم قواد القلوب وحادوها وساقطوها، وهم الأيدي المصلحة للفساد، والمقومة للعوج. يضاف إلى هذا شر العلم عن طريق الكتابة بلغة قريبة من الأفهام غير مستعصية عليها بدقة التركيب ووعورة التعبير ليسلك سبيله إلى الأذهان، ولا يبقى محبوباً في بطون الكتب لا يطلع عليه إلا أحصن الخاصة من المحصنين.

ولا بأس بالمجلات العلمية الدينية شريطة إشراف علماء أجيال عليها، لتلا يطيش السهم بشباب الكتبيين فيخطبوا ويحفظوا ويكتبوا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

وإن الواجب على علماء الدين ملاحظة شباب المسلمين في هذه الفترة المراهقة وقاية لهم من الزيج والانحراف. كما أن الواجب على هؤلاء الاتصال بالعلماء والأخذ عنهم توفيقاً من الضلال المردى في المهلك.

س ٧ - سئلت عن رأيي في تحقيق التربية في البيت وكيف يمكن أن تكون؟

ج ٧ - قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَعْلِيكُمْ نَارًا﴾ [النجم ١٦/٢٦]. وفي الحديث الشريف. «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته، والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته» إلى آخر الحديث الشريف.

فليقم لرجل بواجبه في التربية، ولتقم المرأة بواجبها أيضاً، وليأخذوا العبرة بالعبارة النفسية والتركيبية الروحية والأدب الجم والتوجيه الصحيح، إذ كان ذلك كذلك كان البيت إسلامياً سليماً، الصلاة الصلوة، وسوقهم إلى المساجد ليشهدوا الخير ودعوة المؤمنين، وليستمعوا إلى القرآن الكريم والعلم، وقد أدركنا الناس على هذا قبل أن يتشر الفساد هذا الانتشار المخيف.

س ٨ - سئلت عن الطريق للخلاص من واقع المسلمين في انحرافهم عن الإسلام الذي أنتج ما نرى من فرقة الكلمة واختلاف الاتجاهات؟

ج ٨ - الطريق هو الرجوع إلى الإسلام الأول العتيق فعلاً وقولاً، لا كالذي نرى، فقد كثرت الأقوال، وتلت الأفعال، وعظمت الفتنة التي تحدث عنها الحديث الشريف بأنها شدة الخبيث حيران، كنتيجة لفسق الشباب وطغيان النساء، وترك الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ورؤية المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والأمر بالمنكر، والنهي عن المعروف.

لإسلام العتيق الأول يأبى علينا هذا كله، وبخصوصاً تعريف الحقائق الدينية وتكليفها بما يروق للقلوب المريضة والحقول الزائفة، تكييفاً تأبى، النصوص (إد) أصدرت بفهم صحيح من سبيل سليم، والله تعالى قال. ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنِّي رَبِّكُمْ فَمَن

شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ» [الكهف: ٢٩/١٨]. متى تخلص من هذا السوء الذي قلب معالم الحق بعث بالتصوُّص والأحكام باسم الإسلام؟

انقرآن الكريم حجة الله على العالمين، وما يزال محفوظاً ومقروءاً، وفيه قوة تعالى. «فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَيْتَ تَخْتَرُوا وَخَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» [النساء: ٥٩/٤]. صححوا الأفهام، وعودوا أدراجكم بل السلام بالإسلام. «وَإِنَّ اللَّهَ هَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» [الحج: ٥٤/٢٢].

توجيهات هامة إلى الطلاب

أجوبة لأسئلة تُوخِّهت بها إلي مجلة (وحي الوحدة)^(١)

١ - في رأيك، كم أسناده دين، ما هي المسائل التي تمثل في طالب اليوم؟ والتي تجعله متحلقاً من الطالب المثالي؟

٢ - فئة من الطلاب تأخذ عنك سرعة الغضب خلال الدرس، فما هو مدى صحة انطدق هذا، ألمت على الواقع، وما ردك عليه..؟

٣ - هل الأدب الذي يراه اليوم يؤدي رسالته السابقة بالنسبة خصائص الشعب..؟ وما هو الكاتب الذي تأثرت به خلال مطالعتك السابقة ؟

ج ١ - الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه. أما بعد، فالذي أحبله على هرب من الطلاب اليوم أمور في استطاعتهم أن يرتفعوا عنها، فيكونوا مخلصين مثاليين.

١ - هجرانهم القرآن الكريم، وهو النور المبين، وحبل الله المتين، والعصمة من الضلال، والسجاة من الهلاك، هذا إلى ما فيه من بلاغة معجزة هي في المستوى الأدنى والمقام الأعلى، فراءته لذة روحية، ومتعة عقلية، وعبادة لها أجرها الكبير عند الله

(١) مجلة (وحي الوحدة) التي كانت تصدر لي حمة، المجلد الأول - السنة الأولى سنة ١٩٥٩م.

مر وجل، لكنهم اليوم عصفت بهم ريح الإعراض عن هذا الكثر الثمين إلى غيره مما هو دونه بيقين، فأضاعوا كثيراً، كان في إمكانهم بيله وحوزه.

ومن المؤلم حقاً أن ترهم - وهم في الصفوف العليا من الدراسة - لا يكادون يحسنون أداء القرآن الكريم على النحو السليم الذي يتناقله به آله طبقة عن طبقة حتى ينتهوا إلى حضرة المصطفى عليه وآله الصلاة والسلام، وهو الذي أمره ربه تبارك وتعالى أن يجود تلاوته بقوله الكريم: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ [الزلزل: ٤/٧٢].

وإذا كان الطالب لا يدري كيف يقرأ القرآن المحمد كما ينبغي فهو بمعابه لشريعة - إذا - أقل دراية، وهذا لعمري خسران كبير وقدان للنور الذي مهما دخل قلب امتقام واستهدف الخير وكان موفقاً.

٢ - وما آخذ به فريق من طلاب اليوم أهم لم يحسوا اعتقادهم الديني بالبرهان الذي يحوطه، ويريدونه قوة، ويندأ عنه الأخطار، فقواعد العقائد يجب إرساؤها في النفس قرية محروسة، كي لا تستطيع الفتنة تدميرها بف تشس عليها من غارات، وتعلن عليها من حروب، وتصاب العقيدة بأذى كان الواجب تسليمها منه، لأنها سلم النجاة يوم تجسر المبطلون.

جدير بالطالب أن يجلس إلى الراستخون في العلم من شيوخ الإسلام، فيتلقى عنهم ما به تقع السلامة من الداحل، فيكون القلب مبيعاً، تحطم على أسواره العلمية جميع اصجمات التي يقوم بها النابون والزائنون عن الصراط لسوي.

٣ - ومما يزري بالمؤمن - كاتباً من كان، فضلاً عن طالب مثقف - قطع صوته بالله، فلا يتعرف إليه بالعبادة التي شرعها لعباده، وجعلها مناط صلاحهم وأسس مجاحهم. الانقطاع عن الله سبحانه له أسوأ الأثر في النفس، ولئن عاب الناس عقوق الولد لأبيه فمن راجعهم أن يشددوا الكبر على الشارد عن باب ربه، فإن عقوق أقوى فظاعة وأكثر شناعة من العقوق الأول من حيث إنه متعذب في أعطاف نعمة الله عليه، وهي لا تحصي، فالنجاجة في الإعراض عنه لؤم بشع ينم عن سريرة غير نقية، وتكشف عن وجدان غير طاهر، وإذا كان مكرراً لحميل مولاه الذي حقه بلطمة منذ

كان جنياً في بطن أمه إلى أن قوي واشتد ساعده؛ فهو لجعل غيره أشد إنكاراً، ولن يحفظ الإحسان كالعابد التقي ذي الصلة القوية بالله عز اسمه تبارك.

٤ - وقد لا يسرني من بعض الطلاب ليوم تساعدهم بعدم الرعاية للأدب في حصص العلم، وكان عليهم أن يرعوه، والعلم الذي لا يزاوجه، الأدب عقيم، والحرية المعطاة لها حدودها التي لا يسوخ اعتدائها، وإن يقظة الضمير تذكر بهذا الواجب الذي به تؤتي مجالس العلم أكلها كاملاً غير منقوص.

٥ - والذي يلام عليه طلابنا يوصف عدم أنهم يطلبون العلم محض النجاح في الامتحان توصلوا إلى الوظيفة التي يستهدفونها من وراء العلم، فهي الكل في الكل، وهي المطلب، وهي العناية دون ما نظر إلى الروح العالي الذي يتنفس بالأمّة في المادة وفي المعنى، وهو الثمر الذي تنميته الأمّة من أبنائها المتعلمين، وعليهم في الآمم تُعقد الآمال، وبهم تنشط الأعمال.

أيها الطلاب، إن أرضكم زاخرة بالغنى وقيضة بالخير، ولما ثبت بها أيدي المستثمرين الأجانب، لكنهم يرمقونها بعين الطمع، فردوا عليهم قصدهم، واستخرجوا كنوزها الزرعية والمعدنية وما شئت مما أودع الله فيها من بركات. وإن الرزق الذي يأتي من العمل الحر أهنا وأمرأ وأكثر بركة مما يتناظر من الوظيفة.

على أن لا وظائف كثيرة بعد اليوم فقد أخذت البلاد من الموظفين ما يفيض عن حاجتها، فمن أين تخلق الوظائف؟ أمامكم - إن شئتم العيش الرغد - الأعمال التي أدن الله فيها، وأسبابها ميسورة بعونه الكريم، فلا تكونوا كلاً على الأمّة باستشراككم الوظيفة، فقد كثرت، وليس لدى الدولة منها ما يكفيكم. أمال الله لكم علو الهمة في دينكم ودياركم، فإن علو الهمة من الإيمان.

ج ٢ - لا أنكر أني حديد اشرب، سريع الغضب، لكني إلى جانب هذا سريع النسيء والرخاء، وبذا أخرج كدفاً إن شاء الله سبحانه. ولعل الطلاب لمسوا سلامة غضبي، وإنه لا يعدو في الأصم الأعلب جعجعة ليس معها طحين يتسمم أكله، إن سرعان ما أصفو، فينقلب الغضب راحة عملاً جواحي، وقد يكون هذا هو السر في أن

من أعضب عليهم من الطلاب لا يصعبون علي، ولا يحدون لتحقيقهم سلامة المبتدأ والمتن، وهذا من فضل الله علي وعيهم إذ جعل حين المودة بيتاً غير متقطع، فله سبحانه الحمد على ما صنع. وأسباب عضي هي

أولاً: اتساع الأمثلة مما ليس من موضوع الدرس أثناء الحصة وهي محدودة ومضطرب مي كمنرس أن أتبع المهاج المقرر، وبذا أشرح، ويتجافني هاملان أوهم وجوب البيان الديني وتوعد الله الكاتم باللجنة وأليم العذاب، وثانيهما، المنهج وإنهاؤه أو أكبر قسط على الأقل، وليت السائلين يسألون في المسجد أو في البيت أو في الطريق، إذن لكون لنا سعة في الوقت، لكنهم عفا الله عنهم - يعملون إلى الحصة فيملؤون أذي فيها أسئلة، فيتصاحل الهاملان المذكوران، فيكون بعض غصب، لكن هذا السب نادر الوجود، والغضب منه أندر.

ثانياً: إن بعض السائلين يصر على رأيه الخطأ والحب واضح مؤيد باندليل، وشأن الدين تسليم السائل له بوصفه مسلماً، يجب عليه الإذعان اعتقاداً وعملاً، أو على الأقل اعتقاداً، كي لا يحدش إيمانه. وهنا تتورث ثرتي الدينية التي لا أملك كبح جماحها، لكنها مضحوة باطلاً بالإشفاق على المتصرف لتلا يهلك مع الهالكين إن لم يح في بطنه.

ثالثاً: سوء الأدب من بعض الطلاب بوقت الدرس بالتهامس الخفي، فأضطرب لإسكاتهم بعد لصبر عليهم، وقد يكون الإسكات عيلاً يقدح بالشروع، والعيذ بالله وبعد: ألفت تروى معي أن من لشاق جداً أن أكون معلماً ومنظماً في آن واحد، وقد اعتدت إنصات الدرس لي في لحظة الجمعة وفي حلقة درس المسحداً إلى هذه الأسباب الثلاثة يرجع عضي، وأنا معترف بأن حق الحلم اتوسع الذي أخذ به المستهم المتصف، ويحسن بي أن لا أمارقه إلى العصب إلا عند الضرورة القصوى، حيث يحسن كل أحسن.

ج ٣- الأدب الذي يوصل إلى البغية من تحريف الذهن وتقوم اللسان يعتمد أقوى المسالك وأشرف الكتب وأعذب البيان، مما يدخل الأذن بلا استدان. ويسري في

النفس مريان الروح فيها. وبذا تأدب المتأدبون من علماء وخطباء وشعراء مؤمنين بأفصح المعالين سيدنا رسول الله عليه وآله الصلاة والسلام، فقد كان مطلقه الشريف أحل منطلق وأعذب كلام، كله نقارة، وكله طلاوة، وكله انسجام حسن، ومبيت جيد، ورصف جميل.

وابك مهما تر التحفظ في البيانات العلمية فإن مردها إلى ذلك الأصل الكريم، وقد أفلح بها أصحابها، فممنكوا الأسماح، وانحدروا إلى القلوب فقادوها القياد الصالح إلى المهيع^(١) الصالح فسدوا وأسعدوا.

أم ما سمي بالأدب، وهو خليط من عموم قولية، تشير الفتنة، وتبعث ما لا يحسن من عقد وعمل، فإن الأدب الرقيق براء منه، ونعته بالأدب خطأ، أو هي تسمية للنشء بضله إذ هو عرض العطف

أم سؤالك عن الكاتب الذي تأثر به، فالذي أقوله هو أي لم أتأثر تأثراً خاصاً بكاتب خاص، فقد قرأت لكثير، ولم أقتبس من خطبة أحد منهم شيئاً. وكنتي - كما تراها - حل بركة الله، واتصالي بالعلماء أكثر منه بالأدباء، وإني أعيش مع العابرين أكثر مما أعيش مع الحاصرين، فما هي دي كتبهم بين يدي، أعرق فيها مطالعة ولذة، وبني شوق إلى استزادة، ولم يمت هذا الشوق في نفسي، بل إنه ما فتئ حياً.

ولعمري إن العيش مع المفسرين والمحدثين والفقهاء وأهل السير إلى الله هو العيش الرغد، وإنهم لفي كتبهم، وكتبهم نعم القوم هم، ونعمت الصحة ضحيتهم، إنها نفع لا يقترن به ضرر، وخير لا يداويه شر.

وقديماً قال القائل الحكيم: لا تصحب إلا من ينهضك حاله، ويدلك على الله مقاله.

(١) المهيع الطريق الواضح الواسع اليين ومنه قول الشاعر ابن بري

إن البصيرة لا تكون صنيعة
حتى يصاب به طريق تليق
(لسان العرب)

[لشيخ أحمد الترماني من أعيان المئة الثالثة عشرة الهجرية، رحمه الله]. وإليك
بيتين من أمثال قائلها شيخ شبوحنا:

عاشر أولي الفضل وأصحهم على ما هم سئل يوم الحشر سؤدد على ما هم
قوم كرام، ورب العرش أعطاهم من لتعطف تعرفهم بسيماهم

المفتي الشيخ محمد سعيد النعمان في سطور^(١)

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه وتابعيههم
بإحسان. وبعد فالسلام عليكم أيها الإخوان ورحمة الله وبركاته.

محتفى هنا بسيد كرم من أعلام لعلماء وقاضل عظيم من أهل البلاء، له في
الفصل قدم راسخة، وفي العباد كعب عال، وهو في التمتع لخلق بياض تعليمًا،
وتسليدًا، وحنانًا على الضعفاء، وقضاء لمصالحهم بيد مبسطة، وكف نذية، وعطاء
في سحاء، وتواضع شريف في حسن لقاء، وبشاشة عذبة تمشي إلى الروح فتجعلها
أسيرة هذا اللطف النادر، يمتزج بجهده متعليةً عن الآهة والمنصب ورفعة للقدر عن
أن يشعره أنه فوقه عدماً ومعرفة، فيكون اختلاطاً ووحاني تطيب به المجلسة، وتجبر
المؤانسة. إن شيعتنا الجليل له في علو الشئ أطراف يأتي المتكلمون عليها في هذا
الحمل، وحسبنا - جماعة العلماء - أن نمسك بطرف منها، وأن يسير متحدثين عن
ناحية من نواحيه، ومن الحق أن نعترف بأنه تقدمنا فيها حتى أعجزنا مسدًا.

حديثاً عن سماحة المحتفى به من حيث علمه، وهو الخصوصية التي تقع لمشاركة
فيه بينه وبين العلماء ولعلم هو العلم، ولولا العلماء ما كان هدى وما كن

(١) كلمة (هيئة علماء حماة) ألقاها الشيخ محمد الحامد في حفل التكريم الذي أقيم للمفتي الشيخ محمد
سعيد النعمان بمناسبة مرور مئة عام، وهو على رأس عمره ١٩ سنة وشرط في جملة (الترتيب) التي كانت
تصدر في حماة، العدد ٢٦٣ السنة العاشرة عام ١٩٥٧ م. والمفتي الشيخ النعمان ولد بحماة عام ١٨٥٧ م
وتوفي عام ١٩٦٧ م عن عمر يناهز (١١٥) عاماً، قضى منها حوالي (٤٢) سنة في إفتاء إحصافة لأعماله
المستعمدة، كان رائد النهضة التعليمية بحماة، يسير في ذلك على نمط أساتذته لشيخ طاهر الجزائري
رحمه الله.

رشاد، وما كانت تهوى لله قوة الأسس، سليمة الاتجاه، صحيحة النتائج. العلم هو النور الذي أشرقت به قلوب العارفين فساروا في سلام، وبلغوا المنزل في أمان. ولم يرتطموا بالعقبات المحترصة والموانع الثابتة، ولم تزل بهم القدم، فأفضوا إلى ما يحبون موقفين مرضيين.

جاء الإسلام يحترم العلم، ويحل العلماء ويطلب أن يعرفهم فضلهم إجلالاً وتكريماً وسمماً وطاعة. وهل أدل على التكريم البالغ من قول الله سبحانه ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ نَادِمًا بِأَنقِشُوا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران ١٨/٣]، فأصاف شهدتهم إلى شهادته وشهادة ملائكته، وتلك منقبة لم يسم إليها غيرهم وعليه لم يرقها سواه. إنه سبحانه عليم بحسب كل علم، وقد شاء أن لا تكون مساواة بين عالم وجاهل، وأنزل في هذا قوله الكريم ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر - ١٩/٣٩] ومن حبه سبحانه لم أحص له في علمه ونصح للناس أن يلهم الكائنات استغفاراً له ودعاء، تنوياً بشأنه، ورفعاً إلى رتب عليا لا يبلغها إلا المؤثرون لديه بالفضل والكرامة: فمن أبي أمانة رضي الله تعالى عنه قال ذكر لرسول الله ﷺ رجلان أحدهما عابد، والآخر عالم، فقال عليه الصلاة والسلام: «فضل العالم على العابد كفضي على أدناكم». ثم قال رسول الله ﷺ: «إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى السمكة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير». رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح. معاذ الله أن يعذب الله العالم لعامل، وقد أراد وجه ربه بعلمه، ودأب على شئ ونشره ناصحاً حتى مات على خير. الله - عز اسمه - أكرم من هذا وأجل. فقد روى الطبراني في جامعه الكبير عن أبي موسى رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يبعث الله العباد يوم القيامة، ثم يميز العلماء، فيقول يا معشر العلماء، إني لم أضع علمي فيكم لأعنيكم، اذهبوا فقد عرفت لكم». ولا ينفى التكريم الإلهي للعالم المخلص عند هذا دون أن يوقفه موقف لشافع المقبول الذي يسأل فيجابه، ويشفع فيشفع بما قدم من تربية صالحة، وأسلف من توجيه سليم، روى البيهقي وغيره عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال.

قال رسول الله ﷺ: «يبحث العالم والعابده، فيقال للعباد: ادخل الجنة، ويقال للعالم: اثبت حتى تشفع للناس بما أحسنتم أديهم».

وقد بلغ الإسلام في إجلاله لحملة العلم أن هند على إصاعتهم بما هو بعيد الأثر في النفس يصل إلى أغوارها فيرهبها من هذه الإضاءة المتوحد عليها بالتروى من ذوبها، وإذ تبرؤ النبي ﷺ يؤذن بالنقمة المنصبة والمقت والفرء.. فعن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ قال: «ليس من أمي من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه» واه الإمام أحد والطبراني والحاكم إلا أنه رواه بلعظ: «ليس منا».

بل قد جعل الإسلام الاستخفاف بالعالم أمانة على أن في لقب نفاقاً مستكناً واعوجاجاً واصحاً بهذا الأثر الدال عليه. روى الطبراني في جامعه لكبير عن أبي أمامة رضي الله تعالى عنه عن سيدنا رسول الله ﷺ أنه قال: «ثلاثة لا يستخف بهم إلا منافق، ذو الشبهة في الإسلام، وذو العلم، وإمام مضط».

وبعد، فإن أستاذنا أدام الله أيامه في صافية، جدير به الإكرام، ولاتق به الاحترام، إذ هو في علمه الجلم الغزير ليس مجرد جامع لشتات المسائل ومستفص لها وعلم بها محسب في غير ملكة استنباط وثافة تحقيق وعقلية علمية لا تكون عند أخص الخاصة من أهل العلم دون عامتهم كلا، إنه أحد من هذا كله يحفظ وافر ونصيب كبير. العقلية العلمية هي الأصل في التصوُّج العلمي وهي نتاج عاملين، بل ثلاثة عوامل:

أولها: اشكوى الإلهي. والله تعالى رفع بعض الناس فوق بعض درجات، وجمالاً وقوة في الأجسام وفي العقول.

ثانيها: الإيفال في العلم ولحد في تخصيصه دأباً متواصلاً، وعملاً دائماً، وسعياً حثيثاً متلاحقاً، كي تجتمع الثروة العلمية وتكبر الملكة التحقيقية التي بها يقع التمييز بين لمسائل قبولاً ورداً، ومقارنة ومباعدة، وموافقة ومفارقة، وتركيزاً للأصول، وتخييراً بين الفروع، وإحاطة لها بأصولها التي تفرعت عنها، ونظماً لكل في سلك

أشاعه ونظائره. ليس من الفضل الكبير أن يكون المرء وجاه علم عزيز المعين، ولكنه إلى جانب هذا ضيق الأفق مغلق الفكر، تختلط الأمور في ذهنه الذي ليس له من الحصافة ما يقوى به عل تنظيها.

وثالث العوامل تقوى الله التي تورث القلب نوراً، هو الفرقان الذي تحدث به القرآن لكریم بقول الله تبارك وتعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّبِعُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الأنفال ٢٩/٨]. ويرحم الله الإمام مالك بن أنس حيث يقول ليس العلم بكثرة أسائل، العلم نور يقدسه الله في قلب من يشاء من عباده. ومحاكاة شيخنا المختص به قد اجتمعت فيه هذه العوامل الثلاثة فهو ذو ذكاء نادر منحدر إليه من آياته العلماء ذوي المحدث الكريم، والمحدث الطيب العليم.

وهو جاد في العلم منذ بدايته إلى خايته. وقد أحبرني وأنا في مبدأ طلبي للعلم حائراً ومرعياً أنه ضعف في بدايته بالعلم، فكان يذاب على المطالعة ليلاً، فيعجز في السهر إلى أن تقوم أمه أو جدته إلى الصباح تطلعه إشفاقاً عليه ليتم ميل الرحلة إيجاباً وأما تقواه لله ربه فأمر مشهود، يبرهن عليه صيامه وقيامه وتلاوته لأذكاره، وقد تلقى الشأن من أهله، وسلك طريق المجاهدة والتصفية، فهو روحاني عميق، وعالم دقيق، داق لذة التحقيق، وعرف نشوة أهل الطريق. وما لم يكن العالم كذلك فهو في جفاف وصلف، تفرح من ربح الكريه والتعصم عن الحق، ويكون لنفع به جد ضئيل وقد جاءت الأحاديث النبوية الشريفة تنهانا أن نكون من جبابرة العلماء.

وسماحة أستاذنا على ما فيه من منكة علمية متواضع لطيف، وقد قال لي من زمن بعيد: أنا لا أترك مذكرة أهل رقتي من الفقهاء فيما أسأل عنه تحريماً للصواب في الإفتاء وليقل الناس في ما شاؤوا، يعني بالناس من لا بصر له بالمسائل الفقهية العويصة المتشابهة والمتضاربة، ولا سيما فقه السادة الخنفية المستحرة، والذي شأن فقهاءه أن يتشاوروا بينهم فيما يعرض من واقعات ويجد من نوازل، ومهما كان العالم حافلاً وتقياً شاور زملاء العلماء، ومتى استكبر وأبى، أبى للصواب أن يكون حبيبه، وارتطم في لخطر مرة بعد أخرى غير معذور وغير موثوق بعينه ولا بعقله،

وكان جزاء الله تعالى عن الإسلام حيراً يحرص على أن ينمي في ملكة التحقيق ويقول لي: لا ينال لقب المحقق والمدقق مطلقاً يحصل لعلم.

وكان أيضاً يحب لي من عهد بعيد أن أشاركه في البحث عن أجوبة الأسئلة التي تنجبه إليه كمفتٍ للديار الحسينية، وأين مقامي من مقامه؟؟ وشتان ما بين القليل والكثير، والصغير والكبير، لكنه الإخلاص وقد أمل عليه أن يمرني على أن أكون في العلم عملياً لا نظرياً فحسب، ومن شغفه بالتحقيق أنه يختار لدرسه الخاص من الكتب ما فيه مجال للبحث «سدي» تدل به العقول العقيمة تهمتها وحطها ولذتها.. إنه مثلاً ينوس تفسير الإمام الياقوت الذي لا يقوى على توصيحه بحق إلا أقوياء العلماء المشاركون في عدة فروع، والذين يسرون حور العبارات العلمية محصاً عن غشأت معانيها، غير قاصين بالسطحيات وما استقر وراء الألفاظ استتاراً قريباً. لكنه - أدام الله توفيقه - لا يتعدى في بحثه الدقيق حدود الله، عدماً منه أن للعقل البشري مداه المحدود، فهو فيما يقتضي التيسيم والتفويض من التصوص النبوية كالتشابهات معوص حقائق معانيها إلى الله تعالى، منزّه جباب الرب الكريم عن أن يشبه شيئاً أو يشبه شيء، ويعتجه جيداً ما ذهب إليه سلف الأمة من صحابة وتابعين وتابعين إذ لم يقتحموا حجج التأويل مطلقاً، وكان يوحيني من مبدأ طلبي للعلم إلى هذا المذهب ويقول لي: إنما هلك التأويل ممن يتلاعب به الشيطان ويخاف عليه سوء العقيدة. وقد عرفت بعد أن هذا الذي قاله هو المعتبر عند العلماء أسلم وأحكم وأعلم وشيخنا في هذا متأس بأمثال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى ورغبى عنه، وقد قال فيه الإمام ابن الخوري البغدادي الحلي من أعيد لثة السيادة المجرية

وسمعه أن لا يشبهه ربه - ويسع في التسليم من قد مضى قبل

وقد أنشدنا شيخنا المختص به غير مرة قول القائل يتره الله سبحانه عن أن تدركه لعمول وينمي على الفلاسة تعمقهم فيما أتلفوا به أنفسهم:

تساء الأناسم سكرهم فتلذات صاحي القوم عرسد
تالله لا موسى المكلّم ولا المسيح ولا محمد

كلا ولا النفس البسيطة لا ولا العفص المجرد
علموا ولا (جبريل) وهذا
من كنه ذاك غير أنه
فليخسأ الحكماء عن
من أن يا (رسطو) ومن
وأي (ابن سينا) حين هذا
ما أنتمو إلا لفراش
فدما أحرق نفسه ولو اهتدى رشداً لأبعد

وبعد فإن أبرز صفة في سماحة أستاذنا الجليل حبه للتعليم الذي شغله عن
تأليف، وله فيه لذة خاصة، وقد أنشأ مدارس عدة قبل أن تكون للدولة مدارسها
لكثيرة، إنه يُعنى بالأطفال عملاً كما يُعنى بهم علماء، فتجديد العقيدة وتسييمها من
لدخل، وتحسين السلوك، والتميز عن العبادة، والاهتمام بالنظافة، كل هذا مع
لعلم الصحيح موجود في مدارسها (جمعية أعمال البر الإسلامية)^(١) التي أشاعها
منذ أكثر من أربعين عاماً على أساس محكم وحساب دقيق لا تستطيع انتهم أن تنفذ
سوره الأملس المتين، يعاونه في ذلك رجال أمناء، هم في عمل البر رأي جميل ومن
بعد نظر سماحته ومعرفته برمائه أن منك بها مسلك (بعد عن السياسة)، فسلمت رغم

(١) جمعية أعمال البر الإسلامية أسسها المفتي الشيخ سعيد النحاس بدسم (خنة خيرية) عام ١٩١١م
أولاً، ثم تحولت إلى (جمعية أعمال البر الإسلامية) عام ١٩١٢م، وكان لها دور كبير في حركة النهضة
لعلمية والاجتماعية في حاة، وقامت على سبيل حواليج الناس الثقافية والاجتماعية، وم تقتصر
شاحاتها على التعليم فقط بل أنشأت ونشأت دوراً ومدارس لتعليم، ودوراً للصحة ووقائي لبحر،
وهي أول دار للعجزة في سورية، وما زالت تعمل حتى اليوم ٢٠٠٣م، راجعت الجمعية أخيراً
(مندوق الصافية) الذي يقوم على خدمات صحية وطبية لمساعدة المرضى الفقراء واحتياجات للمليات
الجراحية ذات الكلفة العالية للعابة

ما تعاقب من دول ونوالي من حكم، وما تزال حتى الآن حبة شمرة باردة بالرفع
مأثمة بالخير عاملة بالبر.

ومن حبه للتعليم أنه رغم تقدمه في العمر لا يفتأ يجلس كل ليلة بعد العروب في
جامع نور الدين الشهيد يعلم الناس القرآن الكريم تجويداً وحسن أداء، حتى إنه في
السفر الشرعي الذي تتغير به بعض الأحكام من عزمة إلى رحصة كقصر الصلاة
الرباعية والإفطار في رمضان، إنه فيه دائب على التعليم ما وجد إليه سبيلاً. ووليكم
هذا المثال الطريف من حوادثه حفظه الله: كنت في دمشق من نحو عام، فدخلت
جامع السنجقدار للصلاة وانصرفت إلى المتوصلاً، وانصرف ولدي محمود إلى المصل
الداخلي، وكان شيخاً هباك، فقال للطفل: - ولا يعلم أنه ولدي - هك مصحفاً،
وامراً علي، وأنا أسمع، فجلست إليه والمصحف الشريف في حجر الطفل بقرأ منه،
والشيخ يستمع ويصحح له قراءته، فكان مسطراً ساراً بحق، وراود من فوج سماعته
علمه بقدر أن الجالس إليه ولدي. وفي حديث الشريف، «إن لله ملائكة يسوقون
الأهل إلى الأهل» وأستاذني وفي ودود، ومن وقائه أنه لا يزال يذكر بالخير والثناء
خدمة خدمها أبي إياه رحمه الله تعالى في حجة حجها منذ أكثر من خمسين عاماً

وهو ذو تقشف في العيش وله ولعٌ بخاص بجمع الطلبة والفقراء في حجرة بالمسجد
وتقديم الطعام لهم من صنع يده، يطبخ ويغسل الآية ويأكل معهم وأشهد أبي رأته
مرة بعد أن صلب العشاء الآخرة وخلا المسجد من الناس غيره وعيري، فدفع فقير
صدقة إلى فقير مستور كان ثالثاً في المسجد، ثم اصططح الشيخ يقول بلهجة الخاشع
لباكي إلى ربه. «لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين»، ويردها في تضرع
وابتهال كان هذا من نحو ثلاثين سنة.

هذا التقشف في العيش أصل أصيل يعتمد عليه الطلبة الشرعيون في ميادئ حياتهم
العسمية، كما يعتمد أهل السلوك في إزانتهم أرائل سلوكهم، وشيخنا حفظه الله
تعان يأسد الطالب بما يأخذ به الشيوخ مريدتهم، فيريد منقشاً في عيشه، وكان
يقول لنا: متى كان الطالب منصرفاً إلى الرغاة في عيشه فلا يجيء منه شيء.

ويحرص سماعته على أن يلتحق الطالب الشرعي خصوصاً بقدمه الصالحين أهل

السير إلى الله تعالى، وكم مرة قال لي: لا تزول وعونات النفس إلا بالسلوك على يد مرشد مهذب؛ لكنه حفظه الله تعالى وبارك عليه من السعة بحيث يتحمل نزق الطالب في بدايته قبل أن تأخذ الأمور مراكزها الصحيحة من ذهنه. رأي مرة وقد اعترتني حيرة في بعض ما يختلف فيه الناظرون الشرعيون، ولكل وجهته ومشربه بحسب ما يرى، رأي أطلب الحق في غير هوى ولا تحيز، لكن موانع علمية قامت تصدني عن السير مع أهل السلوك بحسب تصوراتي الضيقة وقتئذ، فالتفت الأستاذ إلى شيخ قديم كان إلى جانبه قائلاً له: إن هذا سيصل إلى الحق إن شاء الله تعالى لأنه مخلص في تعرفه وطلبه؛ فكان هذا القول تبشيراً من سماحته وصدق فراسة بما أوقني الله عليه بعد من الحقائق على يد أهل الذوق والمعرفة بالله سبحانه، فله جل وعلا شكري بما من به ومنح، ولأستاذي أيضاً ثنائي الجميل بما نظر وبشر. ومن شأن شيخنا رعا الله أنه يريد من طالب العلم أن يكون عالي الهمة، وثاباً إلى المعالي، واحد الاتجاه، يريد الله بطلبه غير ماثل في خيثة نفسه إلى الدنيا وزخرفها. أذكر أنه دخل علينا حجرة الدرس بالندسة الشرعية منذ ثلاث وثلاثين سنة ونحن طلبة صغار، فسأل طالباً منا عم يقصد من طلب العلم؟ فقال: الوظيفة والمعيشة. فلم يرضه هذا الجواب وقتئذ أتم تفهيد، ثم كانت منه بيانات دينية وريعية ترفع الهمة، وتوحد القصد، وتعرف صحيح النية لئلا يكون تلفت فيها ولا تفرق قلب، بل امتلاء بحسب الإسلام والحرص عليه.

ومن صفاته النادرة أنه عامل للخير العام وذو أمل واسع في تحصيله، لا يقعه عن العمل له قلة مادة ولا كبير سن، وقد تحقق على يده من هذا ما كان يظنه بعض الناس خيالاً من الأخيلة. ما زال يلهم بإيواء المعجزة في دار ينعمون بها ويستنون ويخلصون من شدائد الحياة التي تلج عليهم في بؤسهم، أقول: ما زال يلهم بها ويعمل لها حتى كانت كما تعلم كاملة مريحة وله فيها اليد الأولى.

وما فتر يتحدث بيناء دار للإفتاء تتفق وكرامة هذا المنصب في هذا العصر الذي تعقل فيه المظاهر وتحترم حتى بنيت وصما قريب تكمل وتتم إن شاء الله تعالى. وقد قال لي من قريب: إنكم ستمتعون بها من بمدي، ولأننا معشر الشرعيين نسأل الله له طول البقاء في عافية وخير وإصلاح. فلسماحته على كثير من طلبة العلم يد بيضاء

مشكورة، ونحن ممتنون من لطفه وإحسانه ومعرفته الكبير الذي لا ينكره إلا
المجربون بالمعاصرة عن شهود مناقب معاصريهم، ونعوذ بالله سبحانه أن نكون
منهم، وإن الاعتراف بالجميل جميل، والله تعالى يتولى حسن جزائه عنا.

هذا ولا يفوتني قبل أن أغادر هذا المكان أن أشكر للناقلين على هذا الحفل
احترافهم بسماعة أستاذنا الكبير في علمه وسنه وعمله الصالح، والذي هو دعوة جده
العلامة البر التقي الشيخ نعيان الوردى، فقد أخبرني أستاذه أنه دعا له بأن يجعله
الله ممن طال عمره وحسن عمله.

أيها المحتفون بشيخنا: لقد كرمتم العلم بتكرمه، ورفعتم من قدر الإسلام المتمثل
في علمائه، إن هذا التكرم عام في خصوصيته، أصاب حظاً منه أصحاب العلاقة
الدينية الإسلامية وما أكثرهم في الوجود، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

صدر حديثاً

- الفقه المبسط في المذهب الشافعي.
- تنبيه الفكر إلى حقيقة الذكر.
- صون الإيمان من 'عثرات اللسان'.
- حكم الإسلام في النظر والعورة.
- قرة عين رسول الله ﷺ.
- الأضحية والعقيقة وأحكام التذكية.
- إتحاف السائل بما ورد من المسائل (ثلاثة أقسام).

تأليف الأستاذ محمد أديب كلكل

- إرشاد الناس إلى أحكام الحيض والنفاس.

تأليف الأستاذ عبد الحميد طهماز

المحتوى

- * كلمة ٣
- * الفصل الأول: في الطهارة ٥
- * الفصل الثاني: في الصلاة ٢١
- * الفصل الثالث: في الزكاة ١٠١
- * الفصل الرابع: في الصوم ١٠٧
- * الفصل الخامس: في الحج والنذر ١٢١
- * الفصل السادس: في النكاح والطلاق والرضاع والتبني وأحكام النساء ١٤٥
- * الفصل السابع: لقاءات مع الشيخ الحامد ١٨١

من آثار الشيخ محمد الحامد المطبوعة

- مجموعة رسائل الشيخ محمد الحامد.
- ردود على أباطيل (القسم الثاني).
- ردود على أباطيل (القسم الثالث).